

**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**



مكتب التخطيط  
وتدوين المناهج الدراسية



**دروس في علم الدرایة**  
**الدكتور السيد رضا مؤدب**  
**تعریف: قاسم البيضانی**

**شعبان المعظم ١٤٢٦ق / ١٣٨٤ش**



التوزيع: قم - شارع بهار  
قرب هتل الزهراء، هاتف - فاكس: ٧٧٤٩٨٧٥  
[www.eshraaq.com](http://www.eshraaq.com)  
E-mail: [public-relations@Qomicis.com](mailto:public-relations@Qomicis.com)

## دروس في علم الدرایة المؤلف: الدكتور السيد رضا مؤدب

تعریف: قاسم البیضانی

الطبعة الأولى: شعبان المعظم ١٤٢٦ق / ١٣٨٤ش

المطبعة: امیران • عدد الطبع: ٢٠٠ • السعر: ١٤٠٠ ريال

الإخراج الفنى: السيد محمد عمادى المجد

الناشر: منشورات المركز العالمى للدراسات الإسلامية

مؤدب، رضا، ١٣٤١ - .

دروس في علم الدرایة /تألیف السيد رضا مؤدب؛ تعریف قاسم البیضانی؛ [ ]المركز  
العالی للدراسات الإسلامية، مکتب التخطیط وتدوین المناهج الدراسیة - قم؛المركز العالی  
للدراسات الإسلامية، ١٤٢٦ق = ١٣٨٤هـ.

ص ٢١٨ (مکتب التخطیط وتدوین المناهج الدراسیة، ٥٧)

ISBN 964 - 7741 - 95 - 2: ١٤٠١ اریال

فهرست نویسی براساس اطلاعات پیا.

عنوان اصلی: درسنامه درایة الحديث.

عربی.

کتابنامه: ص. [٢٠٥-٢٠٨]؛ همچنین به صورت زیرنویس.

۱. حدیث - علم الدرایة. ۲. حدیث - نقد و تفسیر. الف. بیضانی، قاسم؛ مترجم.

ب. مرکز جهانی علوم اسلامی. ج. مرکز جهانی علوم اسلامی. دفترنامه ریزی و تدوین متون

درسی. د. عنوان. ه عنوان: درسنامه درایة الحديث.

۲۹۷/۲۶

BP ١٠٩/٤٠٤٣

## **كلمة الناشر**

لا شك ان وضع مناهج دراسية ذات فاعلية ومرنة لا يتيسر الا اذا كانت بمستوى تطلعات الحياة الحديثة والتطورات الهائلة التي شهدتها العلم في فروع المعرفة لا سيما في حقل المعلومات والتوره المعلوماتية والتي بدأت تجتاز كافة مناحي الحياة وتلح على ضرورة وضع مناهج دراسية عصرية واعداد متخصصين.

وفي الاطار ذاته فقد ادى ذيوع الثقافة السلطوية في العالم والعلمة الثقافية من قبل وسائل الاعلام المرئية وغير المرئية الى ظهور مستجدات وشبهات حادة وعالية لا يمكن اجهاظها الا من خلال انشاء مراكز تعليمية تأخذ على عاتقها وضع مناهج دراسية عصرية وتجنيد الطاقات العلمية في سبيل نشر افكار ايجابية بناء وقيم متعلالية باسلوب حديث بغية تحصين عقائد المسلمين من الانهيارات امام تلك الشبهات.

إن انتعاش هذه المراكز رهن نظام تعليمي دقيق وثابت ومحبب، وتشكّل البرامج التعليمية والمناهج الدراسية والأساتذة، عموده الفقري. إن فاعلية البرامج التعليمية تكمن في تجاويفها مع متطلبات العصر، وتوافق الإمكانيات، ومؤهلات الطلاب. كما أن تقويم المناهج الدراسية يعتمد الى حد كبير على طرحها لآخر المنجزات العلمية بأحدث الأساليب المتّبعة في التربية والتعليم.

هذه المراكز بحاجة الى تقويم دائم، وإعادة نظر في مناهجها الدراسية، وتجديدها بأرقى الأساليب ووفق آخر ما وصلت إليه التقنيات العلمية، بغية الحفاظ على مستوى نشاطها العلمي.

إن حوزات العلوم الدينية التي تقع على عاتقها مهمة إعداد علماء الدين ونشر المبادئ الإسلامية، غير مستثنية من هذه القاعدة باعتبارها من مؤسسات التعليم الديني.

ومن حسن الحظ، فإنَّ الحوزات العلمية - وببركة التوراة الإسلامية - أخذت منذ سنوات عدَّة تفكُّر جدياً في إصلاح نظامها التعليمي، وتجديد النظر في مناهجها الدراسية.

وانطلاقاً من الشعور بالمسؤولية، قام المركز العالمي للدراسات الإسلامية - الذي يمثل جزءاً من هذه المجموعة، ويضطلع بمهمة تعليم الطلاب غير الإيرانيين - قبل غيره من سائر المؤسسات التابعة للحوزة بإنشاء «مكتب التخطيط وتدوين المناهج الدراسية».

هذا المكتب مع تثمينه للجهود المضنية التي بذلها العلماء في سبيل التجاوب مع هذه الحاجة واقتضافه ثمار نتاجتهم العلمية، سعى إلى تنظيم المناهج الدراسية وفق برامج جديدة مستوحاة من الأساليب التعليمية المعتمدة على آخر المنجزات العلمية.

وقد أنجزت حتى الآن - بفضل همة وإرادة الباحثين وفضلاً الحوزة - الخطوات الأولى لهذا المشروع من خلال تأليف ما يربو على خمسين كتاباً دراسياً في مجالات العلوم الدينية - الإنسانية المختلفة.

والكتاب الذي بين يديك دروس في علم الدراسة يمثل أحد النماذج المختارة من هذه الكتب، وهو يعني بالبحث حول المصطلحات المعروفة في هذا العلم.

ويعدُّ هذا الكتاب خطوة راسخة على هذا الطريق، وجهداً يستحق التقدير بذلك الاستاذ حجة الإسلام الدكتور السيد رضا مؤدب، وترجمته إلى العربية الأخ الفاضل قاسم البيضاني، فشكراً متواصلاً لهم ولجميع الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل.

وفي الختام لابد من القول: إن أي عمل لا يكاد يخلو في بداياته من زلات وهفوات ولذا فاننا تتطلع إلى أصحاب العلم والفضيلة الذين نأمل أن لا يضنوا علينا بآرائهم الصائبة، فهذا التطلع هو مهمـاز شروعنا في العمل، ومبـعث أملـنا بمستقبل زاهر.

## الفهرس

١١	المقدمة
١٣	تمهيد
١٢	ضرورة البحث في علم الحديث
١٥	تعريف الدراسة
١٦	موضوع علم الدراسة
١٦	فائدة علم الدراسة
١٧	السابقة التاريخية
١٩	أقسام اصطلاحات الحديث (الداخلية والخارجية)
٢١	تعريف الحديث و مرادفاته
٢١	الاصطلاحات الداخلية للحديث
٢١	الحديث
٢١	١. الحديث القدسي
٢٢	اختلاف الحديث القدسي عن غير القدسي
٢٢	اختلاف الحديث القدسي عن القرآن
٢٢	كيفية روایة الحديث القدسي
٢٢	نماذج من الأحاديث القدسية
٢٤	٢. الأحاديث غير القدسية
٢٥	السنة
٢٦	الخبر
٢٧	الأثر
٢٧	سند الحديث
٢٨	متن الحديث
٣٣	تقسيم الحديث من حيث عدد الرواية
٣٣	الخبر المقتضى
٣٥	شروط التواتر
٣٥	شروط السامع
٣٦	شروط الناقلين
٣٦	أقسام التواتر
٣٧	١. التواتر اللفظي
٣٧	٢. التواتر المعنوي

خبر الآحاد	٢٧
اعتبار وحجية خبر الواحد	٢٨
أقسام الخبر الواحد	٤٠
١. المستفيض	٤٠
٢. العزيز	٤١
٣. الغريب	٤١
<b>تقسيم الخبر الواحد من حيث حالات الرواية ١</b>	<b>٤٥</b>
الحديث الصحيح	٤٥
الصحيح عند قدماء الإمامية	٤٥
الصحيح عند متأخري الإمامية	٤٧
الحسن	٥١
<b>تقسيم الخبر الواحد من حيث حالات الرواية ٢</b>	<b>٥٧</b>
الحديث القرفي	٥٧
الحديث الموثق	٥٨
ال الحديث الضعيف	٦٠
نماذج من الحديث الضعيف	٦١
تأثير عمل الأصحاب في جرمان ضعف سند الروايات	٦٢
<b>تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف: المصطلحات المشتركة ١</b>	<b>٦٩</b>
المُسند	٧٠
المتَّصل	٧٣
المرفوع	٧٤
المعنون	٧٧
نماذج من الحديث المعنون	٧٨
<b>تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف: المصطلحات المشتركة ٢</b>	<b>٨٣</b>
المعلق	٨٣
التعليق في الكتب الأربع	٨٤
المفرد	٨٧
المحكم والمتشابه	٨٨
المشترك	٩٢
<b>تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف: المصطلحات المشتركة ٣</b>	<b>٩٧</b>
رواية القرآن والمُثبِّج	٩٧
العالٰي والنَّازل	٩٩
النَّاسخ والمنسوخ	١٠٢
المجمل والمبيَّن	١٠٦
<b>تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف: المصطلحات المشتركة ٤</b>	<b>١١١</b>
المُشْهُور	١١١
نماذج من الأحاديث المشهورة	١١٣
الشاذ والنادر	١١٤
نماذج من الأحاديث الشاذة	١١٥
المُصَحَّف	١١٦

١١٨	الُّدُرُج
١٢١	تذكرة
<b>تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف: المصطلحات المختصة ١</b>	
١٢٥	المقطوع
١٢٧	المنقطع
١٢٩	نماذج من الروايات المقطعة
١٢٩	المعضل
١٣٠	المرسل
١٣٢	نماذج من الأحاديث المرسلة
١٣٣	الموقوف
١٣٤	نماذج من الأحاديث الموقوفة
<b>تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف: المصطلحات المختصة ٢</b>	
١٣٧	المضمر
١٣٨	نماذج من الروايات المضمرة
١٤٠	المتروك
١٤١	المنكر (المريود)
١٤٣	المُذَلِّس
١٤٥	المهمل
١٤٧	المجهول
١٤٨	نماذج من الأحاديث المجهولة
<b>تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف: المصطلحات المختصة ٣</b>	
١٥١	المقرب
١٥٤	المعلل
١٥٧	المضطرب
١٥٩	الموضوع
١٦٠	الوضاعون
١٦٠	نماذج من الأحاديث الموضوعة
<b>الاصطلاحات الخارجية للحديث</b>	
١٦٥	الإصطلاحات المتعلقة بالكتني والألقاب
١٦٥	١. الألقاب المختصة بالمعصومين
١٧٠	٢. ألقاب غير المعصومين
١٧٠	المحتمدون الثلاث
١٧٠	أصحاب الاجتماع
١٧١	التَّوَابُ الْأَرْبَعَةُ
<b>الإصطلاحات المتعلقة بتحمل الحديث</b>	
١٧٧	١. السَّمَاعُ
١٧٨	٢. القراءة
١٧٩	٣. الإِجازَةُ
١٨١	الإصطلاحات الشائعة الأخرى بين المحدثين
١٨١	الطبقة
١٨٢	علم الطبقات

العدّة	١٨٣
الأصل والكتاب	١٨٤
المتشيخة والمتشيخة	١٨٥
المُستدرك	١٨٥
المُسند والسنن	١٨٥
الإسناد	١٨٦
النواذر	١٨٦
<b>شروط قبول الرواية</b>	<b>١٩١</b>
١. الإسلام	١٩١
٢. البلوغ	١٩٢
٣. العقل	١٩٣
٤. الإيمان	١٩٤
٥. عدالة الراوي	١٩٥
النقل بالمعنى	١٩٧
تقطيع الحديث	١٩٩
آداب تعلم الحديث	٢٠٠
آداب بيان وروایة الحديث	٢٠١
آداب كتابة الحديث	٢٠٢
<b>المصادر العامة</b>	<b>٢٠٥</b>

## **المقدمة**

يعتبر علم الدراسة من الدروس المقررة في مرحلة «البكالوريوس» قسم علوم القرآن والحديث، حيث يدرس الطالب هذه المادة بمعدل حصتين في الأسبوع. وطبقاً للعناوين المصادر علىها فعلى الطالب ان يدرس «تاريخ الحديث» قبل الدخول في مباحث هذا العلم (علم الدراسة).

ان الهدف من دراسة علم الدراسة هو التعرّف على الاصطلاحات الحديبية الشائعة عند علماء الشيعة، حتى يتمكّن الطالب من الاستفادة من احاديث أهل البيت بصورة أفضل. أما العناوين المصادر علىها خلال هذه المرحلة في هذا الدرس فتشمل أربعة أقسام:

١. المباحث التمهيدية من قبيل: ضرورة دراسة الحديث، تعريف علم الدراسة،  
نبذة تاريخية عن علم الدراسة؛
٢. اصطلاحات الحديث؛ ويمكن تقسيمها إلى قسمين:
  - أ) الاصطلاحات التي تختص بالحديث نفسه (الاصطلاحات الداخلية)، وتشمل الاصطلاحات المتعلقة بتعريف الحديث ومرادفاته، والاصطلاحات المتعلقة بتقسيم الحديث من حيث عدد الرواية، تقسيم الخبر الواحد من حيث حالات الرواية، الاصطلاحات المشتركة (١٦ مصطلحاً)، والمحخصة (١٥ مصطلحاً)؛
  - ب) الاصطلاحات التي لا ترتبط بنفس الحديث (الاصطلاحات الخارجية)،

وتشمل الاصطلاحات المتعلقة بالكتني والألقاب كالألقاب المختصة بالمعصومين عليهم السلام وغير المعصومين، وكذلك الاصطلاحات المتعلقة بتحمل الحديث، وبعض الاصطلاحات الشائعة الأخرى؛

### ٣. شرائط قبول الرواية؛

٤. النقل بالمعنى وقطع الحديث، أدب تعلم الحديث، أداب نقله وكتابته.

وكما قلنا سابقاً فإن الهدف من هذا العلم هو الاطلاع والتعرف على الاصطلاحات الشائعة بين محدثي الشيعة. أما دراسة هذه المصطلحات دراسة مقارنة مع آراء أهل السنة فسوف يتم تناولها في مراحل أعلى، أي في مرحلة الماجستير. وقد اشتمل كل درس من هذه الدروس على خلاصة البحث، الأسئلة، بحوث تحقيقية، وبهذه الطريقة يمكن تحقيق مزيد من التقدم العلمي للطلاب في هذا المجال. نأمل أن يكون هذا الجهد مفيداً ونافعاً لطلبة العلوم الدينية في المركز العالمي وبقية المراكز التعليمية الأخرى، وإن يتحقق الأستاذة من خلاله الأهداف المنشأة بهم. والجدير بالذكر باننا تجنبنا ترجمة النصوص سواء كانت من روايات أهل البيت عليهم السلام، أو نقل أقوال العلماء؛ لكي يكون ذلك حافزاً للمزيد من بذل الجهد.

ولا يفوتي في هذه المناسبة من تقديم الشكر إلى القسم المشرف على التعليم في المركز العالمي للعلوم الإسلامية، وكذلك مدير وأعضاء اللجنة المسئولة في علوم القرآن والحديث، وإلى مدير «مكتب التخطيط وتدوين المناهج الدراسية» في المركز الاستاذ حجّة الإسلام والمسلمين عزالدين رضا نژاد - زيد عزه -.

وفي الختام نحن بانتظار ملاحظات وانتقادات الأستاذة المحترمين وأهل الاختصاص في هذا المجال.

السيد رضا مؤدب  
قم، الحوزة العلمية، ١٣٨٣ ش

# ١

## تمهيد

### ضرورة البحث في علم الحديث

تعتبر احاديث المعصومين عليهم السلام - سواء كانت صادرة عن النبي ﷺ، أو عن الأئمة عليهم السلام - المنبع الصافي الصادر من معين الوحي الإلهي؛ لهداية الإنسان. فهو ينشأ (الحديث) من قول و فعل المعصوم عليه السلام؛ ليخرج الإنسان من حالة الانحطاط والشهوات الحيوانية والوصول به إلى قمة السعادة والحياة الروحية تماماً كما هي وظيفة القرآن. وقد استودع الباري عزوجل الإنسان هذين الميراثين (القرآن والحديث) كما قال الرسول ﷺ: «انّي تارك فيكم التقلين ما إن تمسّكت بهما لن تضلّوا بعدي، كتاب الله وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض فانتظروا كيف تخلفواني فيهما، ألا هذا عذبٌ فراتٌ فاشربوا وهذا ملحٌ أجاج فاجتبوا».<sup>١</sup>

إنّ حديث المعصوم عليه السلام له منزلة ومكانة رفيعة إلى درجة أنه ورد في بعض الأقوال الصادرة عن المعصومين عليهم السلام أن الحديث جلاء وحياة للقلوب وقد ورد التأكيد كثيراً على طلبه، أو روایته؛ فقد جاء في بعض الروايات أن مكانة وقيمة الاشخاص تكمن في مقدار روایتهم للأحاديث وفيما يلي طائفة من هذه الأخبار:

١. محمد باقر المجلسي، بحار الانوار، ج ٢، ص ١٠٠، كتاب العلم، الباب الرابع عشر، الحديث ٥٩

## ١٤ دروس في علم الدرية

١. عن رسول الله ﷺ: «تحذّثوا فإنَّ الحديث جلاء للقلوب». <sup>١</sup>
٢. عن الباقي ﷺ: «يا فضيل إِنْ حَدَّثْنَا يَحْيَى الْقُلُوبُ». <sup>٢</sup>
٣. عن الباقي ﷺ: «سَارَعُوا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَوْزَنِي نَفْسِي بِيدهِ، لِحَدِيثٍ وَاحِدٍ فِي حَلَالٍ وَحَرَامٍ تَأْخُذُهُ عَنْ صَادِقٍ، خَيْرٌ مِنَ الدِّينِ وَمَا حَمِلْتُ مِنْ ذَهَبٍ وَفَضَّةٍ». <sup>٣</sup>
٤. عن الصادق ﷺ: «اعْرُفُوا مَنَازِلَ النَّاسِ مَنَا عَلَى قَدْرِ رِوَايَاتِهِمْ عَنَّا». <sup>٤</sup>
٥. عن رسول الله ﷺ: «اللَّهُمَّ ارْحُمْ خَلْقَكَيْ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَنْ خَلَقْتَكَ؟ قَالَ: الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي وَيَرَوُونَ حَدِيثِي وَسَتَّيْ». <sup>٥</sup>

ولهذا السبب كان للحديث مثل هذه الأهمية الكبيرة عند المعصومين عليهم السلام.  
إن التحقيق ودراسة الحديث من حيث المتن والسدن يعتبر ضرورة من الضرورات  
لأي طالب من طلاب العلوم الدينية حتى يمكن من الاستفادة - بصورة جيدة - من  
هذه النعمة الكبيرة، وخصوصاً فيما يتعلق بالاصطلاحات المستخدمة في الحديث  
والتي هي اعم من السند والمتن. ومن جهة أخرى، فان الفقه والاجتهاد يتوقف على:  
معرفة هذه الاصطلاحات وهي من مقدمات الإجتهاد في علوم آل محمد عليه السلام، يقول  
العلامة المامقاني في هذا المجال: «لما كان علماء الدرية والرجال من العلوم المتوقف  
عليها الفقه والاجتهاد، عند أولى الفهم والاعتبار... رأيت من الفرض اللازم على عيناً  
تصنيف كتابين فيهما». <sup>٦</sup>

وقد أكد آية الله النجفي على هذا الأمر أيضاً فقال: «من أشرف العلوم الإسلامية، علم

١. الكليني، الكافي، ج ١، ص ٤١، الحديث ٨

٢. محمدباقر المجلسي، بحار الانوار، ج ٢، ص ١٤٤، الحديث ٥، الباب ١٩ (فضل كتاب  
الحادي وروايته)      ٣. البرقي، المحاسن، ج ١، ص ٣٥٦

٤. المجلسي، بحار الانوار، ج ٢، ص ١٥٠؛ كتاب العلم، الباب ١٩، الحديث ٢٤

٥. المصدر السابق، ص ١٤٥، الحديث ٧

٦. مقباس المهدية، ج ١، ص ٣٥، المدخل

الدرایة الذي هو منزلة المقدمة لعلم الرجال وكلاهما من أهم علوم الحديث وعليها تدور رحى استبطاط الأحكام».١

### تعريف الدرایة

قبل الدخول في تعريف علم الدرایة - أحد فروع علم الحديث - لا بد من التطرق - أولاً - إلى تعريف «علم الحديث» وهو: علم بسلسلة من القوانين يُعرف بها أحوال السنن والمتن،٢ ومن هنا، فإن علم الحديث ينقسم إلى ثلاثة فروع مهمة وهي:

١. رجال الحديث (دراسة حالات الرواية).

٢. فقه الحديث (دراسة متن وشرح كلام المعصوم ﷺ).

٣. علم الدرایة أو درایة الحديث.

ان علم الدرایة أو درایة الحديث - موضوع هذا البحث - هو العلم الذي يبحث في سند ومتن الحديث وحالاته. وقد ذكرت عدة تعاريف لهذا العلم منها:

١. عرَّفَ الشيخ البهائي علم الدرایة فقال هو: «علم يبحث عن سند الحديث ومتنه وكيفية تحمله وآداب نقله».٣

٢. قال الشهيد الثاني في تعريف علم الدرایة بأنه: «علم يبحث عن متن الحديث وطرقه من صحيحها وسقيمها وعليتها وما يحتاج إليه، ليعرف المقبول منه والمردود».٤

٣. عرَّفَ آية الله السبعاني علم الدرایة، فقال: «هو العلم الباحث عن الحالات العارضة على الحديث من جانب السند والمتن».٥

من خلال التعريف المذكورة يتضح أن هذا العلم: يبحث عن الحالات المتعلقة بالسند والمتن معاً.

١. الشهيد الثاني، شرح البداية، المقدمة، ص ٩

٢. مستدركات مقباس الهدایة، ج ٥، ص ١٤

٣. الوجيزة في علم الدرایة، ص ١؛ السيد حسن الصدر، نهاية الدرایة (شرح الوجيزة)، ص ٧٩

٤. الرعایة في علم الدرایة، ص ٤٥؛ مقباس الهدایة، ج ١، ص ٤١

٥. اصول الحديث وأحكامه، ص ١٢

## ١٦ دروس في علم الدراسة

وقد أشار الشيخ البهائي إلى أنّ «كيفية تحمله وأداب نقله» من المسائل المتعلقة بهذا العلم أيضاً. ومن الواضح أن البحث في سند الحديث في علم الدراسة لا يدرس حالات الرواية بصورة مستقلة من حيث الجرح والتعديل والوثاقة والضعف، لأنّ مثل هذا الأمر يتعلق بعلم الرجال، بل ان دراسة السند في علم الدراسة يتم من خلال البحث عن طريق الحديث، ومجموع الرواية، والحالات المرتبطة بالسند والمتن، والاصطلاحات المتعلقة بها ومن جملة ذلك الاصطلاحات الرجالية.<sup>١</sup>

### موضوع علم الدراسة

إن موضوع علم الدراسة هو دراسة «سند ومتن» الحديث؛ لأن البحث هنا عن عوارض السند والمتن، وليس عن الراوي والمروي الذي يتکفل به علم الرجال وفقه الحديث، أي أن علم الدراسة يبحث عن الرواية باعتبارهم سلسلة الحديث، وطريق لتحمله، وعن المتن باعتباره قوام الحديث وان له حالات وعوارض خاصة. قال الشهيد الثاني في هذا المجال: «وموضوعه الراوي والمروي من حيث ذلك»،<sup>٢</sup> أي من حيث معرفة الصحيح من غير الصحيح.

### فائدة علم الدراسة

يظهر من كلام المحدثين ان الهدف والغاية من هذا العلم هو معرفة الاصطلاحات التي بواسطتها يمكن معرفة الصحيح من غير الصحيح؛ قال الشهيد الثاني: «وغاية معرفة ما يقبل من ذلك ليعمل به وما يُرد منه ليتجنب»،<sup>٣</sup> ومن هنا فان الهدف الحقيقي ليس هو معرفة اصطلاحات الحديث، بل تمييز الروايات المقبولة من غير المقبولة، قال السيد حسن الصدر: «وفائدة هذا العلم، معرفة ما يقبل من الحديث وما يُرد، ليُعمل بالأول ويتجنب عن الثاني».<sup>٤</sup>

١. محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ١٢ ٢. الرعاية في علم الدراسة، ص ٤٥

٣. المصدر السابق ٤. نهاية الدراسة، ص ٨٦

## السابقة التاريخية

الظاهر أن بداية تأسيس هذا العلم كان بين علماء ومحدثي أهل السنة، وذلك لعدم استفادتهم من علوم أهل البيت عليهم السلام. وقد تناول الترمذى (ت ٢٧٩ هـ) مباحث هذا العلم لأول مرة بصورة منتظمة في كتابه.<sup>١</sup> أما بين محدثي الشيعة فيرجع استخدام اصطلاح المقبول والمردود، والصحيح وغير الصحيح إلى عصر المحمدون الثلاث، أي الكليني (ت ٣٢٨ هـ)، الشيخ الصدوق (ت ٣٨١ هـ) والشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، فمثلاً عندما ينقل الشيخ الصدوق عن «الفضيل بن شاذان» يقول: هذا حديث صحيح.<sup>٢</sup>

وكان السيد ابن طاووس، جمال الدين أحمد بن موسى (ت ٦٧٣ هـ) هو أول من نظم مباحث هذا العلم وتوسع فيه من علماء الشيعة بعد المحمدون الثلاثة،<sup>٣</sup> ثم بعد ذلك العلامة الحلي جمال الدين أبو منصور حسن بن يوسف (ت ٧٢٦ هـ)، ولكن لم يصلنا تأليف مستقل عن هذين العالمين، ثم قام محمد بن جمال الدين مكي العاملي (ت ٧٨٦ هـ) بدراسة عدداً من الاصطلاحات الحديبية في مقدمة كتاب «الذكرى»،<sup>٤</sup> وبعد ذلك قام أحمد بن فهد الحلي (ت ٨٤١ هـ) بدراسة مباحث علم الدرایة في مقدمة كتابه «المهذب البارع» وقيل ان له كتاباً في شرح اصول الدرایة.<sup>٥</sup> ثم قام العالم الكبير زين الدين العاملی (ت ٩٦٥ هـ) «الشهيد الثاني» بتدوين مباحث علم الدرایة في القرن العاشر ويادر بتدوين كتابين قييمين في هذا العلم هما «البداية في علم

١. محمد رضا مؤدب، علم الدرایة تطبيقي، ص ١٤

٢. من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٢٥٩، الرواية ٥٦٠٣

٣. يرى بعض العلماء أمثال السيد حسن الصدر في كتاب تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام، ان أول من كتب في هذا العلم من الشيعة هو الحكم النيشابوري (ت ٤٠٥ هـ)، لأن كثيراً من علماء العامة اتهموه بالتشيع، وكانوا يعتقدون انه يميل كثيراً لأهل البيت عليهم السلام. انظر: السيد حسن الصدر، تأسيس الشيعة، ص ٢٩٤؛ تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٩٤.

٤. مكي العاملی، ذكرى الشیعه، ج ١، ص ٤٧

٥. تأسيس الشیعه، ص ٢٩٥

## ١٨ دروس في علم الدراسة

الدرایة، الرعایة فی علم الدراسة»، مستخدماً اصطلاحات علم الدراسة فی المباحث الفقهیة، ومبیناً المنزلة الكبیرة لعلم الدراسة؛ وهناك كتاب آخر «للسهید الثانی» باسم «غنية القاصدین فی معرفة اصطلاحات المحدثین» قام بتدوینه قبل كتاب «الرعایة»؛ لأن الشهید الثانی کثیراً ما كان ينصح الدارسين بمراجعة هذا الكتاب للمزيد من التفصیل فی هذا العلم.<sup>١</sup> وقد اهتم بعض العلماء بتدوین مباحث علم الدراسة بعد القرن العاشر وحتى يومنا هذا، ومن الكتب المدونة هي:

١. وصول الأخیار إلی أصول الأخبار، الحسین بن عبد الصمد العاملی (ت ٩٨٤ھ).
٢. منتقی الجمان فی الأحادیث الصحاح والحسان، الحسن بن الشهید الثانی (ت ١٠١٠ھ).
٣. الوجیزة فی علم الدراسة، الشیخ بهاء الدین العاملی (ت ١٠٣١ھ).
٤. الرواشح السماویة فی شرح احادیث الإمامیة، المیر داماً (ت ١٠٤١ھ).
٥. مقباس الهدایة فی علم الدراسة، عبد الله المامقانی (ت ١٣٥١ھ).
٦. نهایة الدرایة فی شرح الوجیزة، السيد حسن الصدر العاملی (ت ١٣٥٤ھ).
٧. علم الدرایة ودرایة الحديث، مدیر کاظم شانه چی (ت ١٤٢٣ھ).
٨. قواعد الحديث، محی الدین الموسوی (معاصر).
٩. اصول الحديث وأحكامه فی علم الدرایة، آیة الله جعفر السبعانی (معاصر).
١٠. تلخیص مقباس الهدایة، العلامة علی اکبر الغفاری (معاصر).
١١. علم الدرایة تطبیقی، السيد رضا مؤدب (معاصر).
١٢. دانش درایة الحديث، محمد حسن ربانی (معاصر).
١٣. علم الحديث، زین العابدین قربانی (معاصر).
١٤. اصول الحديث، عبد الهاذی الفضلی (معاصر).

١. الرعایة فی علم الدراسة، ص ٤٠٤، الخاتمة

## **أقسام اصطلاحات الحديث (الداخلية والخارجية)**

يمكن تقسيم مصطلح الحديث في «علم الدرایة» عند المحدثين إلى عدّة أقسام وذلك من حيث اتصال السند وانقطاعه، وتعداد الناقلين وألقابهم وطرق التحمل و... وبشكل عام يمكن تقسيمها إلى قسمين: المصطلحات الخارجية والداخلية.

### **١. الاصطلاحات الداخلية للحديث**

المقصود بهذه الاصطلاحات هي التي تختص بنفس الحديث كالاصطلاحات التي ترجع إلى تعريف الحديث ومرادفاته، المتواتر والخبر الواحد، الصحيح، الحسن، المؤتّق، الضعيف، والمصطلحات المشتركة لأقسام الحديث الأربع، والمختصة بالحديث الضعيف والتي تزيد عن عشرة اصطلاحات، وسوف نتناول جميع هذه البحوث في الدرس الثاني وحتى الدرس الثاني عشر.

### **٢. الاصطلاحات الخارجية**

والمراد بها هي الاصطلاحات المستخدمة في علم الدرایة والحديث والتي عادة ما ترجع إما إلى ألقاب وكنى المعصومين أو غير المعصومين، أو الاصطلاحات المتعلقة بطرق التحمل. وهذه الاصطلاحات ليس لها علاقة بنفس الحديث، وهي تعدّ بالعشرات وسوف نتناولها في الدرس الثالث عشر والرابع عشر.

### النتيجة

بعد بيان ضرورة البحث في علم الحديث وأهميته في المباحث الإجتهادية، تناولنا تعريف علم الدراسة، وقلنا انه العلم الذي يمكن من خلاله ان نتعرّف على سند ومتنا الحديث، والحالات التي تعرض عليه. ثم تناولنا موضوع علم الدراسة وهو السند والمتن، واشرنا إلى فائدته وتاريخه عند علماء الشيعة. وفي الختام قلنا ان الاصطلاحات في علم الدراسة أما ان ترجع إلى الأمور الداخلية في متن الحديث، أو إلى ألقاب وكنى المحدثين وطرق التحمل، وقد اطلقنا عليها الاصطلاحات الخارجية.

### الأسئلة

١. ما هو العلم الذي يتأثر كثيراً بمعرفة الاصطلاحات الحديثية، وكيف؟
٢. عرّف علم الدراسة، وبيّن موضوعه.
٣. ما هي الكتب المدونة في علم الدراسة؟
٤. ما هو الفرق بين الاصطلاحات الخارجية والداخلية للحديث؟

### البحوث

١. بيّن تأثير علم الدراسة في الروايات الفقهية.
٢. بيّن أهمية الدراسة والتحقيق في الحديث في نظر باقي الأئمة عليهم السلام.
٣. بيّن مقدار تأثير شخصية العالمة المامقاني في علم الدراسة.
٤. ما هو هدف السيد «حسن الصدر» في كتاب شرح الوجيز، وما هي خصائص هذا الكتاب؟

### المصادر

١. مقباس المهدية المدخل، المجلد الأول، العالمة المامقاني؛
٢. نهاية الدراسة، المقدمة، السيد حسن الصدر؛
٣. بحار الانوار، المجلد الأول، كتاب العلم، محمد باقر المجلسي؛
٤. الكافي، الشيخ الكليني، كتاب فضل العلم، باب النوادر، المجلد الأول؛
٥. أصول الحديث وأحكامه، جعفر السبحاني.

## ٢

### تعريف الحديث و مرادفاته

#### الاصطلاحات الداخلية للحديث

يمكن تقسيم هذه الاصطلاحات - كما ذكرنا سابقاً - إلى مجموعتين: داخلية وخارجية، وسوف نتناول بالدراسة جميع هذه الاصطلاحات، ونبدأ - أولاً - بتعريف الحديث عند الشيعة.

#### الحديث

يطلق معنى الحديث في اللغة ويراد به «الجديد» و«الحادث» في قبال «القديم».<sup>١</sup> أما في الاصطلاح فهو عبارة عن: كل كلام يصدر عن المعصوم عليه السلام وينقسم إلى قسمين: الحديث القدسي وغير القدسبي.

#### ١. الحديث القدسي

ويطلق عليه الحديث الرباني والإلهي أيضاً، وهو كلام الله سبحانه وتعالى الذي يحكىء النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه أو المعصومين عليهم السلام دون قصد الإعجاز والتحدي، ولا يكون جزءاً من

١. الجوهرى، صالح اللغة، ج ١، ص ٢٧٨

آيات القرآن؛ لانه قد يتكلم النبي ﷺ ببعض المواقف والحكم عن الله تعالى، ولا يكون وحيًا قرآنياً، ومن جانب آخر فهو ليس قوله صريحةً منسوب للمعصوم عليه السلام، حتى يكون حديثاً نبوياً، أو حديثاً عن المعصوم، بل هو حكم إلهي من عالم الغيب. وقد ذكر المحدثين عدّة تعاريف للحديث القدسي منها:

١. قال الشيخ البهائي في تعريف الحديث القدسي: «وهو ما يحكي كلامه تعالى غير متحدد بشيء منه».<sup>١</sup>

٢. ذكر السيد حسن الصدر تعريف الحديث القدسي فقال: «ومن الحديث ما يسمى حدثاً قدسياً وهو ما يحكي كلامه تعالى غير متحدد بشيء منه نحو قوله: قال الله تعالى».<sup>٢</sup>

٣. عرف العلامة المامقاني الحديث القدسي فقال: «عبارة عما حكاه أحد الأنبياء أو الأووصياء من الكلام المنزل لا على وجه الإعجاز».<sup>٣</sup>

### اختلاف الحديث القدسي عن غير القدسي

مع الأخذ بنظر الاعتبار التعاريف المذكورة سابقاً، يمكن القول بأن الألفاظ والمعاني في الحديث القدسي هي من عند الله تعالى، أي أن ألفاظ الحديث ليست من النبي ﷺ. أما بالنسبة للأحاديث غير القدسية فإن ألفاظ الحديث من المعصوم عليه السلام نفسه، وإن مال البعض إلى الاعتقاد بأن اللفظ في الأحاديث القدسية هي من عند النبي ﷺ أيضاً، أو يمكن أن تكون منه.<sup>٤</sup>

### اختلاف الحديث القدسي عن القرآن

يتميز القرآن الكريم عن الحديث القدسي بجملة خصائص منها:<sup>٥</sup>

٢. نهاية الدراسة، ص ٨٥

١. الوجيزة في علم الدراسة، ص ٣

٣. مقباس الهدایة في علم الدراسة، ج ١، ص ٧٠

٤. محمد رضا مؤدب، علم الدراسة، ص ٢٥؛ التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج ٢، ص ١٥

٥. محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ١٩

١. القرآن الكريم معجزة الإسلام الخالدة، وهو محفوظ من أي تغيير وتلاعب، وقد وصل إلينا عن طريق التواتر.
٢. إن المنكر للقرآن يعتبر كافراً في نظر الشرع.
٣. لا تصح الصلاة إلا بقراءة القرآن فقط.
٤. لا يجوز مس القرآن دون طهارة.
٥. الواسطة في نزول القرآن هو جبرائيل الأمين.
٦. ألفاظ القرآن منصوصة من عند الله تعالى بالقطع واليقين.
٧. وجوب التبعد بقراءة القرآن الواردة عن الرسول ﷺ.
٨. لا يجوز بيع القرآن والتعامل عليه.
٩. لا يجوز نقل القرآن بالمعنى.

### كيفية روایة الحديث القدسي

يمكن روایة الحديث القدسي بالشكل التالي:

١. قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله ﷺ ...

٢. قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه انه قال ...

لقد جاء ذكر الأحاديث القدسية في الكتب الروائية، ويعتبر السيد خلف الحوزي (ت ١٠٧٤ هـ) أول من كتب في هذا المجال تحت عنوان «البلاغ المبين في الأحاديث القدسية». وبعد ذلك كتب الشيخ الحر العاملي (ت ١١٠٤ هـ) كتاباً تحت عنوان «الجواهر السنوية في الأحاديث القدسية». وهناك مجموعة أخرى منسوبة للشيعة تحت عنوان «الصحاف الأربعون» تشمل على بعض الأحاديث القدسية المختارة من التوراة رویت عن طريق ابن عباس عن أمير المؤمنین ع.

### نماذج من الأحاديث القدسية

١. قال الصادق ع عن رسول الله ﷺ: «قال الله عزوجل: الصوم لي وأنا أجزي عليه».<sup>١</sup>

١. بحار الانوار، ج ٩٣، ص ٢٥٥

٢. قال أمير المؤمنين عليه السلام: «قال الله من فوق عرشه: يا عبادي أعبدوني فيما أمرتكم». <sup>١</sup>
٣. عن علي بن الحسين عليه السلام قال: «يقول الله عزوجل: إذا عصاني من خلقي من يعرفني سلطت عليه من لا يعرفني». <sup>٢</sup>

وهناك من يعتبر حديث «سلسلة الذهب وزيارة عاشوراء» من جملة الأحاديث القدسية عن المعصومين عليهم السلام. وقد وردت عن المعصومين عليهم السلام في الكتب الروائية بعض الأحاديث القدسية.

## ٢. الأحاديث غير القدسية

وهو عبارة عن قوم المعصوم، أو الكلام الذي يحكي قول و فعل و تقرير المعصوم عليه السلام. وقد عرف بعض الأكابر الحديث بالصورة التالية:

١. قال الشهيد الثاني في تعريف الحديث: «ما جاء عن المعصوم من النبي والإمام». <sup>٣</sup>
٢. عرف الشيخ البهائي الحديث فقال هو: «كلام يحكي قول المعصوم أو فعله أو تقريره... ولو قيل الحديث قول المعصوم عليه السلام أو حكاية قوله أو فعله أو تقريره لم يكن بعيداً؛ أما نفس الفعل والتقرير فيطلق عليهما السنة لا الحديث». <sup>٤</sup>

٣. قال العالمة المامقاني: «هو ما يحكي قول المعصوم أو فعله أو تقريره». <sup>٥</sup>

فمع الأخذ بنظر اعتبار التعريف المذكورة لا يمكن اعتبار الكلام الذي لا ينتهي إلى المعصوم حديثاً، فالكلام الصادر عن الصحابة، أو التابعين لا يمكن إطلاق الحديث عليه. وقد علق السيد «حسن الصدر» بعد نقل قول «الشيخ البهائي» في تعريف الحديث، فقال ما معناه: إذا كان المراد من قيد الحكاية الوارد في التعريف، هو حكاية الألفاظ فقط، ففي هذه الحالة سوف تخرج الأحاديث المنقوله بالمعنى

١. الجوهر السنية، ص ٢٤٧. ٢. المصدر السابق، ص ٢٥٠

٣. الرعاية في علم الدراسة، ص ٥٠

٤. الوجيزة في علم الدراسة، ص ٥٧

٥. مقباس الهدایة، ج ١، ص ٥٧

عن التعريف، أما إذا كان المراد من الحكاية ما يعم معناه، فسوف تدخل كثير من عبارات الفقهاء كالشيخ الطوسي في النهاية و... في هذا التعريف. ومن الواضح ان الحكاية لها معنى عام تشمل اللفظ والمعنى، أما عبارات الفقهاء فان اعتبرت من حيث كونها حكاية قول المقصوم <sup>لله</sup> فلا بأس بدخولها، وان اعتبرت من حيث كونها حكاية عما ادى إليه اجتهادهم فلا بأس بخروجها.<sup>١</sup>

وذهب العلامة المامقاني إلى خلاف رأي الشيخ البهائي بأن نفس القول والفعل لا يمكن اعتباره حديثاً لأن القول غالباً ما يكون من جنس الأمر والنهي بخلاف الحكاية عنه فانها دائماً ما تكون إخباراً.<sup>٢</sup>

في حين يرى الشيخ البهائي ان الحديث يشمل نفس قول المقصوم. وذهب علماء الشيعة إلى أن إطلاق الحديث على غير ما يصدر عن المقصوم غير صحيح إلا من باب المجاز، في حين ذهب أهل السنة إلى ان كلام الصحابة يعتبر نوع من انواع الحديث.

## السنة

تطلق السنة في اللغة ويراد بها السيرة، أو السيرة الحسنة<sup>٣</sup> قال الخطابي (الأديب المعروف): السنة هي «الطريقة المحمدودة، فإذا اطلقت انصرفت اليها»، أما في الاصطلاح فيراد بها قول و فعل و تقرير المقصوم <sup>لله</sup>، والذي يكون منشأ للحكم الشرعي، أما الألفاظ التي تحكي و تنقل السنة فتسمى بالحديث، الخبر والأثر.

ويخرج من هذا التعريف افعال المقصوم التي تقتضيها العادة وذلك بقيد «منشأ الحكم الشرعي». والمقصود من التقرير هنا هو امضاء وتأييد المقصوم لبعض الاعمال الصادرة عن الاشخاص، وهو حجة من جهة ان المقصوم لا يمكن ان يمضي و يؤيد الأفعال غير الصحيحة إلا في حالة الضرورة كالتقىة والتي يمكن تشخيصها عن

١. نهاية الدراسة، ص ٨٠ ٢. مقباس الهدایة، ج ١، ٥٧ ٣. لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٢٥

٤. دائرة المعارف الإسلامية الشيعية، ج ٧، ص ٣٢٧

طريق بعض القرائن الخاصة. أما الفعل فيراد به كل أنواع السلوك الذي يقوم به المعصوم أمثل: كيفية الصلاة، الكتابة، أو الاشارة. وقد ذكرت تعاريف كثيرة للسنة منها:

١. قال السيد حسن الصدر: «أما السنة فهي عندنا قول المعصوم و فعله وتقريره غير قران ولا عادي». <sup>١</sup>

٢. قال العلامة المامقاني في تعريف السنة بأنها: «ما يصدر من النبي ﷺ أو مطلق المعصوم من قول أو فعل أو تقرير غير عادي». <sup>٢</sup>

٣. عَرَفَ الشِّيخُ آيَةُ اللَّهِ السَّبْحَانِيُّ السَّنَةَ فَقَالَ هِيَ: «قُولُ الْمَعْصُومِ» <sup>٣</sup> أو فعله أو تقريره وبهذا المعنى، ليس له إِلَّا قسم واحد وهو الصحيح المصنون عن الكذب». <sup>٤</sup>

وقد تستخدم السنة بمعنى المستحب في قبال الفريضة، وغالباً ما يتداول هذا المصطلح في الفقه. أما معنى السنة عند العامة فتطلق على أقوال المعصوم <sup>٥</sup>، ومن هنا فقد سميت الكثير من الكتب الروائية عندهم بالسنن. مثل: سنن النسائي، ابن ماجة و....

### الخبر

الخبر في اللغة هو كل ما ينقل، <sup>٦</sup> وهو أعم من النبأ لغة، ويقبل الصدق والكذب في مقابل الانشاء، أما في اصطلاح المحدثين، فالخبر يرادف الحديث، قال الشهيد الثاني: «الخبر والحديث مترادافان بمعنى واحد». <sup>٧</sup> وهناك من خص الحديث بالمعصوم أما الخبر فيشمل كلام المعصوم وغيره، <sup>٨</sup> والظاهر إن المعنى الأول (الترادف) أكثر تناسباً من المعنى الثاني.

إن اطلاق لفظ الاخباري على المحدث من حيث كثرة ممارسته ونقله للأخبار، وقد يطلق لفظ الاخباري في مقابل الاصولي ويراد بهم الفقهاء الذين لا يعتمدون

٢. مقباس المهدية، ج ١، ص ٦٨

١. نهاية الدراسة، ص ٨٥

٣. اصول الحديث واحكامه في علم الدراسة، ص ١٥

٤. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٢٨١

٥. الرعاية في علم الدراسة، ص ٤٩

٦. مقباس المهدية، ج ١، ص ٦٠

على الأصول في استنباط الأحكام، بل يذهبون إلى أن ظواهر الأخبار والروايات حجة. وقد يطلق «الإخباري» على المؤرخ وفي هذه الحالة لا بد من وجود قرينة لمعرفة المقصود.<sup>١</sup>

### الأثر

الأثر في اللغة بقية الشيء، وقد يراد بها الرواية.<sup>٢</sup> أما في الاصطلاح فالأثر يرادف الحديث كما صرّح بذلك الشيخ البهائي.<sup>٣</sup> وهناك من اعتبر الأثر أعم من الحديث، حيث يشمل كلام غير المعصوم أيضاً. قال العلامة المامقاني: «إنه أعم من الخبر والحديث مطلقاً»<sup>٤</sup> وهذا ما اختاره الشهيد الثاني حيث قال: «والأثر أعم منهما مطلقاً فيقال لكل منها أثر».<sup>٥</sup>

وهناك من فرق بين الأثر والحديث والخبر، فالحديث عندهم هو ما جاء عن النبي ﷺ، في حين أن الأثر مربوط بكلام المعصوم والصحابة، والخبر أعم جمياً، والظاهر أن الأثر في باب الروايات<sup>٦</sup> يرادف الخبر.

### سند الحديث

السند في اللغة هو: «المعتمد»، فقد ورد في كتب اللغة: «والسند معتمد الإنسان كالمستند».<sup>٧</sup> وفي الاصطلاح يطلق على سلسلة رواة الحديث حتى تنتهي إلى المعصوم عليه السلام. وقد ذكرت تعاريف كثيرة للسند منها:

١. قال الشهيد الثاني: «والسند طريق المتن وهو جملة من رواه».<sup>٨</sup>

١. محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ١٦

٢. ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ٥

٣. حسن الصدر، نهاية الدراسة، ص ٨٢

٤. مقباس الهدایة، ج ١، ص ٦٤

٥. الرعاية في علم الدراسة، ص ٥٠

٦. محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ١٨

٧. مرتضى الريبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج ٥، ص ٢٧؛ معجم مقاييس اللغة

ج ٣، ص ١٠٥

٨. الرعاية في علم الدراسة، ص ٥٣

٢. عَرَفَ الشِّيخُ البَهَائِيُّ السِّنْدَ، فَقَالَ: «سَلْسَلَةُ روَايَتِهِ إِلَى المَعْصُومِ، سَنَدُهُ». <sup>١</sup>
٣. ذَكَرَ السَّيِّدُ حَسْنُ الصَّدْرُ تَعْرِيفَ السِّنْدَ، فَقَالَ: «فِيَقَالُ لِمَجْمُوعِ سَلْسَلَةِ روَايَتِهِ حَتَّى تَنْتَهِي إِلَى المَعْصُومِ سَنَدُهُ». <sup>٢</sup>
٤. قَالَ الشِّيخُ آيَةُ اللهِ السَّبْحَانِيُّ: «السِّنْدُ وَهُوَ طَرِيقُ المَتنِ وَالْمَرَادُ هُنَا مَجْمُوعُ مِنْ رُوْوَهُ وَاحِدٍ حَتَّى يَصِلَ إِلَى صَاحِبِهِ». <sup>٣</sup>

وقد يطلق على سند الحديث تعبير «طريق المتن» وذلك؛ لأن سبب اعتماد المحدثين على الروايات يقوم على أساس الطريق والسند، فسند الحديث، هم مجموعة من رواة الحديث يعتمد عليهم في مقام إثبات الرواية، وهو مأخوذ من قولهم: «فَلَانَ سَنَدٌ مَعْتَمِدٌ». وقد يطلق عليه تعبير وجه كأن يقال: «هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه».

وهناك فرق بين السند والإسناد؛ لأن الإسناد هو إخبار عن طريق الحديث والإسناد والإخبار له معنى مصدرى بخلاف السند الذي له معنى وصفى؛ قال السيد حسن الصدر: «وَعَرَفَ السَّنَدُ بَعْضَهُمْ بِأَنَّهُ الْإِخْبَارُ عَنْ طَرِيقِ الْمَتنِ وَلَيْسَ بِجَيدٍ لَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْإِسْنَادُ فِي الْحَقِيقَةِ لَا السِّنْدُ». <sup>٤</sup> وكذلك فرق الشهيد الثاني بين السند والإسناد فقال: «وَقَيْلَ إِنَّ السِّنَدَ هُوَ الْإِخْبَارُ عَنْ طَرِيقِهِ؛ أَيْ: طَرِيقُ الْمَتنِ وَالْأُولَى يَعْنِي السِّنَدَ طَرِيقُ الْمَتنِ اظْهَرَ لِأَنَّ الصَّحةَ وَالضَّعْفَ اِنَّمَا يَنْسَبُانِ إِلَى الطَّرِيقِ باعتِبَارِ روَايَتِهِ لَا باعْتِبَارِ الْإِخْبَارِ». <sup>٥</sup>

### مَتْنُ الْحَدِيثِ

المَتْنُ فِي الْلُّغَةِ هُوَ صَلَابَةُ فِي الشَّيْءِ مَعَ امْتَدَادِ وَطُولِهِ. <sup>٦</sup> أَمَّا فِي اصطلاحِ الْمُحَدِّثِينَ فَيُرَادُ بِهِ الْكَلَامُ الَّذِي يَنْقُلُهُ وَيَرْوِيْهُ آخَرُ رَاوِيْ عنِ الْمَعْصُومِ <sup>عَلَيْهِ السَّلَامُ</sup> سَوَاءً كَانَ قَوْلًاً، أَوْ

٢. نَهَايَةُ الْدَّرِيَّةِ، ص ٩٣

١. الْوَجِيْزَةُ فِي عِلْمِ الْدَّرِيَّةِ، ص ٩٣

٤. نَهَايَةُ الْدَّرِيَّةِ، ص ٩٤

٣. اصْوَلُ الْحَدِيثِ وَاحْكَامُهُ فِي عِلْمِ الْدَّرِيَّةِ، ص ١٥

٥. الرَّعَايَةُ فِي عِلْمِ الْدَّرِيَّةِ، ص ٥٣

٦. ابْنُ فَارِسٍ، مَعْجَمُ مَقَايِيسِ الْلُّغَةِ، ج ٥، ص ٢٩٤

فعلاً، أو تقريراً. وقد عرَّف بعض المحدثين «المتن» بالصورة التالية:

١. قال الشهيد الثاني: «المتن لفظ الحديث الذي يتقوّم به المعنى وهو مقول النبي ﷺ، وما في معناه».١
٢. عرَّف السيد حسن الصدر المتن فقال: «ما يتقوّم به المعنى، متنه».٢
٣. قال آية الله السبحاني: «لفظ الحديث الذي يتقوّم به معناه، وهو مقول النبي ﷺ، أو الأئمة المعصومين علية السلام».٣

وإنما تمَّ تناول مباحث «المتن» في علم الدرایة مع أنَّ مجالها «فقه الحديث»؛ من جهة أن المتن يمكن أن يُتَّسِّم بالقوة والضعف، وبالتالي يمكن تقسيمه إلى: المزيد، المقلوب، المصحف، المضطرب و...٤

٢. نهاية الدرایة، ص ٩٣

٤. نهاية الدرایة، ص ٩٣

١. الرعاية في علم الدرایة، ص ٥٢

٣. أصول الحديث واحكامه في علم الدرایة، ص ١٥

### النتيجة

من أقسام الاصطلاحات الداخلية للحديث هي: الحديث القدسي وغير القدسية، السنة، الخبر، الأثر، السنن والمتن. وذكرنا أن الحديث القدسي هو كلام الله المروي عن المعصوم لا على وجه الإعجاز والتحدي، وهو يختلف عن القرآن. أما الحديث غير القدسي، فهو ما يحكي كلام المعصوم ويختلف عن السنة من حيث أنها نفس قول وفعل وتقرير المعصوم. أما اصطلاح الخبر فيستخدم مرادفًا للحديث والأثر، ثم أن الحديث يتكون من جزئين رئيسيين هما: المتن والسنن.

### الأسئلة

١. بِيَّنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ الْقَدِيسِيِّ فِي نَظَرِ الشَّيْخِ الْبَهَائِيِّ وَالْعَلَمَةِ الْمَامقَانِيِّ.
٢. مَا هُوَ الاختلاف بين الحديث القدسي والقرآن؟
٣. عَرَفَ الْحَدِيثَ غَيْرَ الْقَدِيسِيِّ. وَمَا هُوَ الاختلاف بينه وبين السنة؟
٤. بِيَّنْ اخْتِلَافَ الْأَرَاءِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى تِرَادِفِ الْحَدِيثِ مَعَ الْخَبَرِ.
٥. عَرَفَ كُلَّاً مِنَ الاصطلاحات التالية: السنة، الطريق، الوجه والمتن.

### البحوث

١. بِيَّنْ الْمَسَائِلَ الْمُشَتَّرَكَةَ الَّتِي ذُكِرَتْهَا الْأَحَادِيثُ الْقَدِيسَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالنَّبِيِّ مُوسَى ﷺ فِي كِتَابِ الْجَوَاهِرِ السُّنْنِيَّةِ، وَذَكَرَ عَدَدَهَا.
٢. مَا هُوَ مَقْدَارُ الْأَحَادِيثُ الْقَدِيسَةِ الَّتِي وَرَدَتْ عَنْ طَرِيقِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامِ، وَالْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي كِتَابِ الْجَوَاهِرِ السُّنْنِيَّةِ؟ بِيَّنْ مَوْضِعَهَا بِالْخَصْصَارِ.
٣. عَدَّ الْأَحَادِيثُ الْقَدِيسَةُ فِي كِتَابِ بَحَارِ الْأَنُوَارِ، الْمَجْلِدُ ٩٣ «». وَصَنَفَهَا عَلَى تَرْتِيبِ اسْمَاءِ الْمَعْصُومِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.
٤. ابْحَثْ عَنْ كَلْمَةِ «الْحَدِيثُ» فِي الْآيَاتِ وَالرَّوَايَاتِ. وَبِيَّنْ مَعْنَاهَا وَمَوَارِدَهَا.

٥. ناقش سند روایات «كتاب فضل القرآن» في الكافي واذکر رواتها المشترکین.
٦. قارن بين متون روایات «كتاب فضل القرآن» في الكافي واذکر الموارد المشابهة.
٧. اذکر موارد الاصطلاحات التالية: سند الحديث، طريق الحديث، وجه الحديث، في كتاب بحار الانوار.

### المصادر

١. مقباس الهدایة، العلامة المامقانی، المجلد الأول؛
٢. مستدرکات مقباس الهدایة، المجلد الخامس، محمد رضا المامقانی؛
٣. تلخیص مقباس الهدایة، علی اکبر الغفاری؛
٤. علم الحديث، شانه چی؛
٥. نهایة الدراسة، السيد حسن الصدر؛
٦. الجواهر السنیّة، العزیز العاملی؛
٧. بحار الانوار، ج ٩٣، العلامة المجلسی.



## تقسيم الحديث من حيث عدد الرواية

يمكن تقسيم الأحاديث الموجودة في الكتب الروائية من حيث عدد رواة في كل طبقة إلى مجموعتين: الأخبار المتواترة وأخبار الأحاداد، وكل مجموعة من هذه المجاميع يمكن تقسيمها إلى أقسام فرعية أخرى. وسوف نتطرق إلى «الخبر المتواتر» أولاً ثم نقوم بدراسة الخبر الواحد وأقسامه ومكانته.

### الخبر المتواتر

التواتر في اللغة مأخوذ من الكلمة «وتر» والتي تعني تتابع الشيء أو مجئه الواحد بعد الآخر؛ قال الراغب: التواتر تتابع الشيء وترأ... ثم ارسلنا رسالنا ترى أي متواترين.<sup>١</sup> أما في الاصطلاح: فهو خبر جماعة بلغت اعدادهم في كل طبقة إلى المعصوم، بحيث يستحيل تواطؤهم على الكذب في الحالة الطبيعية، ويكون الخبر في هذه الحالة موجباً للعلم واليقين.

وهناك تعاريف أخرى للحديث المتواتر ذكرها كبار المحدثين منها:

1. قال الشهيد الثاني في تعريف المتواتر: «وهو ما بلغت رواته في الكثرة مبلغاً

---

١. الراغب، المفردات، ص ٥٤٨

أحالت العادة تواطؤهم على الكذب واستمر ذلك الوصف في جميع الطبقات حيث يتعدد  
بان يرويه قوم عن قوم».<sup>١</sup>

٢. قال الشيخ البهائي: «فإن بلغت سلاسله في كل طبقة حدّاً يؤمن معه تواطؤهم على  
الكذب فمتواتر».<sup>٢</sup>

٣. ذكر الشيخ الطبرسي تعريف المتواتر، فقال هو: «خبر جماعة، يفيد بنفسه  
القطع بصدقه».<sup>٣</sup>

٤. عرف المحقق القمي، المتواتر فقال: «خبر جماعة يؤمن تواطؤهم على الكذب  
عادة وإن كان للوازن الخبر دخل في إفادته تلك الكثرة العلم».<sup>٤</sup>

فمع الأخذ بنظر الاعتبار التعريف المذكورة فإن كلمة الخبر وإن كانت تشمل  
الخبر الواحد أيضاً، ولكن إضافة قيد «جماعة» يخرج الخبر الواحد عن هذا التعريف،  
ومن جانب آخر فإن خبر كل جماعة لا يكون مصداقاً للخبر المتواتر دائمًا؛ لأن هناك  
بعض الأخبار تفيد العلم واليقين ولكن لا من جهة الكثرة العددية، بل بسبب شخصية  
الناقلين أو كونهم من المعصومين مثلاً، ولهذا فالخبر المتواتر هو خبر جماعة بلغت  
من الكثرة بحيث ينعدم فيه الاتفاق العمدي على الكذب، وفي هذه الحالة يكون  
موجباً للعلم؛ ولذلك فقد عدَ آية الله السبحاني تعريف «القمي» غير تام فقال: «فمجرد  
علمه بعدم التواطؤ لا يكفي في رفع الشك في التعمد بالكذب فالألهي أن يضاف إلى  
التعريف قوله: يؤمن معه من تعمدهم على الكذب ويحرز ذلك بكثرة المخبرين ووثاقتهم  
أو كون الموضوع مصروفاً عنه وداعي الكذب».<sup>٥</sup>

ويمكن القبول بتعریف الشيخ الطوسي أيضاً؛ لأن إضافة قيد «بنفسه» يخرج الخبر

٢. الوجينة في علم الدرية، ص ٤

١. الرعاية في علم الدرية، ص ٦٢

٣. مجمع البيان في تفسير القرآن، ج ٤، ص ١٠٧

٤. المحقق القمي، قوانين الأصول، ج ١، ص ٤٢١

٥. أصول الحديث وأحكامه في علم الدرية، ص ٢٣

الذي يفيد القطع واليقين بواسطة القرائن الداخلية كأن يكون المخبر صادقاً في قوله أو كون السامع خالي الذهن، أو التأكيد، وكذلك القرائن الخارجية كما إذا جاء الخبر بموت أحد، واقترن ذلك بسماع الصراخ في بيته، فان مثل هذه الأخبار وإن كانت موجبة للقطع واليقين، ولكنها ليست متواترة، وإن كان هذا التعريف غير مطرد، لصدقه على ما ليس بمتواتر، كما إذا أخبر ثلاثة أشخاص بحادثة من الحوادث وحصل العلم بها من جهة انصراف الدواعي على الكذب، أو وجود أسباب أخرى في حين ان مثل هذه الأخبار ليست متواترة.<sup>١</sup>

ورغم قلة الروايات المتواترة، ولكنها غالباً ما تشتمل على مطالب مهمة مثل «رواية الغدير» التي رواها أكثر من مائة راوي في طبقة الصحابة، وحديث «الثقلين» الذي رواه أكثر من ثمانين راوياً في طبقة الصحابة أيضاً، أو حديث «النهي عن تعمد الكذب»، حيث رواه أكثر من ستين راوياً في طبقة الصحابة، وكذلك الروايات المتعلقة بوجوب الصلاة اليومية وعدد ركعاتها، وروایات وجوب الزكاة، والروايات المتعلقة بفضائل أمير المؤمنين عليه السلام، شجاعته و...<sup>٢</sup>.

### شروط التواتر

هناك شروط معينة لتحقيق التواتر بعضها يرجع لسامع الخبر، وبعضها يتعلق بالراوي. وفيما يلي طائفة من الشروط التي ذكرها العلماء:

### شروط السامع

١. يشترط بالسامع أن لا يكون عالماً بما أخبر به؛ لأنه تحصيل للحاصل.
٢. يجب أن لا يكون السامع للخبر معتقداً بكذب الخبر؛ ولهذا السبب فقد انكر المشركون كثيراً من المعجزات المتواترة للنبي صلوات الله عليه وآله وسالم بسبب عدم اعتقادهم بنبوته.

١. محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ٢٤

٢. الأميني، الغدير، ج ١، ص ٦١؛ الر: آية في علم الدرایة، ص ٦٦

### شروط الناقلين

١. لا بد أن يكون عدد رواة الحديث في كل طبقة حداً يمتنع معه تعمدهم على الكذب، ولهذا فلا يشترط عدد معين في تحقيق التواتر؛ لأن الاعتقاد بالصحة وعدم التواتر على الكذب هو أمر نسبي عند الأفراد، وأقل ما يتحقق ذلك هو الاطمئنان على عدم التواتر على الكذب. وقد اشترط بعض المحدثين العدد في تحقيق التواتر مثل إبراهيم بن محمد بن إسحاق، حيث كان يرى بأن أقل عدد لتحقيق التواتر هو العشرة، أو العشرون، أو الأربعون و...،<sup>١</sup> ولكن المعيار في تحقيق ذلك هو العلم والاطمئنان ولذلك قال الشيخ الثاني: «ولا ينحصر ذلك في عدد خاص، على الأصح، بل المعتبر، العدد المحصل للوصف فقد يحصل في بعض المخبرين بعشرة أو أقل».<sup>٢</sup>
٢. يجب أن يكون إخبارهم عن علم، وليس عن طريق الشك والظن.
٣. يجب أن يكون علمهم وإخبارهم مستندًا للحس لا عن طريق الدليل العقلي، لاحتمال وقوع الخطأ والاشتباه في المسائل العقلية والنظرية.
٤. لا بد أن يحصل التواتر في جميع الطبقات، فإذا ما تحققت الشرائط في طبقة من الطبقات فالتواتر يثبت في تلك الطبقة فقط.

ومن الواضح فإن هذه الشروط في إثبات تحقق التواتر مهمة ومقبولة، أما الشرائط الأخرى من قبيل الإسلام، العدالة، تشيع الرواية، أو وجود الإمام المعصوم عليه السلام بين رواة الحديث فليس شرطاً من شروط تحقيق التواتر.<sup>٣</sup>

### أقسام التواتر

يمكن تقسيم الروايات المتواترة إلى مجموعتين كما يلي:

١. راجع: مقياس الهدایة، ج ١، ص ١١٢، فقد ذكر سبعة أقوال في العدد الذي يتحقق به التواتر وقام بتقدّها، منها أن يكون العدد هو (٣١٣) عدة أصحاب بدر. ٢. الرعاية في علم الدراسة، ص ٦٢.  
٢. راجع: مقياس الهدایة، ج ١، ص ١٠٩؛ محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ٢٦.

## ١. التواتر اللفظي

وهو الخبر الذي يتفق جميع الرواية في جميع الطبقات على نقل مضمونه بلفظ واحد، يقول العلامة المامقاني في تعريف هذا النوع من التواتر: «ما إذا اتحدت ألفاظ المخبرين في خبرهم»<sup>١</sup> وذلك مثل رواية «أني تارك فيكم التقلين»، أو عبارة «من كنت مولاه فهذا علي مولاه»، أو عبارة «إنما الأعمال بالنيات» و...<sup>٢</sup>.

## ٢. التواتر المعنوي

وهو الخبر الذي يتفق جميع الناقلين على رواية مضمونه بالفاظ مختلفة، ويكون التطابق بالمعنى أما بالدلالة التضمنية، كما هو الحال في الخبر الذي يدل على قراءة سورة بعد الحمد في الصلاة، فقد ورد هذا المضمون في ظروف مختلفة عن طريق رواة متعددين، فقد اتفقت جميع الروايات على قراءة اصل السورة و اختفت في التفاصيل، أي في نوع السورة المقرودة، أو قراءتها جهراً أو اخفافاً. وقد يكون التطابق بالمعنى في التواتر المعنوي عن طريق الدلاله الالتزامية كما هو الحال في شجاعة أمير المؤمنين عليه السلام، حيث يمكن استنباط هذا المعنى عن طريق، روايات متعددة في حوادث كثيرة.

إن التواتر المعنوي في الروايات كثير قياساً بالتواتر اللفظي. بل ان فروع الدين إنما ثبتت عن طريق التواتر المعنوي مثل: وجوب عدد الركعات، مبطلات الصوم، أركان الحج، الزكاة و...

## خبر الآحاد

وهو الخبر الذي لم يصل إلى حد التواتر في جميع الطبقات، ولا يفيد العلم بنفسه، ولكن يمكن إثبات حجيته عن طريق انضمام قرائن أخرى. فإذا ما وصلت الرواية إلى

١. المصدر السابق، ج ١، ص ١١٥

٢. السبحاني، اصول الحديث وأحكامه في علم الدراسة، ص ٣١؛ وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ١٩

حد التواتر في بعض الطبقات وفقدت هذه الصفة في طبقة واحدة فلا يمكن اعتبارها قد أحرزت شروط التواتر في هذه الحالة، وسوف تُعامل معاملة الخبر الواحد؛ لأن النتيجة تتبع أحسن المقدمتين. وقد عرف بعض المحدثين الخبر الواحد بالصورة التالية:

١. قال الشهيد الثاني: «وهو ما لم ينته إلى المتواتر منه أي من الخبر، سواء كان الرواية واحداً أم أكثر».<sup>١</sup>

٢. قال السيد حسن الصدر: «وإلا إذا لم ينته الحديث إلى التواتر أو التضافر و... فخبر آحاد سواء كان الرواية واحداً، أو أكثر ولا يفيد بنفسه مع قطع النظر عن القرائن، إلّا ظناً».<sup>٢</sup>

### اعتبار وحجية خبر الواحد<sup>٣</sup>

يعتبر خبر الآحاد حجّة عند جميع العلماء إذا كان مُحتفأً بالقرائن سواء كانت هذه القرائن خارجية، أو داخلية تؤيد صدور الخبر عن المعصوم.

أما قرائن الحجّية في نظر الإمامية فهي:

١. وجود الحديث في عدة أصول من الأصول الأربععائية.

٢. وجود الحديث في أحد الأصول بطرق متعددة.

٣. وجود الحديث في أصل معروف الانتساب إلى أحد أصحاب الاجماع، مثل:

زرارة، محمد بن مسلم و...

٤. وجود الحديث في الكتب التي عُرّضت على أحد الأئمة<sup>عليهم السلام</sup> فأثناوا على مؤلفيها.

٥. وجود الحديث في الكتب المعتمدة للشيعة.

٦. موافقة الحديث للأدلة العقلية، نص الكتاب، السنة القطعية وإجماع علماء الشيعة.

قال الفيض الكاشاني في هذا الخصوص: «كل حديث اعتمد بما يقتضي الاعتماد

١. الرعاية في علم الدراسة، ص ٦٩

٢. نهاية الدراسة، ص ١٠٢

٣. حجّية الخبر الواحد من المباحث الأصولية وتفصيل هذا البحث في الكتب الأصولية راجع: محمد تقى الحكيم، الأصول العامة لفقه المقارن.

عليه واقتربن بما يوجب الوثوق به والرکون إليه، كوجوده في كثير من الأصول الأربععائة المشهورة... وكتكرره في أصل أو أصلين منها فصاعداً بطرق مختلفة وأسانيد عديدة معتبرة وكوجوده في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعة الذين اجمعوا على تصديقهم كزرارة... أو على تصحيح ما يصح عنهم كصفوان بن يحيى... أو على العمل بروايتهم كعمار السباطي... وكان دراجه في أحد الكتب التي عرضت على أحد الأئمة الموصومين عليهم السلام فأثنوا على مؤلفيها ككتاب عبد الله الحلبي الذي عرض على الصادق عليه السلام كتابي يونس بن عبد الرحمن والفضل بن شاذان المعروضين على العسكري عليه السلام وكأخذه من أحد الكتب التي شاع بين سلفهم الوثوق بها، والاعتماد عليها، سواء كان مؤلفوها من الإمامية ككتاب الصلاة لحرiz بن عبد الله... أو من غير الإمامية، ككتاب حفص بن غياث...».<sup>١</sup>

وقد ذكر الشيخ الطوسي قرائن أخرى تدل على صحة متضمن الخبر فقال: القرائن التي تدل على صحة متضمن الأخبار التي توجب العلم، أربع اشياء:

١. أن تكون موافقة لأدلة العقل وما اقتضاه...
٢. أن يكون الخبر مطابقاً لنص الكتاب إما خصوصه، أو عمومه، أو دليله، أو فحواه...
٣. أن يكون الخبر موافقاً للسنة المقطوع بها من جهة التواتر، فإن ما يتضمنه الخبر الواحد، إذا وافقه، مقطوع على صحته أيضاً وجواز العمل به...
٤. أن يكون موافقاً لما أجمعت الفرقـة المـحـقـة عليه...<sup>٢</sup>.

ورغم أن أكثر الأخبار والروايات في المصادر الروائية عند الشيعة من أخبار الأحاديث، فإن اغلب روایات الكتب الاربعة (الكافـي، من لا يحضره الفقيـه، تهذـيب الأحكـام، الاستبـصار) تعتبر حجة عند أكثر المحدثـين؛ لاقترانها بالقرائن المذكـورة سابـقاً، وإن كانت بعض اسانيدـها ضعـيفة.

١. الـواـفي، ج ١، ص ٢٢، المـقدـمة الثـانـية، توـقـيف فـي تـنوـيعـ الـحـدـيـثـ المـعـتـبرـ.

٢. الشـيخـ الطـوـسـيـ، العـدـةـ فـيـ أـصـولـ الـفـقـهـ، ج ١، ص ٤٣ـ، الفـصـلـ الخـامـسـ، فـيـ ذـكـرـ الـقـرـائـنـ.

## أقسام الخبر الواحد

يمكن تقسيم الخبر الواحد من حيث عدد الرواية إلى ثلاثة أقسام: المستفيض، العزيز والغريب قال العلامة المامقاني: «في الخبر الواحد.... وله أقسام.... منها: المستفيض.... ومنها الغريب بقول مطلق.... ومنها العزيز». <sup>١</sup> والآن نتناول هذه الأقسام بشيء من التفصيل:

### ١. المستفيض

وهو الخبر الواحد الذي لا يقله أقل من ثلاثة رواة في كل طبقة، وسمى بالمستفيض من الإفاضة بمعنى الوفور والكثرة ولكنه لا يصل إلى حد التواتر وقد ذكر علماء الحديث بعض التعريف للحديث المستفيض منها:

١. قال الشيخ البهائي: «إإن نقله في كل مرتبة أزيد من ثلاثة فمستفيض».<sup>٢</sup>

٢. قال العلامة المامقاني: «وهو الخبر الذي تكثّرت رواته في كل مرتبة والأكثر على اعتبار زيادتهم في كل طبقة عن ثلاثة».<sup>٣</sup>

وقد يعبر عن المستفيض بـ«المشهور» ولكن هناك اختلاف بين الاثنين؛ لأن وصول الرواية إلى حد الاستفاضة في الخبر المستفيض لابد أن يكون في جميع الطبقات خلافاً للمشهور، حيث يمكن أن تكون الاستفاضة في بعض الطبقات لا في جميعها كما هو الحال في الحديث «إنما الاعمال بالنيات» فهو مشهور وليس بمستفيض قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص: «ويقال له المستفيض المشهور... وقد تغير بينهما أي بين المستفيض والمشهور بأن يجعل المستفيض ما اتصف بذلك في ابتدائه وانتهائه على السواء والمشهور أعم من ذلك. ف الحديث «إنما الاعمال بالنيات»، مشهور غير مستفيض، لأن الشهرة إنما طرأت له في وسطه».<sup>٤</sup>

٢. الوجيزة في علم الدراسة، ص ٤

١. مقباس الهدایة في علم الدراسة، ١٢٥ - ١٣٤

٣. مقباس الهدایة، ج ١، ص ١٢٨

٤. الرعاية في علم الدراسة، ص ٧٠

## ٢. العزيز

وهو الخبر الذي لا ينقله أقل من اثنين في كل طبقة.<sup>١</sup> والعزيز قد يكون بمعنى القليل، أي نادر الوجود، أو بمعنى القوي؛ لأن الرواية تتقوى من طريق آخر يقول الشهيد الثاني في هذا المعنى: «فمنه العزيز وهو الذي لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين. سُمِّي عزيزاً لقلة وجوده أو لكونه عَزَّ أي قوي بمجيئه من طرق أخرى».<sup>٢</sup>

## ٣. الغريب

إذا ما روي الخبر الواحد عن طريق راوٍ واحد في كل طبقة، أو نقله راوٍ واحد في الطبقة الأولى فيسمى الخبر حديثاً غريباً وله عدة أقسام:  
أ) الغريب في السند: إذا كان متن الرواية معروفاً عند جماعة من الصحابة، أو آخرين وروي هذا الخبر عن طريق راوي واحد في جميع الطبقات عن غير تلك الجماعة فيسمى الحديث حينئذ بالغريب في السند. وقد ذكرت عدة تعاريف في هذا المعنى منها:

١. قال الشهيد الثاني: «أو غريب إسناداً خاصة لا متناً كحديث يعرف متنه عن جماعة من الصحابة مثلاً أو ما في حكمهم إذا انفرد واحد بروايته عن آخر غيرهم ويعبر عنه بأنه غريب من هذا الوجه».<sup>٣</sup>

٢. قال الشيخ البهائي: «أو انفرد به واحد في أحدها فغريب».<sup>٤</sup>

٣. قال المامقاني: «ما تفرد بروايته واحد عن مثله وهكذا إلى آخر السند».<sup>٥</sup>

ب) الغريب في المتن: وهو الحديث الذي يروي متنه راوٍ واحد في الطبقة الأولى، ثم يتشرّد متنه في الطبقات الأخرى عن طريق جمع كثير من الرواية. ويطلق

١. مقباس الهدایة، ج ١، ص ١٣٤

٢. الرعایة فی علم الدرایة، ص ٧٠

٣. المصدر السابق، ص ١٠٧

٤. الوجيزة فی علم الدرایة، ص ٢٢٧

٥. الوجيزة فی علم الدرایة، ص ٤

## ٤٢ دروس في علم الدراسة

عليه «الغريب المشهور»؛ لانه غريب من جهة ومشهور من جهة اخرى كما هو الحال في الحديث «إنما الأعمال بالنیات» الذي رواه راوي واحد في الطبقة الأولى.<sup>١</sup>

وقد ذكرت تعاريف اخرى لهذا الاصطلاح منها:

١. ذكر الشهيد الثاني هذا المعنى فقال: «أو غريب متناً: بأن اشتهر الحديث المفرد فرواه عمن تفرد به جماعة كثيرة فإنه حينئذ يصير غريباً مشهوراً».<sup>٢</sup>
٢. قال السيد حسن الصدر: «ولا يوجد ما هو غريب متناً لا إسناداً إلا إذا اشتهر الحديث المفرد فرواه عمن تفرد به جماعة كثيرة، فإنه يصير غريباً مشهوراً كحديث «إنما الأعمال بالنیات».<sup>٣</sup>

١. المصدر السابق، ج ١، ص ٢٢٩

٢. الرعاية في علم الدراسة، ص ١٠٧

٣. نهاية الدراسية، ص ١٦٠

### النتيجة

تنقسم الأحاديث من حيث عدد الرواية إلى قسمين: الخبر المتواتر: وهو الخبر الذي ينطلق جمع من الرواية في كل طبقة بحيث يؤدي إلى حصول الاطمئنان والقطع بتصديقه عن المعصوم، وينقسم إلى التواتر اللغطي والمعنوي. والقسم الآخر هو خبر الآحاد: وهو ما لم يصل إلى حد التواتر ولا يوجب العلم، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: مستفيض، عزيز وغريب؛ فإذا كان عدد الرواية لا يقل عن ثلاثة في كل طبقة فمستفيض، وأما إذا كان لا يرويه أقل من اثنين فعزيز وإنما إذا كان لا يرويه أقل من اثنين فغريب.

### الأسئلة

١. عرّف الرواية المتواترة في نظر الشيخ الطبرسي والشيخ البهائي وقارن بين التعريفين.
٢. بيّن شروط السامع والمُخبر باختصار.
٣. اذكر الفرق بين التواتر اللغطي والمعنوي مع ذكر مثال.
٤. عرّف الخبر الواحد واذكر القرائن التي تثبت حجيته.
٥. اذكر الفرق بين الخبر المستفيض والعزيز.
٦. عرّف الخبر الغريب وبين اقسامه.

### البحوث

١. بيّن الأقسام الأخرى للتواتر مع الأخذ بنظر الاعتبار بيان اراء الميرزا القمي في كتاب قوانين الأصول.
٢. بيّن كيفية تواتر حديث الغدير في جميع طبقاته من المصادر الروائية مستعيناً بكتاب الغدير.
٣. ناقش أقوال المحدثين في ميزان تحقق التواتر من حيث العدد في كتاب مقابس الهدایة مع اختيار أفضل الآراء.
- ٤ ناقش الروايات المتواترة في كتاب وسائل الشيعة، كتاب القضاء، هامش الباب

## ٤٤ دروس في علم الدراسة

ال السادس، ويُبيّن كيفية ذلك، وما هي الموضوعات التي تتناولها.  
٥. بيّن قرائن حججية الخبر الواحد بالتفصيل مع ذكر مثال من كتاب العدة للشيخ الطوسي، وكتاب الوافي للفيض الكاشاني.

### المصادر

١. قوانين الأصول، الميرزا القمي؛
٢. الغدير في الكتاب والسنة والأدب، العلامة الأميني؛
٣. مقياس الهدایة، العلامة المامقانی؛
٤. وسائل الشيعة، الحر العاملی؛
٥. العدة، الشيخ الطوسي؛
٦. الوافي، الفیض الكاشانی؛
٧. نهاية الدراسة، السيد حسن الصدر؛
٨. الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقی الحکیم.

## ع

### تقسيم الخبر الواحد من حيث حالات الرواية ١

يختلف تقسيم الخبر الواحد من حيث حالة الرواية عند المتقدمين<sup>١</sup> من العلماء عن المتأخرین، فالخبر الواحد عند المتقدمين ينقسم إلى قسمين: صحيح وغير صحيح (ضعيف)،<sup>٢</sup> أما عند المتأخرین،<sup>٣</sup> أي منذ زمن السيد «ابن طاووس» وما بعده فالخبر الواحد ينقسم عندهم إلى أربعة أقسام «الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف»، وقد اضاف الشهید الثاني والشيخ البهائي قسم آخر من أقسام الحديث وهو «القوى».<sup>٤</sup> وسوف نتناول الحديث «الصحيح والحسن» في هذا الدرس، أما «القوى، الموثق والضعيف» فسوف نقوم ببحثها في الدروس الآتية.

#### الحديث الصحيح

##### الصحيح عند قدماء الإمامية

الحديث الصحيح عند قدماء الإمامية - المحدثون قبل القرن السادس الهجري - هو الحديث الذي يقترب بعض القرائن التي تدل على صحته وحجته؛ قال العلامة

١. المقصود من المتقدمين وقدماء الإمامية هم محدثو الشيعة حتى القرن السادس الهجري. أمثل: الشيخ الكليني (ت ٣٢٨ هـ)، الشيخ الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) و....

٢. الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ٢٠، ص ٩٦، الفائدة التاسعة؛ السبعاني، اصول الحديث، ص ٣٦

٣. مقباس الهدایة، ج ١، ص ١٣٧      ٤. الرعاية في علم الدرایة، ص ٦٥ الوجيز، ص ٥

المامقاني في هذا الخصوص: «على أن الصحيح والضعف كان مستعملًا في السنة القديمة أيضاً غاية ما هناك انهم كانوا يطلقون الصحيح على كل حديث اعتمد بما يقتضي اعتمادهم عليه مثل وجوده في كثير من الأصول الأربعينية و...».١

وعلى هذا فكل حديث لا يقترن بقرائن الحجية عند هؤلاء العلماء يعتبر ضعيفاً، وكل حديث يقترن بهذه القرائن فهو صحيح وحجة فمثلاً يقول الشيخ الصدوق: «هذا حديث صحيح على موافقة الكتاب و...».٢

وكذلك الشيخ الطوسي فإنه بعد أن ذكر قرائن الحجية قال: «فهذه القرائن كلها تدل على صحة متضمن أخبار الآحاد، ولا تدل على صحتها انفسها، لما يتبناه من جواز أن تكون الأخبار مصنوعة وإن وافت هذه الأدلة».٣ إن قرائن الصحة والحجية - كما ذكرناها في بحث حجية الخبر الواحد في الدرس الثالث - هي: وجود الحديث في عدة اصول من الأصول الأربعينية، أو وجود الخبر في الكتب التي كانت مورداً لاعتماد الشيعة، أو موافقة الحديث للأدلة العقلية ونص الآيات والروايات، ويمكن تحصيل هذه القرائن في زمن المحدثين الأوائل بسهولة أما الذين جاؤوا بعدهم فلم يكن ذلك مقدوراً، ومن هنا كان رأي قدماء الإمامية بالنسبة إلى صحة وضعف الحديث مورد اعتماد وقبول، بسبب قربهم من عصر المعصوم عليه السلام ولكثر القرائن التي تدل على صدور أو عدم صدور الحديث من المعصوم، ولهذا السبب فإنه يمكن الانخذ بالروايات التي حكم عليها المتقدمون من علماء الإمامية بالصحة، وإن كانت ضعيفة حسب اصطلاح المتأخرین. وعلى هذا المبني (مبني القدماء) فهناك الكثير من الأخبار

١. مقباس المهدى، ج ١، ص ١٣٩

٢. من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٢٥٩، ج ٢، ص ٩٠، ج ١، ص ٤٨؛ الطوسي، التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٠ و...

٣. العدة في اصول الفقه، ج ١، ص ١٤٥، الفصل الخامس: في ذكر القرائن التي تدل على صحة أخبار الآحاد.

الصحيحة في الكتب الأربع و غيرها بسبب اقترانها بقرائن الصحة، فإن اصطلاح الصحيح وغير الصحيح (الضعيف) عند القدماء يرتبط بمتن الحديث، ولا علاقة له بالسند.

### الصحيح عند متأخري الإمامية<sup>١</sup>

المقصود من المتأخرین - كما ذكرنا سابقاً - هم محدثو الإمامية من القرن السادس الهجري فما بعد؛ أمثال: السيد ابن طاووس (ت ٦٧٣ هـ)، العلامة الحلبي (ت ٧٢٦ هـ)، الشهید الثانی (ت ٩٦٥ هـ)، والشيخ البهائی (ت ١٠٣١ هـ) ... وهؤلاء هم الذين أرسوا دعائیم المصطلح الجدید في معنی الصحيح، حيث ان تعریفہم له یختلف عن تعریف القدماء. فالصحيح عندھم هو: «الخبر الذي يتصل بالمعصوم، ولا بد أن يكون جميع رواته من عدول الإمامية في كل الطبقات». ولهذا فإن الحديث الصحيح عند هؤلاء يتضمن ثلاثة أركان: اتصال السند، أن يكون راویه من العدول، وأن يكونوا من الإمامية أيضاً، فالمعیار في صحة الحديث هو السند وكیفیة الاتصال بالمعصوم<sup>٢</sup> ولا علاقه له بالمحتوی. وقد ذکر بعض العلماء عدة تعاریف للصحيح منها:

١. قال الشهید الأول: (محمد بن جمال الدين مکي العاملی): «والصحيح هو ما اتصلت روایته إلى المعصوم<sup>٣</sup> بعدل إمامي ويسمى المتصل والمعنى وان كان كل منها اعم منه وقد یطلق الصحيح على سليم الطريق من الطعن وإن اعتراه ارسال أو قطع».<sup>٤</sup>
٢. عرف الشيخ البهائی الصحيح فقال: «ثم سلسلة السند، إما إماميون ممدوحون بالتعديل ف صحيح».<sup>٥</sup>
٣. قال الشهید الثاني: «في الصحيح وهو ما اتصل سنته إلى المعصوم<sup>٦</sup> بنقل العدل

١. راجع: مقباس الهدایة، ج ١، ص ١٣٧؛ وسائل الشیعۃ، ج ٢٠، ص ٩٦.

٢. الشهید الأول، ذکری الشیعۃ في أحكام الشیریعۃ، ج ١، ص ٤٨، المقدمة

٣. الوجیزة، ص ٥

الإمامي عن مثله في جميع الطبقات، حيث تكون متعددة وإن اعتراه شذوذ».١

يبدو من خلال التأمل في التعريف المذكورة أن تعريف الشهيد الثاني أكمل وأتم التعريف؛ لأنّه اخرج المقطوع من التعريف بقيد «الاتصال» وإن كان رواته من العدول الإمامية، بالإضافة إلى أنه أدخل أحاديث الأئمة المعصومين عليهم السلام بقيد «المعصوم»، وأخرج الحديث «الحسن» بقيد «العدل»، والمقصود من «العدل» هو التعبير الذي استخدمه رجال الحديث للدلالة على الاطمئنان بالخبر وعادة ما يعبرون عنه بالألفاظ التالية: «عادل، ثقة، حجة، عين، ثقة في الرواية والحديث، عدل من أصحابنا».٢ ثم ان الشهيد الثاني اخرج الحديث الموثق بقيد «الإمامي»، واشترط بعض المحدثين قيد «الضبط» في التعريف مثل: الشيخ حسن العاملی صاحب كتاب «منتقى الجمان»، ومعالم الدين في الأصول فقال: «والصحيح وهو ما اتصل سنه إلى المعصوم عليه السلام بنقل العدل الضابط عن مثله في جميع الطبقات»،٣ وكان يعتقد بأنّ الراوي قد يكون عادلاً إمامياً، ولكنه لا يتصف بالضبط فقد يتعرض للنسيان والخطأ وما شابه ذلك، ومن الواضح أنّ معنى «الضبط» يمكن استفادتها من صفة «العدل»، فقد كان علماء الرجال لا يعتبرون الشخص عادلاً إذا فقد صفة الضبط (كثرة الخطأ والاشتباه)، وإن العدالة ملزمة لصفة الصدق.٤ أما بالنسبة إلى قيد «في جميع الطبقات» الذي ورد في تعريف الشهيد الثاني فهي للإشارة إلى الصحيح بمعناه المطلق، أما إذا فقد شرائط الصحة في بعض الطبقات فهو الصحيح النسبي. ثم إن عبارة «وان اعتراه شذوذ» يريد به إدخال الحديث الشاذ في الصحيح فيما إذا توفرت شرائط الصحة الأخرى ولم يعتبر مشهور الشيعة قيد «عدم الشذوذ» في تعريف الحديث الصحيح؛ لأنّ الصحة تتعلق بحال

١. الرعاية في علم الدراسة، ص ٧٧

٢. راجع: ألفاظ المدح وتعديل الراوي، مقباس الهدایة، ج ٢، ص ١٤١ - ٢٠٠؛ محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ١٤١ - ١٤٥. ٣. حسن العاملی، معالم الدين في الأصول، ص ٢٦.

٤. مقباس الهدایة، ج ١، ص ١٥٠؛ اصول الحديث، ص ٤٥

الرواة، والشذوذ امر خارج عن ذلك؛ ولذلك قال الملا على كني: «ان عدم الشذوذ شرط في اعتبار الخبر لا في تسميته صحيحاً».<sup>١</sup>

والمقصود بالإمامي في التعريف المذكور هو الذي يعتقد بامام عصره، وان لم يدرك باقي الأئمة<sup>عليهم السلام</sup>؛ ولذلك فسوف تخرج بعض الفرق من هذا التعريف مثل: الفطحية، الواقعية، الإسماعيلية و.... فإذا ما تحققت شرائط الصحة إلى شخص معين وليس إلى الإمام فيسمى الحديث حينئذ «الصحيح المضاف»، أو «الصحيح النسبي» مثل: صحيحة «أبان»، ويعتبر «جمال الدين العاملمي» فإنه يطلق «الصحيح» على الحديث الذي ينقله الرواة العدول الإماميون، وان لم يكن كامل الاتصال إلى الإمام<sup>عليه السلام</sup>، وقد أشار الشهيد الثاني إلى هذا المعنى فقال: «وقد يطلق الصحيح عندنا على سليم الطريق من الطعن بما ينافي الأمرين وهما كون الراوي عدلاً إمامياً، وان اعتراه مع ذلك الطريق السالم، إرسال أو قطع».<sup>٢</sup>

وهناك روایات كثيرة في الكتب الأربعية تتصرف بالصحة طبقاً للمعنى الشائع عند المتأخرین، وقد قام العلامة المجلسي صاحب كتاب «مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول - شرح الكافي» بدراسة روایات الكافي من حيث السند، وذكر الأحادیث الصحيحة، وسوف نكتفي هنا بنموذجين من تلك الروایات:

١. عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس عن حريز عن زرارة قال: سألت أبا عبد الله<sup>عليه السلام</sup> عن الحلال والحرام فقال: حلال محمد حلال أبداً إلى يوم القيمة وحرامه حرام أبداً إلى يوم القيمة.<sup>٣</sup>

٢. عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله<sup>عليه السلام</sup> في قول الله عزوجل: (...حَنِيفاً مُّشْلِمًا...) قال: خالصاً مخلصاً ليس فيه شيء من عبادة الأواثان.

١. توضيح المقال، ص ٥٠ ٢. الرعاية في علم الدرایة، ص ٧٩

٣. مرآة العقول، ج ١، ص ٢٠٠؛ الأصول من الكافي، ج ١، ص ٥٨، الرواية ١٩

فروأة هذين الحديثين من العدول الإماميين، والروايات متصلتان سندًا إلى المعصوم عليه السلام، فإذا ما فقدت كلتا هاتين الروايتين أحد شرائط الصحة، فلا يمكن اعتبارها من الروايات الصحيحة؛ لأن التسليمة تتبع أحسن المقدمتين. ويمكن تقسيم الحديث الصحيح إلى ثلاثة أقسام: أعلى، أو سط وأدنى، وذلك من حيث كيفية اتصفاته بشرائط الصحة ومراتبها وسوف نشير إلى هذه المعانى بشيء من التفصيل:

**١. الصحيح الأعلى:** وهو الذي تم إثبات شرائط الصحة فيه عن طريق العلم واليقين، أو بشهادة عدلين، أو في البعض بالعلم واليقين والآخر بشهادة عدلين. قال المامقاني: «فال أعلى ما كان اتصاف الجميع بالصحة بالعلم أو بشهادة عدلين أو في البعض بالأول وفي البعض الآخر بالثاني». <sup>١</sup>

**٢. الصحيح الأوسط:** وهو ما تحرز شرائط صحته عن طريق راوي عادل يفيد الظن، أو اتصف البعض عن هذا الطريق والباقي بالطرق المذكورة بالصحيح الأعلى، قال المامقاني: «وال الأوسط: ما كان اتصاف الجميع بما ذكر يقول عدل يفيد الظن المعتمد، أو كان اتصاف البعض به بأحد الطرق المذكورة في الأعلى والبعض الآخر يقول العدل المفيد للظن المعتمد». <sup>٢</sup>

**٣. الصحيح الأدنى:** وهو الحديث الذي تحرز شرائط صحته عن طريق الظن الاجتهادي، أو كانت صحة بعضه بذلك الطريق والبعض الآخر بالظن المعتمد، أو شهادة العدلين. قال المامقاني: «وال أدنى: ما كان اتصاف الجميع بالصحة بالظن الاجتهادي وكذا إذا كان صحة بعضه بذلك والبعض الآخر بالظن المعتمد، أو العلم أو شهادة عدلين». <sup>٣</sup> وهناك من اعتبر البلاد والمنطقة التي يعيش فيها الراوي لها تأثير مهم في تعين مراتب الصحة، والظاهر أن المكان والزمان ليس لهما دور في ذلك، بل أنها مجرد قرائن ومؤيدات. <sup>٤</sup>

١. مقباس الهدایة، ج ١، ص ١١٥٥؛ أصول الحديث واحكامه في علم الدراسة، ص ٥٢

٢. المصدر السابق      ٣. المصدر السابق

٤. مقباس الهدایة، ج ١، ص ١٥٥؛ أصول الحديث واحكامه، ص ٥٢

## الحسن

يرتبط هذا الاصطلاح بالمتاخرين من المحدثين ويطلق على الحديث المتصل بالمعصوم عليه السلام في جميع الطبقات عن طريق رواة إماميين ممدوحين، ولكن لا يوجد نص على عدالتهم. وقد ذكرت بعض التعريف في معنى الحسن منها:

١. قال الشهيد الثاني: «الحسن وهو ما اتصل سنته كذلك إلى المعصوم عليه السلام بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته، مع تحقق ذلك في جميع مراتبه، أي جميع مراتب رواة طريقه أو تحقق ذلك في بعضها بأن كان منهم واحد إمامي ممدوح غير موثق مع كون الباقي من الطريق من رجال الصحيح فيوصف الطريق بالحسن لأجل ذلك الواحد».١
٢. ذكر الشيخ البهائي الحديث الحسن، فقال: «أو بدونه كلاً أو بعضاً مع تعديل البقية فحسن».٢

٣. قال الحسن العاملي «صاحب المعالم»: «الحسن وهو متصل السند إلى المعصوم عليه السلام بالإمامي الممدوح من غير معارضة ذم مقبول ولا ثبوت عدالة في جميع المراتب أو بعضها مع كون الباقي بصفة رجال الصحيح».٣

٤. قال العلامة المامقاني: «ما اتصل سنته إلى المعصوم عليه السلام بإمامي ممدوح مدحأً مقبولاً معتدلاً به من غير معارض بذم من غير نص على عدالته مع تتحقق ذلك في جميع مراتب رواة طريقه أو في بعضها بأن كان منهم واحد إمامي ممدوح».٤

فمن خلال التأمل في التعريف المذكورة يتضح أن اتصال الحديث وجود الراوي في جميع الطبقات ومدحهم من الشروط الالزمة في الحديث الحسن، ولكن لا يلزم التصرير بعدالة الجميع، بل أن عدالة بعضهم ومدح البقية، أو كلهم يكفي لأن يكون الحديث حسناً. وقد صرّح الشيخ البهائي بذلك أيضاً فقال: «بدونه كلاً أو

٢. الوجيزة في علم الدرایة، ص ٥

١. الرعاية في علم الدرایة، ص ٨١

٣. معالم الدين في الأصول، ص ٢١٧

٤. مقياس الهدایة، ج ١، ص ١٦٠

بعضًا»، أي ان تمام سلسلة الرواية إما أن يكونوا إماميين، أو أن بعضهم ممدوح والبعض الآخر موثق، وقد أوضح السيد «حسن الصدر» عبارة الشيخ البهائي فقال: «أو كان ما رواه الإمامي المدحون بدونه، أي بدون التعديل بان كانت السلسلة كلاً كذلك أو بعضاً ولو واحداً منها مع تعديل البقية حسن».١

ان تأكيد الشهيد الثاني وأخرون على عبارة «مع تحقق ذلك في جميع مراتبه» يراد بها تتحقق هذه الصفة في الرواية (إمامي ممدوح) في جميع الطبقات، وإن فالحديث أما ان يكون موثقاً أو ضعيفاً؛ لأن التبيجة تتبع أحسن المقدمتين. أما العلامة المامقاني فقد أكد على أن يكون مدح الراوي مدحًا «مقبولاً»، وبذلك يخرج مطلق المدح، فهو يعتقد بأن هناك نوعاً من المدح، له دخل في اعتبار الراوي ويؤثر في الحكم على الرواية بأنها حسنة كأن يقال: صادق القول، عين، وجه، شيخ، صدوق و... أما التعابير الأخرى مثل: فهيم، مشكور، فاضل، قارىء، صالح و... فليس لها دخل في اعتبار السندي، ولا يمكن الحكم على الرواية بأنها «حسنة» تبعاً لذلك.٢ وقد اطلق الفاضل الاسترآبادي مصطلح «الحسن كالصحيح» على الرواية التي يكون بعض رواتها موثقين، والبعض الآخر ممدوحين مدحًا في مرتبة الوثاقة، أما إذا كان بداية السندي كلهم إماميين موثقين وآخره إماميون ممدوحون ففي هذه الحالة يكون الحديث حديثاً صحيحاً. في حين أطلق العلامة المامقاني هذا المصطلح (الحسن كالصحيح) على الرواية التي يكون بداية السندي فيها رواة إماميين موثقين على عكس ما هو عليه في نهاية السندي فقط.٣

والحديث الحسن يمكن ان يكون ذو مراتب ثلاثة: أعلى، أو سط وأدنى كما هو الحال في الحديث الصحيح، أي إذا كان شرط الاتصال إمامي ممدوح، وورد المدح

١. نهاية الدراسة، ص ٢٥٩

٢. للمزيد من الاطلاع حول ألفاظ المدح راجع: مقياس الهداية، ج ٢، ص ١٣٩ - ٢٨٨ «الألفاظ

المستعملة في المدح». ٣. مقياس الهداية، ج ١، ص ١٧٥

عن طريق العلم أو شهادة عدلين فهو من النوع الأعلى، أما إذا ورد المدح عن طريق العادل الذي يفيد الظن فهو من الحسن الأوسط، بينما إذا كان المدح عن طريق الظن الاجتهادي فهو من النوع «الأدنى»، ولكن هذه الأصطلاحات غالباً ما تطلق على الحديث الصحيح.

وفيما يلي بعض الأمثلة على الحديث «الحسن» و«الحسن كالصحيح»:

١. علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن بريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى: «...فَقَدْ ءاءَنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَةَ وَءَاءَنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا». قال عليه السلام: جعل منهم الرسل والأنبياء والأئمة فكيف يقررون في آل إبراهيم عليهم السلام وينكرونه في آل محمد عليه السلام قال: قلت «...وَءَاءَنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا»؟ قال عليه السلام: الملك العظيم أن جعل فيهم أئمة؛ من أطاعهم أطاع الله ومن عصاهم عصى الله، فهو الملك العظيم.<sup>١</sup>

٢. علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن، عن ذكره، جميعاً عن ابن أبي عمير عن ابن أذينة عن بريد بن معاوية قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: «...قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدَمَا بَيْتَنِي وَبَيْتَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ وِلْمُ الْكِتَابِ»؟ قال: إيتانا عنى وعلى أولنا وأفضلنا وخيرنا بعد النبي صلوات الله عليه وسلم.<sup>٢</sup>

١. مرآة العقول، ج ٢، ص ٤١٢، كتاب الحجة، باب ان الأئمة ولاة الأمر، الرواية الخامسة.

٢. المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٤، كتاب الحجة، باب إنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة عليهم السلام.

### النتيجة

ينقسم الخبر الواحد من حيث حالات الرواية إلى عدّة أقسام: فهو ينقسم إلى قسمين «صحيح وغير صحيح» عند المتقدمين من العلماء أما عند المتأخرین فينقسم إلى أربعة أقسام: «الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف». ويطلق الصحيح على الحديث المسند المتصل بالمعصوم بعدل إمامي، أما الحسن فهو الذي يرويه رواة إماميون ممدوحون من قبل علماء الرجال، أو كان بعضهم من الإماميين الممدودين، ويمكن تقسيم الصحيح والحسن إلى ثلاثة أقسام: أعلى، أو سط وأدنى.

### الأسئلة

١. بين اختلاف تقسيم المتأخرین والمتقدّمين في أقسام الحديث.
٢. عُرف الحديث «الصحيح» عند قدماء الإمامية.
٣. ما هو تعريف الحديث الصحيح عند الشهيد الثاني؟
٤. عُرف الحديث «الحسن» وبيان اختلافه مع الصحيح.
٥. ما هو المقصود من اصطلاح «الحسن كالصحيح»؟

### البحوث

١. اذكر الأحاديث غير الصحيحة في رأي الشيخ الصدوق في المجلد الرابع من كتاب من لا يحضره الفقيه.
٢. ما هو مبني المتأخرین في تقسيم الحديث؟ ناقش ذلك.
٣. عَيْنَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ وَبَيْنَ مَوْضِعَهَا فِي أَحَدِ مَجَلَّدَاتِ مَرَأَةِ الْعُقُولِ.
٤. عَيْنَ الرَّوَايَاتِ «الْحَسْنَةِ» فِي كِتَابِ مَرَأَةِ الْعُقُولِ، كِتَابِ الْحَجَةِ وَمَا هُوَ السَّبِبُ فِي الْحُكْمِ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَاتِ بِذَلِكِ الْحُكْمِ؟ اسْتَعِنْ بِالْكِتَابِ الرَّجَالِيِّ.
٥. عَيْنَ اصطلاح «الحسن كالصحيح» والاصطلاحات الأخرى المشابهة في كتاب

مرأة العقول، كتاب «فضل العلم» وكتاب «التوحيد» وذكر عددها. ولماذا سميت بهذا الاسم؟ اذكر سبب التسمية في مورد واحد من هذه الأحاديث.

### المصادر

١. مرأة العقول، محمد باقر المجلسي؛
٢. مقباس الهدایة، العلامة المامقانی؛
٣. أصول الحديث، العلامة السبحانی؛
٤. الكافي، الشيخ الكلینی؛
٥. الرعایة فی علم الدرایة الشهید الثانی؛
٦. نهایة الدرایة، السيد حسن الصدر.



## ٥

### تقسيم الخبر الواحد من حيث حالات الرواية ٢

#### الحديث القوي

لم يكن مصطلح «القوي» شائعاً بين متأخري الإمامية، ولكنه يطلق عند بعض العلماء امثال الشهيد الثاني، والشيخ البهائي و.... على الحديث الذي يكون جميع رواته من الإمامية ولم يرد فيهم أو في بعضهم مذماً - كما هو الحال في الحديث «الحسن» - أو ذماً<sup>١</sup> فرتبه بعد الحديث «الحسن» وقبل «الموثق». وقد وردت بعض التعريف من قبل العلماء في هذا المعنى منها:

١. قال الشهيد الأول: «وقد يراد بالقوى مروي الإمامي غير المذموم ولا المدحوج».<sup>٢</sup>
٢. قال الشهيد الثاني: «وقد يطلق القوي على مروي الإمامي غير الممدوح ولا المذموم مثل نوح بن دراج، ناجيه بن أبي عمارة و...».<sup>٣</sup>
٣. قال السيد حسن الصدر: «النوع الثالث القوي، وهو ما لو كانت سلسلة السندي إماميين مسكتاً عن مدحهم وذمهم كذلك، كلاً أو بعضاً ولو واحداً مع تعديل البقية فقوى

١. مقياس الهدایة، ج ١، ص ١٦٧

٢. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، ج ١، ص ٤٨

٣. الرعاية في علم الدرایة، ص ٨٥

## في الاصطلاح لقوّة الظن فيه».١

٤. قال الشيخ كاظم مدير شانه چي: «القوى» هو الخبر الذي يكون جميع رواته من الإماميين، ولكن لم يرد في بعضهم مدحًا ولا ذمًا مثل نوح بن دراج.٢

ثم أن بعض المحدثين أطلقوا «القوى» على الحديث الموثق - ستراوله فيما بعد - وقد ذكر الشهيد الأول هذا الاصطلاح بعد أن عرّف الموثق فقال: «الموثق ما رواه.... ويسمى القوى»،٣ وكذلك صاحب المعالم، حيث قال: «الثالث الموثق وهو ما دخل... ويسمى القوى أيضًا»،٤ أما السيد حسن الصدر فقد أشرك الصحيح والحسن والقوى فيكون رواتهما من الإمامية فقال: «ثم إن الصحيح والحسن والقوى يشتركون في أن الرواية فيها إماميون وإن اختص كلُّ بفضل مميز».٥ ولم يشتهر القوى بين المحدثين، ولكنه استخدم في كلمات الفقهاء بمعنى الرواية «المعتبرة» في مقابل الرواية الضعيفة، كما اشار إلى ذلك والد الشيخ البهائي فقال: «وقد يراد بالقوى مروي الإمامي غير المدوح... والأول هو المتعارف بين الفقهاء».٦

## الحديث الموثق

يطلق اصطلاح «الموثق» على الرواية التي ينقلها رواة موثقون من قبل رجال الحديث عند الشيعة وإن كان بعضهم، أو كلهم ليسوا من الإماميين. إن رواة الحديث الموثق يتصرفون بالصدق ولم يصدر عنهم كذب؛ ولذلك يمكن الاطمئنان إلى حديثهم، وإن كانت عقيدة بعضهم أو كلهم فاسدة، كما هو الحال في «علي بن فضال» فهو ليس إمامياً ولكن ورد توثيقه من قبل رجال الشيعة. وقد وردت بعض التعريفات في معنى الموثق منها:

١. نهاية الدراسة، ص ٢٦٣ ٢. شانه چي، درایة الحديث، ص ٣٩

٣. ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٤٨

٤. معالم الدين في الأصول، ص ٢١٧

٥. نهاية الدراسة، ص ٢٦٤

٦. المصدر السابق

١. قال الشهيد الثاني: «الموثق: سُمي بذلك لأن راويه ثقة وإن كان مُخالفًا وبهذا فارق الصحيح مع اشتراكهما في الثقة».<sup>١</sup>

٢. قال الشيخ حسن العاملبي: «الموثق: وهو ما دخل في طريقه من ليس بإمامي ولكنه منصوص على توثيقه بين الأصحاب ولم يشتمل باقي الطريق على ضعف من جهة أخرى».<sup>٢</sup>

٣. قال الشيخ البهائي: «أما غير الإماميين كلاً أو بعضاً مع تعديل الكل فموثق». <sup>٣</sup> وقد اعتبر السيد حسن الصدر رواية كل من: حفص بن غياث، غياث بن كلوب، نوح بن دراج السكوني، عبد الله بن بكير، عمّار الساباطي، سعد بن عبد الله الأشعري، سماعة بن مهران، علي بن حمزة وعثمان بن عيسى من الروايات الموثقة؛ لأنهم وإن كانوا من غير الإماميين ولكنهم موثقون عند علماء الرجال.<sup>٤</sup> وقد يراد باصطلاح «الموثق كالصحيح»<sup>٥</sup> بأن هناك ترديد في بعض الروايات هل هم من غير الإماميين، أو إن جميعهم إماميون. أما اصطلاح «الحسن الموثق» فالمراد به أن جميع رواته من الإماميين أو أن بعضهم من غير الإماميين عند بعض المحدثين. وفيما يلي بعض النماذج من الروايات الموثقة:

١. عدة من أصحابنا عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَيْسَى عَنْ سَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا يَنْهَا عَنِ الْمَسْأَلَةِ مَنْ تَكَرَّهُ مَجَالِسَتَهُ لِفَحْشَهُ.<sup>٦</sup>
٢. أَبُو عَلِيِّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ الْحَسْنِ بْنِ عَلِيِّ الْكَوْفِيِّ عَنْ عَبِيسِ بْنِ هَشَامٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَدِيرِيِّ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَوْلَدَهُ مَالٌ فَأَحَبُّ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ، قَالَ ﷺ: فَلْيَأْخُذْ فَانِ كَانَتْ أُمَّهُ حَيَّةً، فَمَا أَحَبُّ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئاً إِلَّا قَرِضاً عَلَى نَفْسِهَا.<sup>٧</sup>

٨٤ الرعاية في علم الدراسة، ص

٢١٧ . معالم الدين في الاصول، ص

<sup>٤</sup>. نهاية الدرية، ص ٢٦٥ <sup>٥</sup>. مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٦، الحديث ١١

<sup>٦</sup> المصدر السابق، ج ١٠، ص ٢٧٦، الرواية ٩، باب البداء

<sup>٤</sup>. المُصْدَرُ السَّابِقُ، ج ١٩، ص ١٠٦؛ كِتَابُ الْمَعِيشَةِ، بَابُ الرَّجُلِ يَأْخُذُ فِي مَالِ وَلَدِهِ، الْرِوَايَةُ ٤.

٣. عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن ابن فضال عن ظريف بن ناصح عن أبي

عبد الله قال: لا تجالطوا ولا تعاملوا إلا من نشأ في الخير.<sup>١</sup>

أما إذا كان بعض رجال السنن من الإمامين والبعض الآخر من غير الإمامين ولكنهم

موثقون فهل يكون الحديث في هذه الحالة من نوع الحديث «الحسن» أو «الموثق»؟

هناك اختلاف في الآراء، والأقرب أن يكون الحديث من الأحاديث «الموثقة».<sup>٢</sup>

### الحديث الضعيف

الحديث الضعيف هي الرواية التي لا توجد فيها شرائط الحديث «الصحيح، الحسن

والموثق»، وربما يكون رواتها من المتهمين بالكذب، أو الوضع وكثرة الخطأ والغفلة،

أو أن يكون الراوي فاسقاً... أو قد لا يكون الحديث متصلًا في جميع سلسلته. وقد

ذكرت بعض التعريفات في معنى الحديث الضعيف منها:

١. قال الشهيد الثاني: «وهو ما لا يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة المتقدمة بأن يشتمل

طريقه على مجروح بالفسق ونحوه أو مجهول الحال أو ما دون ذلك كالوضاع».<sup>٣</sup>

٢. قال السيد حسن الصدر: «ضعف عندنا. وهو ما في سنته مذموم أو فاسد العقيدة

غير منصوص على ثقته، أو مجهول، وإن كان باقي رواته ممدودين بالعدالة؛ لأنَّ الحديث

يتبع اعتبار أدنى رجاله».<sup>٤</sup>

٣. قال الشيخ حسن العاملاني: «الضعف وهو ما لم يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة بان

يشتمل طريقه على مجروح».<sup>٥</sup>

٤. قال الشيخ البهائي: «وما عدا هذه الأربع، ضعيف».<sup>٦</sup>

١. المصدر السابق، ص ١٤٦، باب من تكره معاملته، الرواية <sup>٥</sup>

٢. لتوسيع هذا المطلب بصورة أكثر تفصيلاً يراجع كتاب: مقباس الهداية، ج ١، ص ١٧٠؛  
محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ٣٨.

٣. الرعاية في علم الدراسة، ص ٨٦

٤. معالم الدين في الأصول، ص ٢١٧؛ مقباس الهداية، ج ١، ص ١٧٧

٥. الوجيزة في علم الدراسة، ص ٥

فمع الأخذ بنظر الاعتبار التعريف المذكورة يتبيّن أن «الضعف» هو ما لم تحرز فيه شروط الحديث الصحيح، الحسن والموثق بالنسبة إلى جميع السند أو في بعض الموارد من السند سواء كان ذلك من حيث فسق الرواية، أو عدم وجود أسباب المدح، قال العلامة المامقاني في هذا الخصوص: «إن الضعيف ما لم يدخل في أحد الأقسام السابقة بجرح جميع سلسلة سنته بالجواح أو بالعقيدة مع عدم مدحه، بالجواح أو بهما معاً، أو جرح البعض بأحدهما أو بهما، أو جرح البعض بأحد الأمرين وجرح البعض الآخر بالأمر الآخر أو بهما أو مع جرح بعض الأمر الآخر وبعض آخر بهما معاً... وهكذا سواء كان الجرح من جهة التنصيص عليه، أو الاجتهاد أو من جهة أحالة عدم أسباب المدح والاعتبار سواء جعلنا الأصل هو الفسق والجرح، أو قلنا بان لا أصل هناك».<sup>١</sup>

وقد اطلق الشهيد الثاني لفظ «المجروح» على الحديث الضعيف أيضاً، وكان يعتقد أن الحديث الضعيف كالصحيح له مراتب وأقسام، وكلما ابتعد عن شرائط الصحة يكون أكثر ضعفاً قال: «فكِلَّما بعد بعض رجاله عنها الصحة كان أقوى في الضعف وكذا ماكثر فيه الرواية المجروحون بالنسبة إلى ما قلَّ فيه». <sup>٢</sup> وذهب الشيخ البهائي أيضاً إلى أن الحديث الضعيف هو الذي لم يحرز شروط «الصحيح، الحسن، الموثق، القوي»؛ لانه يعتقد بوجود الحديث «القوي» أيضاً. إن الحديث الضعيف له مراتب مختلفة جداً، ومصاديق متعددة سوف نتعرّض لها في الدرس العاشر، الحادي عشر والثاني عشر.

### نماذج من الحديث الضعيف

١. الحسين بن محمد، عن المعلى بن محمد، عن أحمد بن محمد بن عبد الله، عن علي بن جعفر قال سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: ليس كل من قال بولايتنا مؤمن ولكن جعلوا أنساً للمؤمنين.<sup>٣</sup>

١. مقباس الهدایة، ج ١، ص ١٧٨

٢. الرعایة فی علم الدرایة، ص ٨٦

٣. مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٩١؛ كتاب الإيمان، باب قلة عدد المؤمنين، الرواية ٧

٢. محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أدنى القنوت، فقال: خمس تسبيحات.<sup>١</sup>

٣. محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن إبراهيم بن أبي البلاط عن بعض أصحابه عن أبي جعفر عليه السلام أو أبي عبد الله عليه السلام قال: ما طلعت الشمس بيوم أفضل من يوم الجمعة وإن كلام الطير فيه إذا التقى بعضها ببعضها بعضاً سلام سلام يوم صالح.<sup>٢</sup> وكما سبق أن ذكرنا فإن الحديث الضعيف عند المتقدّمين هي الرواية التي لم تحرز شرائط الصحة، وهي مجموعة من القرائن التي تدل على صحة الرواية، وليس ثاقة رواة السند، وقد قسم المتقدّمون الحديث إلى قسمين: صحيح وغير صحيح (ضعيف)، ومن هذا المنطلق، فقد تكون هناك أحاديث ضعيفة عند المتقدّمين ولكنها لا تؤدي بهدا الحكم عند المتأخررين، وعلى العكس من هذه الحالة فهناك مجموعة كبيرة من الأحاديث الضعيفة عند المتأخررين ولكنها صحيحة طبقاً لمبنى المتقدّمين، كما هو الحال في الكثير من روایات الكافي التي ضعفها المرحوم المجلسي بينما هي صحيحة في نظر الكليني.

### تأثير عمل الأصحاب في جبران ضعف سند الروایات

قد تثار بعض الأسئلة بالنسبة إلى الروایات الضعيفة وهي: هل نرد جميع الروایات الضعيفة السند ولا يكون لها قيمة في مقام العمل؟ أو من الممكن العمل بالخبر الضعيف حتى الأخبار الواردة في الحلال والحرام؟

ذهب بعض الفقهاء والمحاذين - مع الاخذ بنظر الاعتبار كثرة الأخبار الضعيفة - إلى اعتبار الخبر الضعيف إذا كان منجبراً بعمل الأصحاب؛ لأنهم يعتقدون أنَّ أصحاب

١. المصدر السابق، ج ١٥، ص ١٦٨، كتاب الصلاة، باب في محل القنوت، الرواية ١١

٢. المصدر السابق، ص ٣٤٣، كتاب الصلاة، باب قضل يوم الجمعة، الرواية ١١

الأئمة عليهم السلام والفقهاء القربين من عصرهم بإمكانهم الوصول إلى هذه الروايات بسهولة، وكانوا مطلعين على الكثير من القرائن التي تدل على اعتبار أو عدم اعتبار هذه الروايات، ولهذا يكون عملهم بهذه الروايات حجة يجب العمل به، وإن كانت ضعيفة السند، وأن عمل الأصحاب يمكن أن يكون فرينة مفيدة للعلماء الذين يأتون بعدهم، حيث يمكن جبران ضعف السند من خلال عمل الأصحاب.

وقد ذهب العلامة المامقاني إلى هذا الرأي فكان يعتقد أن دقة أصحاب الأئمة في العمل بالروايات ليس أقل من دقة العلماء المتأخرین، ومن هذه الجهة فإن الوثاقة والاطمئنان بمضمون الروايات عند الأصحاب ليس بأقل من الوثاقة الرجالية التي ذهب إليها المتأخرون؛ فقال في هذا الخصوص: «والمنصف يجد أن الوثوق الحاصل من الشهرة ليس بأقل من الوثوق الحاصل من توثيق رجال السند».<sup>١</sup>

وأشار الشهيد الثاني إلى أن الكثير من العلماء لم يجزوا العمل بالخبر الضعيف، فهم يرون أنه لا يمكن جبران ضعف السند بعمل الأصحاب، وقد كتب في هذا الخصوص: «وأما الضعيف فذهب الاكثر إلى منع العمل به مطلقاً، للأمر بالتشتت عند اخبار الفاسق الموجب لرده، وأجازه الآخرون وهم جماعة كثيرة منهم من ذكرناه مع اعتقاده بالشهرة..... وبهذا اعتذر للشيخ - رحمه الله - في عمله بالخبر الضعيف... وفيه نظر... ووجهه على وجه الإيجاز إنّا نمنع من كون هذه الشهرة التي ادعوها مؤثرة في جبر الخبر الضعيف، فإن هذا إنما يتم لو كانت الشهرة متحققة قبل زمان الشيخ رحمه الله، والأمر ليس كذلك؛ فإن من قبليه من العلماء، كانوا بين مانع من خبر الواحد مطلقاً كالمرتضى... فالعمل بمضمون الضعيف قبل زمان الشيخ على وجه يجبر ضعفه ليس بمحظوظ».<sup>٢</sup>

وطبقاً لهذا الرأي لا يمكن جبران ضعف السند عن طريق الشهرة؛ لأنها لم تتحقق قبل زمان الشيخ؛ وفي الواقع فإن الشهيد الثاني كان متربداً في تحقق هذه الشهرة

١. مقباس الهداية، ج ١، ص ١٩٤

٢. الرعاية في علم الدراسة، ص ٩٢

وليس في اصل القاعدة (جبران ضعف السندي بعمل الأصحاب)، ومن جهة أخرى فإن الشهيد الثاني لا يرى أن هناك ضرورة للتمسك بالشهرة في انجبار الخبر الضعيف في أحاديث الفضائل، القصص والمواعظ ما لم تصل إلى مرحلة الوضع واستند في ذلك على رواية الإمام الصادق عليه السلام<sup>١</sup> التي يقول فيها: «من سمع شيئاً من الثواب على شيء صنعه كان له وإن لم يكن على ما بلغه».<sup>٢</sup>

وقد نقد العلامة المامقاني كلام الشهيد الثاني فقال:

١. إن اعتقاد الشهيد الثاني بأن الشهرة لا يمكن أن تكون جابرة لضعف السندي غير مقبول، فان من لاحظ كثرة القرائن للمقاريبين لعهد الأئمة عليهم السلام اطمأن بأن الوثائق الحاصل من الشهرة ليس بأقل من الوثائق الحاصل من توثيق رجال السندي.

٢. أما إذا كان الشهيد الثاني يعتقد أن مثل هذه الشهرة لم تتحقق حتى زمان الشيخ الطوسي، نقول: إن المهم هو حصول الوثيق والاطمئنان، فإذا ما حصل مثل هذا الوثيق بعد زمان الشيخ الطوسي، سوف يكون كافياً؛ لأن عمل الشيخ نفسه يعتبر نوع من أنواع التوثيق.

٣. أما بالنسبة إلى قول الشهيد بعدم الحاجة إلى الشهرة العملية في العمل بالروايات الضعيفة في الفضائل والمواعظ، فلا يمكن القبول به، لأنها تعتبر من الروايات أيضاً. ومنسوبة إلى الأئمة عليهم السلام، ثم ان رواية هشام في هذا المجال قاصرة عن إفاده المطلوب.<sup>٣</sup>

والظاهر إن الخبر الضعيف إذا قطع بتصوره عن المعصوم - وإن كان عن طريق عمل الأصحاب والشهرة والاستعانة بالقرائن - فيعتبر حجة في المقام؛ ولذلك فإن عدداً كثيراً من المحدثين والفقهاء عملوا وما زالوا يعملون بهذه القاعدة؛ هذا إذا

١. المصدر السابق      ٢. بحار الانوار، ج ٢، ص ٢٥٦؛ وسائل الشيعة، ج ١، ص ٦٠

٣. مقباس الهدایة، ج ١، ص ١٩٣ - ١٩٦

اعتبرنا حجية خبر الآحاد كما هو الحق، وإنما إذا لم يكن خبر الواحد حجة كما نسب ذلك إلى السيد المرتضى، فإن البحث عن الحجية وجبران السندي سوف يكون غير ضروريًا في هذه الحالة.

وقد أشار السيد حسن الصدر إلى هذا المعنى فقال: «وبالجملة: الأصل في الضعيف أن لا يؤخذ به إلا يعتمد بما يشدّ عضده». <sup>١</sup>

---

١. نهاية الدراسة، ص ٢٦٧

### النتيجة

ال الحديث «القوى» عند بعض المحدثين يعتبر من أقسام الخبر الواحد بلحاظ حالات الرواية، ويطلق على الرواية التي يكون رواتها من الإماميين ولكن لا يرد فيهم أو في بعضهم مدحًا أو ذمًا، أما الحديث «الموثق» فهي الرواية التي يكون جميع رواتها موثقين عند الشيعة، وإن كان بعضهم أو كلهم من غير الإمامية. أما الحديث «الضعيف» فهو الحديث الذي لا يتصل بالصفات المذكورة في الأقسام الأخرى وإن عمل الأصحاب يقوى ويجبر ضعف السند.

### الأسئلة

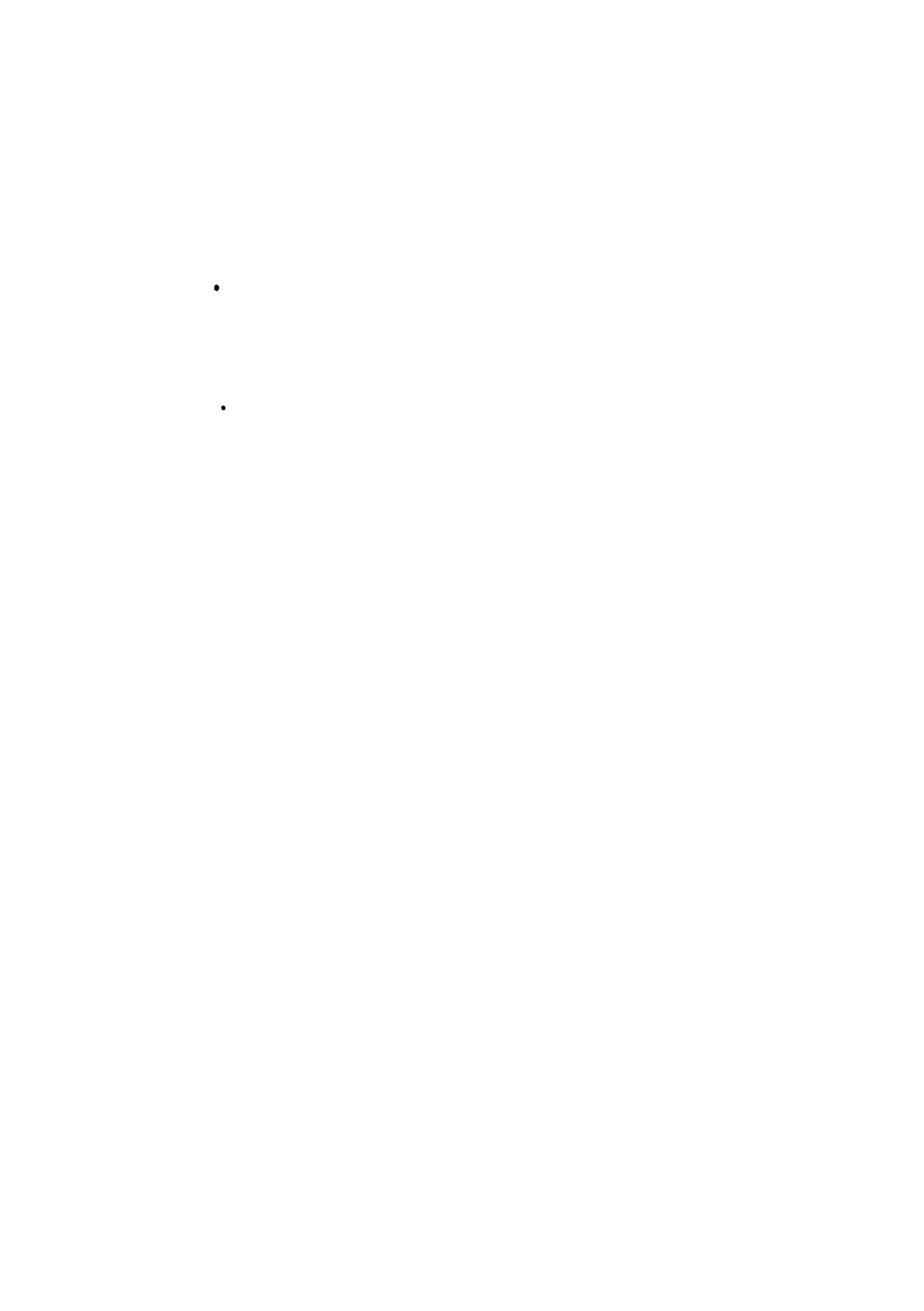
١. عرّف الحديث «القوى»، وما هو الاختلاف بينه وبين الأقسام الأخرى؟
٢. عرّف الحديث «الموثق» وبين علة توثيق الروايات المذكورة في الدرس.
٣. من خلال تعريف الحديث الضعيف بين الاختلاف بين الشيخ البهائي والشهيد الثاني في هذا المورد.
٤. بين رأي الشهيد الثاني والعلامة المامقاني في جبران سند الحديث بعمل الأصحاب.
٥. بين اسباب ضعف الروايات المذكورة في الدرس.

### البحوث

١. اذكر نموذجين من الأحاديث القوية من خلال مطالعة المجلد العاشر من كتاب بحار الانوار ودراسة رجالها.
٢. اذكر الروايات الموثقة في أحد مجلدات مرآة العقول واذكر سبب توثيقها.
٣. اذكر الروايات «الضعيفة والضعيفة على المشهور» في أحد مجلدات مرآة العقول واذكر سبب ذلك في خمسة من الموارد.
٤. بين كيف يكون عمل الأصحاب بالروايات الضعيفة جابرًا لضعف السند في ثلاثة موارد من كتابي الاستبصر والتهذيب.

### المصادر

١. بحار الأنوار، العلامة المجلسي؛
٢. مرآة العقول، العلامة المجلسي؛
٣. الكافي، ثقة الإسلام الكليني؛
٤. الاستبصار، الشيخ الطوسي؛
٥. التهذيب، الشيخ الطوسي؛
٦. مقباس الهدایة، العلامة المامقاني؛
٧. نهاية الدراسة، السيد حسن الصدر.



## ٦

### تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف

#### المصطلحات المشتركة ١

يمكن تقسيم الخبر الواحد من حيث أوصافه - سواء كان من حيث السند أو المتن - إلى عدة أقسام، من حيث: اتصال وانقطاع السند، عدد الرواية في كل طريق، خصائص نقل المتن وكيفيته و... وإن لكل حقيقة من هذه الحيثيات اصطلاح خاص، وقد عدّها الشهيد الثاني (ت ٩٦٥ هـ) - وهو من السابقين في تدوين هذا العلم - إلى ثلاثين نوعاً في حين اعتبرها العلامة المامقاني (ت ١٣٥١ هـ) أكثر من مئة نوع. وسوف نتناول اثنين وثلاثين اصطلاحاً من هذه المصطلحات في هذا المقرر، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

١. الاصطلاحات المشتركة: وهي التي تتعلق بأوصاف الخبر الواحد في أقسامه الأربع: «الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف»، ويمكن أن يوجد مصداق معين لكل منها، حيث تشمل: المسند، المتصل، المرفوع، المعنون، المعلق، المفرد، المحكم والمتشابه، والمشترك، المُدَبِّج ورواية الأقران، العالي والنازل، الناسخ والمنسوخ، المجمل والمبيّن، المشهور، الشاذ النادر، المصحف والمدرج. وسوف نتناولها في الدرس السادس، السابع، الثامن، والتاسع. وقد اشار الشهيد الثاني إلى هذا النوع فقال:

«أما وقد عرفت تلك المعاني الأربعية جالصحيح، الحسن، الموثق، الضعيف التي هي أصول علم الحديث، بقي هنا عبارات لمعانٍ شتى، منها: ما يشترك فيها الأقسام الأربعية إما جميعها أو بعضها بحيث لا يختص بالضعف».<sup>١</sup>

٢. الإصطلاحات المختصة: وهي الإصطلاحات المتعلقة بأوصاف الخبر والمختصة بالحديث الضعيف فقط؛ قال الشهيد الثاني: «ومنها ما يختص بالضعف»،<sup>٢</sup> ومثل هذه الإصطلاحات لا يوجد لها مصدق في أقسام الحديث الأخرى وهي تشمل: المقطوع، المنقطع، المعضل، المرسل، الموقوف، المضمر، المتروك، المنكر، المدلّس، المهمل، المجهول، المغلل، المضطرب، المقلوب، الموضوع والمردود وسوف نقوم بدراستها في الدرس العاشر والحادي عشر والثاني عشر.

### الإصطلاحات المشتركة

وهي عبارة عن الإصطلاحات المستخدمة في جميع أقسام الحديث الاربعة (الصحيح، الحسن، الموثق والضعف)، والتي تشمل الموارد التالية:

#### المُسند

الحديث المُسند: وهو الذي تتصل سلسلته بالمعصوم في جميع الطبقات ولا يُشترط سماع كل راوي من الآخر. والمحدث الذي ينقل الحديث يجب أن يذكر جميع سلسلة السند بدون حذف ولذلك يطلق عليه «المتصل والموصول». وقد وردت بعض التعريف في هذا المجال:

١. قال الشيخ البهائي: «إن علمت السلسلة بأجمعها فمسند».<sup>٣</sup>
٢. ذكر الشهيد الثاني تعريف المسند فقال: «وهو ما اتصل سنه مرفوعاً من راويه إلى منتهاه إلى المعصوم ﷺ وأكثر ما يستعمل في ما جاء عن النبي ﷺ».<sup>٤</sup>

٢. المصدر السابق

١. الرعایة فی علم الدراسة، ص ٩٥

٣. الوجیزة فی علم الدراسة، ص ٤

٤. الرعایة فی علم الدراسة، ص ٩٦

٣. قال العالمة المامقاني: «ما اتصل سنته بذكر جميع رجاله في كل مرتبة إلى أن ينتهي إلى المعصوم عليه السلام من دون أن يعرضه قطع بسقوط شيء منه». <sup>١</sup>

ومن خلال قيد إتصال السند - كما صرخ بذلك الشهيد الثاني والمامقاني في التعريف - يخرج المرسل، المعلق والمعضل من التعريف، وكذلك يخرج «الموقوف» بقيده «إلى منتهاه إلى المعصوم». وقد ورد في كلام الشهيد الثاني أن «المسند» غالباً ما يكون مسندأ إلى النبي صلوات الله عليه، ولابد أن يذكر فيه جميع سلسلة السندي في جميع الطبقات في الحديث المسند، وهذا ما أشار إليه العالمة المامقاني أيضاً بعبارة «بأجمعها»، ولذلك يشترط في الحديث المسند أن لا تكون فيه بعض العبارات المبهمة مثل: «أخبرت عن فلان»، «بلغني عن فلان و...» وهناك بعض المحدثين من وسّع مفهوم المسند وجعله شاملأ للحديث الوارد عن غير المعصوم أيضاً، فقال في تعريف الحديث المسند: هو الحديث المتصل بالمعصوم أو غير المعصوم، <sup>٢</sup> كالإتصال بالصحابي أو التابعي، ومن الواضح إن مثل هذا التعريف غير معتبر عند الشيعة. إن الحديث المسند ياعتبر حالة الرواية يمكن أن يكون صحيحاً، حسناً، موثقاً أو ضعيفاً، فإذا ما كان جميع رواته من العدول الإمامية فيسمى حينئذ «المسند الصحيح»، أما إذا كان رواته من الإمامية الممدوحين، أو ورد المدح في حق بعضهم فهو: «المسند الحسن»، بينما إذا كان جميع رواة الحديث موثقين عند الشيعة فيطلق عليه «المسند المؤثر»، وإن كان جميع رواته، أو بعضهم من غير الإمامية. أما «المسند الضعيف» فهو الذي يتصرف جميع رواته أو بعضهم بالكذب أو الفسق و... وفيما يلي بعض النماذج لكل قسم من هذه الأقسام الأربع:

#### ١. المسند الصحيح: علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس، عن ابن مسakan

١. مقباس الهدایة في علم الدراية، ج ١، ص ٢٠٢      ٢. المصدر السابق، ص ٢٠٥

٣. المصدر السابق، ص ٢٠٣

عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عَلِيًّا عن قول الله عزوجل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِّ  
الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي...﴾ قال: خلق أعظم من جبرائيل وميكائيل كان مع رسول الله عَلِيًّا وهو  
مع الأئمة وهو من الملائكة.<sup>١</sup>

٢. المسند الحسن: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبـي  
قال: سئل أبو عبد الله عَلِيًّا عن رجل سهـنـ فلم يدر سجد سجدة أم اثنتين قال: يسجد أخرى  
وليس عليه بعد انقضاء الصلاة سجدة السهـنـ.<sup>٢</sup>

٣. المسند الموثق: محمد بن يحيـيـ عن أـحمدـ بن محمدـ عن عـثمانـ بن عـيسـيـ عن  
سماعةـ قالـ سـأـلـتـهـ أـبـيـ عـبدـ اللهـ عـلـيـّـاـ عنـ رـجـلـ صـامـ فـيـ شـهـرـ رـمـضـانـ فـأـكـلـ وـشـربـ نـاسـيـاـ؛ـ قالـ  
يـتـمـ صـومـهـ وـلـيـسـ عـلـيـهـ قـضـاؤـهـ.<sup>٣</sup>

٤. المسند الضعيف: عـدـةـ مـنـ أـصـحـابـناـ،ـ عـنـ سـهـيلـ بـنـ زـيـادـ عـنـ مـنـصـورـ بـنـ عـبـاسـ عـنـ  
عـمـرـ بـنـ سـعـيدـ عـنـ الـحـسـنـ بـنـ صـدـقـةـ قـالـ:ـ قـالـ أـبـوـ الـحـسـنـ عـلـيـّـاـ:ـ قـيـلـواـ فـإـنـ اللهـ يـطـعـمـ الصـائمـ  
وـيـسـقـيـهـ فـيـ مـنـامـهـ.<sup>٤</sup>

إن الأحاديث المسندة كثيرة في مجتمعنا الروائية، وخصوصاً في كتاب الكافي  
فمنها: المسند الصحيح، والمسند الموثق أو الحسن بالإضافة إلى الروايات المسندة  
الضعيفة التي يكون ضعفها بسبب صفات رواتها. إن معرفة إتصال السنـدـ من انقطاعـةـ  
يحتاج إلى اطـلـاعـ واسـعـ وـمـمارـسـةـ فـيـ مـعـرـفـةـ «ـطـبـقـاتـ الـحـدـيـثـ»ـ وـ«ـعـلـمـ الـرـجـالـ»ـ.

١. الأصول من الكافي، ج ١، ص ٢٧٣، كتاب الحجـةـ، بـابـ الروحـ التـيـ يـسـدـدـ اللهـ بـهـ الـأـئـمـةـ،ـ  
الـحـدـيـثـ؟ـ مـرـأـةـ الـعـقـولـ،ـ جـ ٣ـ،ـ صـ ١٧١ـ

٢. الفروع من الكافي، ج ٣، ص ٣٤٩؛ـ كتاب الصـلـاةـ،ـ بـابـ السـهـنـ فـيـ السـجـودـ،ـ الـحـدـيـثـ ١؛ـ مـرـأـةـ  
الـعـقـولـ،ـ جـ ١٥ـ،ـ صـ ١٨٨ـ

٣. المصدر السابق، كتاب الصـيـامـ،ـ بـابـ مـنـ اـكـلـ أوـ شـربـ نـاسـيـاـ،ـ جـ ٤ـ،ـ صـ ١٠١ـ،ـ الـحـدـيـثـ ٢؛ـ مـرـأـةـ  
الـعـقـولـ،ـ جـ ١٦ـ،ـ صـ ٢٧١ـ

٤. المصدر السابق، بـابـ مـاـ جـاءـ فـيـ فـضـلـ الصـوـمـ،ـ جـ ٤ـ،ـ صـ ٦٥ـ،ـ الـحـدـيـثـ ١٤؛ـ مـرـأـةـ الـعـقـولـ،ـ  
جـ ١٦ـ،ـ صـ ٢٠٤ـ

## المتّصل

وهو الحديث الذي ينقله الراوي من الطبقة التي فوقه دون واسطه، عن طريق السمع سواء إتصل بالمعصوم أو لم يتصل، ويعبر عنه «الموصول» أيضاً وقد وردت بعض التعاريف في معنى المتّصل منها:

١. قال الشهيد الثاني: «المتّصل وسمّي أيضاً الموصول وهو ما اتصل إسناده إلى المعصوم عليه السلام، أو غيره وكان كل واحد من رواته قد سمعه ممّن فوقه، أو ما هو في معنى السمع كالاجازة أو المناولة».<sup>١</sup>

٢. قال العلامة السيد حسن الصدر: «وإن اتصل إسناده وكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه، سواء كان مرفوعاً أم موقعاً على غيره فهو المتّصل».<sup>٢</sup>

والحديث «المتّصل» خلافاً للحديث «المسند» لا يشترط فيه الإتصال إلى المعصوم، أي إنه إذا كان متّصلاً بالصحابي أو التابعي فيعتبر من مصاديق «المتّصل» أيضاً، وإن كان موقعاً أو مرفوعاً، وقد أشار الشهيد الثاني والسيد حسن الصدر إلى هذا المعنى بعبارة «غيره». وقد أكد العلامة المامقاني هذه النقطة فقال: «وهو ما اتصل سنته.... سواء رفع إلى المعصوم أو وقف على غيره».<sup>٣</sup>

فإذا كان الحديث متّصلاً في جميع طبقاته فيسمى حينئذ «المتّصل المطلق» والذي يكون مرادفاً للحديث «المسند»، أما إذا كان متّصلاً بطبيعة خاصة فيسمى «المتّصل النسبي» الذي يكون في مقابل «المنقطع».

وإذا أطلق المتّصل فالمراد به القسم الأول، أي المتّصل المطلق، أما المتّصل النسبي فعادةً ما يقيّد بشخص خاص، كأن يقال هذا متّصل الإسناد بفلان.<sup>٤</sup>

وهناك من جعل الحديث «المتّصل» أعم من «المسند»؛ لأن الإتصال في المسند

٢. نهاية الدرية، ص ١٨٣

١. الرعایة فی علم الدرایة، ص ٩٧

٣. مقباس الهدایة، ج ١، ص ٢٠٦

٤. الرعایة فی علم الدرایة، ص ٩٧

شرط في جميع الطبقات خلافاً للمتصل؛ ولذلك قال السيد حسن الصدر: «ومن هنا ظهر أن المتصل والمرفوع كلاهما أعم من المسند مطلقاً بمعنى إستلزم صدقه صدقهما من غير عكس». ومن الواضح فإن مثل هذا الفرض (عمومية المتصل وخصوصية المسند) يكون صحيحاً فيما إذا لم يشترط في المتصل سماع كل راوي من هو فوقه في الطبقة. وأما إذا انعكس الأمر، أي لم يشترط في المسند سماع الراوي من هو فوقه خلافاً للمتصل، ففي هذه بحالة يكون المسند أعم من المتصل.

والحديث المتصل يمكن أن يكون أحد مصاديق المصطلحات الأربع (الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف)، والأمثلة التي ذكرناها سابقاً في «المسند» يمكن أن تكون أمثلة للمتصل أيضاً.

### المرفوع

ال الحديث المرفوع - كما جاء في تعريف المشهور - هو الحديث المتصل والمنسوب للمعصوم عليه السلام في آخر سلسلة السنن، سواء كان هذا الطريق موصولاً أم منقطعاً بأن سقط بعض رواته. فطبقاً لهذا التعريف يكون الحديث المرفوع في مقابل الحديث «الموقوف» وهو الذي لا يكون متصلة بالمعصوم عليه السلام في آخر السنن. وقد ذكرت بعض التعريفات للمرفوع منها:

١. قال الشهيد الثاني: «وهو ما أضيف إلى المعصوم عليه السلام من قول بأن يقول في الرواية: إنه عليه السلام قال كذا، أو فعل بأن يقول: فعل كذا، أو تقرير بأن يقول: فعل فلان بحضرته كذا ولم يُنكِّره عليه فإنه يكون قد أقره عليه».١
٢. عَرَفَ السَّيِّدُ حَسْنُ الصَّدَرَ الْمَرْفُوعَ قَوْلًا: «فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى الْمَعْصُومِ عليه السلام سَوَاء اتَّصَلَ إِسْنَادُه بِأَنَّ كَلَّا وَاحِدًا مِنْ رَوَاتِهِ قَدْ سَمِعَهُ مَنْ فَوْقَهُ، أَمْ كَانَ مَنْقُطِعًا بِتَرْكِ بَعْضِ الرَّوَاةِ أَوْ إِيَّاهُمْ فَهُوَ الْمَرْفُوعُ عِنْدَنَا».٢

١. الرعاية في علم الدراسة، ص ٩٧

٢. نهاية الدراسة، ص ١٨٢

والحديث المرفوع - حسب التعريف المذكور - يمكن أن يكون مرادفاً للمتصل والمسند في بعض الموارد، لأنه إذا كان متصلًا في جميع طبقاته فسوف يكون في هذه الحالة من مصاديق المسند والمتصل أيضاً، أما إذا لم يكن كذلك، أي إذا كان متصلًا في بعض الطبقات ففي هذه الحالة يكون مرفوعاً، وليس متصلًا أو مسندًا. إن اتصال المسند في الحديث المرفوع - كما جاء في التعريف - يمكن أن يكون قوليًا، أو فعليًا أو تقريريًا كما صرخ بذلك الشهيد الثاني. ويمكن تقسيم الحديث المرفوع من حيث إتصاله بالمعصوم عليه السلام في آخر السنن ونسبته إليه، من حيث كونه بياناً لقول أو فعل أو تقرير المعصوم إلى قسمين: رفع صريح وغير صريح (بحكم الرفع)، وكل منها يمكن تقسيمه إلى الأقسام التالية:

١. الرفع الصريح القولي: كما هو الحال في كلام آخر راوي عندما يقول: سمعت المعصوم عليه السلام، يقول: «كل شيء مردود إلى الكتاب».<sup>١</sup>

٢. الرفع الصريح الفعلي: وهو كلام آخر راوي عندما يقول: «رأيته عليه السلام يفعل كذا».

٣. الرفع الصريح التقريري: وهو بيان آخر راوي عندما يقول: «فعل حسن كذا ولم ينكره عليه السلام ولم يكن موضع تقبية».

٤. الرفع القولي الحكمي: كما هو الحال في كلام آخر الرواة عن الجنة والنار فان مثل هذه الأخبار عن الراوي، لا يمكن ان تصدر عن إنسان عادي.

٥. الرفع الفعلي الحكمي: «وهي الأعمال العبادية التي يقوم بها بعض خواص الإمام عليه السلام، والتي لا يشك في أخذها عن المعصوم عليه السلام».

٦. الرفع التقريري الحكمي: وهو نقل بعض الرواة أعمالاً عن بعض خواص الإمام عليه السلام في حضرته ولم ينكروها، فمن غير الممكن أن لا يكون الإمام عليه السلام مطليعاً على هذا الأمر، أو يكون مطليعاً ثم لا ينهى عنده عنه.

١. الأصول من الكافي، ج ١، ص ٧٠/٧٦، كتاب فضل العلم، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب، الرواية ٦، ٣

وهناك تعاريف أخرى للحديث المرفوع ذكرها بعض المحدثين، فقد اشار العالمة المامقاني إلى بعض التعاريف الشائعة بين الفقهاء للحديث المرفوع، وهو الحديث الذي سقط من وسط إسناده، أو آخره راوياً واحداً أو أكثر بشرط أن يصرح الراوي في آخر السنن بلفظ الرفع كما هو الحال في الإسناد التالي: «روى الكليني عن علي بن إبراهيم عن أبيه، رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام»، فقد سقط في هذا السنن بعض الرواية فإن إبراهيم بن هاشم روى هذا الحديث مرفوعاً عن الإمام الصادق عليه السلام، وهو يخالف التعريف الأول؛ لأن المرفوع في هذه الحالة لم يتصف بالإتصال، لسقوط بعض الرواية في نهاية السلسلة، والظاهر أن هذا المعنى للمرفوع يعتبر من أنساب التعريف وأفضلها عند العالمة المامقاني، ولذلك فقد أشار إليه في بداية الكلام، وذكر أن المشهور ذهب إلى الرأي الثاني فقال: «المرفوع: وله اطلاقان: أحدهما: ما سقط من وسط سنته أو آخره واحداً أو أكثر مع التصريح بلفظ الرفع كأن يقال: روى الكليني عن علي بن إبراهيم عن أبيه رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام وهذا داخل في أقسام المرسل بالمعنى العام والثاني: ما أضيف إلى المعصوم عليه السلام من قول أو فعل أو تقرير أي وصل آخر السند إليه سواء إعتراه قطع أو إرسال في سنته أم لا فهو خلاف الموقف».١

وقد ذهب آية الله «البروجردي» إلى اختيار التعريف الثاني كما صرخ بذلك العالمة السبحاني فقال: «وكان سيد الطائفـة المحقق البروجردي يقول: المرفوع ما اشتمل على لفظ الرفع مثلاً إذا روى الكليني وقال علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير يرفعه إلى الصادق عليه السلام فهو المرفوع».٢

والحديث المرفوع بالمعنى الأول يمكن أن يكون أحد مصاديق المصطلحات الأربعـة فإذا كان جميع رواة السنـد من العـدول الإمامـية فهو من النوع «الصـحيح»، وأما إذا كان جميع الرواية إمامـيين مـدوـحين أو بعضـهم كان مـدوـحاً فيكون من النوع

١. مقباس الهدـية في علم الـدرـایـة، ج ١، ص ٢٠٧

٢. أصولـ الحديث وأحكـامـه في علمـ الـدرـایـة، ص ٥٩

«الحسن»، وإذا كان الرواية موثقين من قبل علماء الرجال، وإن لم يكونوا من الإمامية فهو من النوع «الموثق»، في حين إذا أتصف رواة الحديث كلهم أو بعضهم بالفسق، أو كان مقطوعاً فيكون الحديث من النوع «الضعيف».

ان النماذج المذكورة سابقاً للحديث الصحيح، الحسن، الموثق، والضعف يمكن ان تكون مثالاً للمرفوع أيضاً، أما الحديث المرفوع بالمعنى الثاني فلا يمكن أن يكون من الأقسام المشتركة، إلا إذا عُرف الراوي الساقط والذي كان سبب ضعف الرواية، ففي تلك الحالة يمكن تقسيم هذا الحديث حسب الأقسام الاربعة باعتبار حالات الرواية. وفيما يلي نماذج من الأحاديث المرفوعة طبقاً للتعریف الثاني:

١. عن الكليني عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس رفعه قال:

قال علي بن الحسين عليه السلام: إن أفضل الاعمال عند الله ما عمل بالسنة وإن قل<sup>١</sup>.

٢. عن الكليني، عن أبي عبد الله الشعري، عن بعض أصحابنا رفعه عن هشام بن الحكم

قال: قال لي أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: يا هشام إن الله تبارك وتعالى بشر أهل العقل

والفهم في كتابه، فقال: «...فَبَتَّشَرَ عِبَادِنَ اللَّذِينَ يَشْتَمِعُونَ لِقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ...»<sup>٢</sup>.

## المعنى

وهو الحديث الذي وردت كلمة «عن» في بعض سنته أو جميع السندي مثل: «عن علي بن إبراهيم عن أبيه» ولم تبين كيفية وطريقة تحمل الحديث.<sup>٣</sup> فهل نقل الحديث عن طريق السمع، أو القراءة، أو الإجازة، أو بطريقة أخرى.

وقد وردت بعض التعريفات في معنى الحديث المعنون منها:

١. قال الشيخ البهائي: «والمرجو بتكرير لفظة عن، معنون».<sup>٤</sup>

٢. قال السيد حسن الصدر: المعنون «إسم مفعول من العنونة، مصدر جعله كالحمدلة

١. مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٠، كتاب فضل العلم، باب الأخذ بالسنة، الحديث ٧

٢. المصدر السابق، ص ٣٨، كتاب العقل والجهل، الرواية ١٢، ٣. الزمر، ١٧، ١٨.

٣. سوف يأتي بحث «طرق التحمل» في الدرس الرابع عشر. ٤. الوجيزة في علم الדרاية، ص ٤

والبسملة، فيقال فلان عن فلان من غير ذكر للتحديث والإخبار والسماع ومن هنا سُمِّي معنعاً ويستعمل في الإجازة القراءة والسماع».١

### نماذج من الحديث المعنون

١. عن الكليني، عن عَدَّةٍ مِّنْ أَصْحَابِنَا، عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ سُوِيدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَيُوبَ بْنِ الْحَرِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: كُلُّ شَيْءٍ مَرْدُودٌ إِلَى الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ وَكُلُّ حَدِيثٍ لَا يَوْافِقُ كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ زَرْفٌ.٢

إن أكثر الأحاديث في الكتب الروائية للشيعة وردت بعبارة «عن» ونادراً ما جاءت بعبارة «حدثنا»، «أخبرنا» فهي من الأحاديث «المعنونة» واحتفل المحدثون في الحديث المعنون، فهل ان العبارة «عن» تفيد معنى الاتصال في جميع الطبقات أو لا تفيد ذلك المعنى؟ ذهب الشهيد الثاني - بعد أن ذكر كلا القولين - إلى أن المعنون يعطي معنى الاتصال فيما إذا أمكن اللقاء بين الراوي والمروي عنه، وكانوا متعاصرين والراوي بعيداً عن شبهة التدليس، فقد كتب في هذا المجال: «وقد اختلفوا في حكم الإسناد المعنون فقيل: هو من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبيّن إتصاله بغيره؛ لأن العنونة أعم من الاتصال لغة، وال الصحيح، الذي عليه جمهور المحدثين، بل كاد يكون إجماعاً أنه متصل إذا أمكن اللقاء، أي ملاقاً الراوي بالعنونة لمن رواه عنه مع البراءة، أي براءته أيضاً من التدليس بأن لا يكون معروفاً به».٣

والظاهر إن حرف «عن» عندما يتكرر في سند الحديث يكون مخفف عن عبارة «أخبر فلان عن فلان»، وهو يعطي معنى الاتصال إلا إذا روي بصيغة المبني للمجهول مثل: «روي عن الصادق» وقد استفاد المحدثون الكبار أمثال ثقة الإسلام الكليني،

١. نهاية الدراسة، ص ٢٠٥

٢. مرآة العقول، ج ١، ص ٢٢٩، كتاب فضل العلم، باب الأخذ بالسنة

٣. الرعاية في علم الدرية، ص ٩٩

الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي من كلمة «عن» في نقل روایاتهم، وهذا يعني ان هذه الكلمة تغيد معنى الإتصال.

أما الحديث «المؤنّ» المشتق من كلمة «ان» مثل: حدثنا فلاناً أن فلاناً قال... فالكلام فيه يشبه الكلام في الحديث المعنون. والحديث «المعنون» و«المؤنّ» يمكن أن يكون من مصاديق الصحيح، الحسن، الموثق، والضعيف كما هو الحال في الأمثلة التالية:

١. **المعنى الصحيح:** عن الكليني، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن معمر بن خلاد، عن أبي الحسن عليه السلام أنه ذكر رجلاً أنه يحب الرئاسة فقال: ما ذبيان ضاريان في غنم قد تفرق رعاوتها بأضرر في دين المسلم من الرئاسة.<sup>١</sup>
٢. **المعنى الحسن:** عن الكليني عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: العيادة قدر فوائق ناقة أو حلب ناقة.<sup>٢</sup>
٣. **المعنى الموثق:** عن الكليني، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله عليه السلام: إن من شر عباد الله من تكره مجالسته لفحشه.<sup>٣</sup>
٤. **المعنى الضعيف:** عن الكليني، عن محمد بن يحيى، عن ابن محبوب، عن عمر بن شمر عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: إن الله عزوجل رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف.<sup>٤</sup>

١. موهأة العقول، ج ١٠، ص ١١٨، كتاب الإيمان، باب طلب الرئاسة، الرواية ١

٢. المصدر السابق، ج ١٣، ص ٢٧٠، كتاب الجنائز، باب في كم يعاد المريض الرواية رقم ٢

٣. المصدر السابق، ج ١٠، ص ٢٧٦، كتاب الإيمان، باب البذاء، الرواية ٨

٤. المصدر السابق، ج ٨، ص ٢٣٨، كتاب الإيمان، باب الرفق، الحديث ٥

### النتيجة

ينقسم الخبر الواحد من حيث أوصاف الرواية المتعلقة بالسند والمتن إلى عدة أقسام وأصطلاحات، حيث يمكن تصنيفها إلى مجموعتين: مشتركة ومتخصصة.

فالحديث المسند: هي الرواية التي يذكر فيها جميع سلسلة السند، وهو يختلف عن المتصل من حيث ان المتصل قد لا يكون متصلًا بالمعنى. أما الحديث المرفوع فله معنيان عند المحدثين، أولها: هو الحديث المنسوب إلى المعصوم والذى يقسم بدوره إلى قسمين: رفع صريح ورفع حكمي، أما الحديث المعنون فهو الحديث الذي يستخدم الراوى كلمة «عن» في سنته، ومثله الحديث «المؤنّ» وكلاهما يفيد معنى الاتصال.

### الأسئلة

١. بين الإختلاف بين الإصطلاحات المشتركة والمتخصصة.
٢. عرّف الحديث المسند، وما هو الإختلاف بينه وبين الحديث المتصل؟
٣. عرّف الحديث المرفوع برأي الشهيد الثاني والمامقاني، وبين الاختلاف فيما بينهما.
٤. عرّف الحديث «المعنون» و«المؤنّ» واذكر أقوال المحدثين في اتصاله أو عدم اتصاله.

### البحث

١. اذكر خمسة نماذج من الأحاديث المسندة من النوع الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف مستعيناً بكتاب مرآة العقول.
٢. عيّن الأحاديث المرفوعة التي وردت فيها كلمة «سمعت» من كتاب أصول الكافي وبيّن مواردها وموضوعاتها.
٣. اذكر الموارد التي وردت فيها عبارة «رفعه» في كتاب الكافي (الأصول، الفروع الروضة) وبيّن مواردها.

٤. اذكر بعض النماذج من الرفع الحكمي (القولي، الفعلي، التقريري) في كتاب تهذيب الأحكام.
٥. اذكر بعض النماذج من الحديث «المعنون الموثق» في كتاب فروع الكافي.
٦. اذكر موارد من الحديث المؤمن في كتاب الكافي.

### المصادر

١. مرآة العقول، العلامة المجلسي؛
٢. تهذيب الأحكام، الشيخ الطوسي؛
٣. الكافي (الأصول، الفروع والروضۃ)، الكليني؛
٤. مقباس الهدایة، العلامة المامقانی؛
٥. مستدرکات المقباں، محمد رضا المامقانی؛
٦. علم الحديث، مدیر کاظم شانه چی.



## ٧

# تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المشتركة ٢

### المعلق

المعلق: وهو ما حذف من مبدأ سنته راوياً واحداً أو أكثر؛ فيقوم آخر راوي في السند بنسبة الحديث إلى المعصوم ﷺ بحذف نفر واحد أو أكثر، وربما يحذف جميع سلسلة السند. وهو مشتق من «تعليق الجدار أو تعليق الطلاق»، لاشتراكهما بعدم وجود أصل محكم. وقد وردت بعض التعريفات في معنى المعلق منها:

١. قال الشهيد الثاني: «في المعلق وهو ما حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر كقول الشيخ رحمه الله محمد بن أحمد... الخ أو محمد بن يعقوب. أو روى زرارة عن الباقي رحمه الله، أو الصادق عليه السلام، أو قال النبي صلوات الله عليه وسلم أو الصادق أو نحو ذلك».١
٢. قال العلامة السيد حسن الصدر: «أو إن حذف من سلسلته وسقط من أولها وكان الساقط واحداً فصاعداً فمعلق بصيغة إسم المفعول، أخذ من تعليق الجدار لقطع الإتصال فيه».٢

١. نهاية الدراسة، ص ١٨٧

٢. الرعاية في علم الدراسة، ص ١٠١

فالحديث المعلق كما جاء في هذه التعريف، هو الذي حدث فيه قطع في بداية السنن، وربما يستمر هذا القطع إلى نهاية السنن إلى المعصوم عليه السلام خلافاً للحديث المقطوع، المرسل والمعرض، وهي وإن حصل فيها القطع والحذف، ولكن هذا الحذف لا يكون في بداية السنن. قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص: «ولم يستعملوه فيما سقط وسط إسناده أو آخره لتسميتها بالمقطوع والمرسل»،<sup>١</sup> وقد أكد الشيخ البهائي على هذا المعنى أيضاً فقال: «أو سقط من أولها فصاعداً فمعلقاً».<sup>٢</sup>

وقد حصل التعليق في رواية الشيخ الطوسي عن الشيخ الكليني بحذف واستبعاد في بداية السنن وذلك بسبب عدم تعاصرهما، أي يجب أن يروي الشيخ الطوسي عن الكليني عن طريق الشيخ المفيد عن جعفر بن قولوية عن الكليني. أو رواية الشيخ الكليني عن محمد بن الحسين باسقاط واسطة واحدة وهو محمد بن يحيى، وكذلك رواية الشيخ الصدوق عن أبيان بن عثمان عن كثير النوي عن الإمام الصادق عليه السلام، حيث سقط عدة رواة في بداية السنن.

### التعليق في الكتب الأربع

حاول أصحاب الكتب الأربع (الكليني، الصدوق والطوسي) أن يذكروا جميع سلسلة السنن في كتبهم، ومع ذلك فاننا نلاحظ ان هذه الكتب فيها بعض الموارد من التعليق. مع الاختلاف في ميزان كل منها. فالشيخ الكليني غالباً ما يذكر جميع سلسلة السنن ولذلك فالتعليق في كتبه قليل؛<sup>٣</sup> لأنه تعهد - في البداية - بأن يذكر جميع سلسلة الحديث، وربما يقوم بحذف بداية السنن كما هو الحال في الحديث التالي: «وابإسناده قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لولا الحاج المؤمنين على الله في طلب الرزق لنقلهم من الحال التي هم فيها إلى حال أضيق منها»،<sup>٤</sup> فقد حذف بداية السنن في هذه الرواية،

١. الرعاية في علم الدرية، ص ١٠١  
٢. الوجيزة في علم الدرية، ص ٤

٣. أصول الحديث، واحكامه في علم الدرية، ص ٦١

٤. الأصول من الكافي، ج ٢، ص ٢٦١، كتاب الإيمان، باب فضل فقراء المسلمين، الرواية ٥

ويمكن أن نتوصل إلى معرفة سلسلة السندي كاملة بقرينة الرواية السابقة، لأن أصل هذا الحديث هو: عنه عن محمد بن علي عن داود الحذاء عن محمد بن صغير عن جده شعيب عن المفضل قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: كلما ازداد العبد ايماناً ازداد ضيقاً في معيشته،<sup>١</sup> وكذلك الرواية: عن ابن أبي عمير عن الحسن بن عطية من عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني سألت الله عزوجل أن يرزقني مالاً فرزقني وأني سألت الله أن يرزقني ولداً فرزقني ولداً وسألته ان يرزقني داراً فرزقني وقد خفت أن يكون ذلك استدراجاً، فقال أما والله مع الحمد فلا.<sup>٢</sup> فلم يذكر في هذه الرواية بداية السندي، أي «علي بن إبراهيم عن أبيه»، وعند ملاحظة سند الرواية السابقة، حيث ذكر السندي كاملاً فقد جاء فيها: عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن منصور بن يونس عن أبي بصير...<sup>٣</sup>.

أما الشيخ الصدوق والطوسي فلم يتذمروا - في الغالب - ذكر جميع السلسلة من البداية وحتى نهاية السندي خلافاً لطريقة الشيخ الكليني، ولذلك فقد كثر التعليق في روایاتهم، واليك بعض الموارد من هذه الروايات:

١. عن الصدوق: روى ابن أبي بکر عن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام بم جرت السنة من الصوم؟ فقال: ثلاثة أيام من كل شهر...<sup>٤</sup>
٢. عن الصدوق: روى إسماعيل بن الفضل عن ثابت بن دينار عن سيد العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام قال: حق الله الاكبير عليك أن تعبده ولا تشرك به شيئاً...<sup>٥</sup>
٣. عن الطوسي: عنه عن أبيه عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وسلم سووا بين صفوفكم

١. المصدر السابق، الرواية ٤

٢. المصدر السابق، ج ٢، ص ٩٧، كتاب الإيمان، باب الشكر، الرواية ١٧

٣. المصدر السابق، الرواية ١٦

٤. من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٨٤، الرواية ١٧٩٦

٥. المصدر السابق، ج ٢، ص ٦١٨، الرواية ٣٢١٤

وحاذوا بين مناكبكم لا يستحوذ عليكم الشيطان.<sup>١</sup>

٤. عن الطوسي: ابن محبوب عن أبي ولاد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أقرَّ عند الموت لوارث بدين له عليه، قال: يجوز.<sup>٢</sup>

٥. عن الطوسي: عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز وربعي رفعاه إلى أبي جعفر عليه السلام قال: إذا كان ليلة الجمعة يستحب أن يقرأ في العتمة سورة الجمعة وإذا جاءك المنافقون وفي صلاة الصبح مثل ذلك وفي صلاة الجمعة مثل ذلك وفي صلاة العصر مثل ذلك.<sup>٣</sup>

ويمكن أن يكون الحديث المعلق من مصاديق الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف فيما إذا عُرف الرواة المحذوفون، وبعد الإطلاع على أحوالهم عند علماء الرجال، ولذلك فإن المعلقات الموجودة في كتب الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي، وإن كانت كثيرة ولكن بسبب امكانية معرفة هؤلاء الرواة بالإطلاع على كتاب المشيخة في آخر هذه الكتب، ومعرفة أحوالهم عند علماء الرجال يمكن أن تكون هذه الأحاديث من مصاديق الصحيح، الحسن، الموثق والضعف. قال الشهيد الثاني: «ولا يخرج المعلق عن الصحيح إذا عُرف المحذوف من جهة ثقة، خصوصاً إذا كان العلم من جهة الراوي كقول الشيخ في كتابه الصدوق في الفقيه»<sup>٤</sup> كما هو الحال في الرواية عن الحسين بن سعيد في كتاب «تهذيب الأحكام»؛ قال الشيخ الطوسي في كتاب المشيخة: «ما ذكرته في هذا الكتاب عن الحسين بن سعيد فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله»<sup>٥</sup> وكذلك في الرواية عن ابن

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٣، الرواية ٨٣٩

٢. الاستبصار فيما اختلف من الاخبار، ج ٤، ص ١١٢، الرواية ٤٣٠

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٧، الرواية ١٨

٤. الرعاية في علم الدراسة، ص ١٠١

٥. تهذيب الأحكام، شرح مشيخة تهذيب الأحكام، ص ٦٣

محبوب، قال الشيخ الطوسي: «وما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما أخذته من كتبه ومصنفاته فقد أخبرني بها أحمدين عبدون، عن علي بن محمدبن الزبير القرشي...».<sup>١</sup>

## المفرد

الحديث المفرد هو الذي يتصرف بصفة الإنفراد، أي المنسوق عن راوي واحد في طبقة واحدة أو في جميع الطبقات، أو إذا اتصفَّ بخصوصية واحدة كأن يكون جميع رواته من أهل منطقة واحدة، أو يميلون إلى اعتقاد خاص، ومن هذه الجهة يمكن تقسيمه إلى قسمين: المفرد المطلق والنسبي.

١. **المفرد المطلق:** وهي الرواية التي ينفرد بنقلها راوي واحد في بداية السندي، ولم ينقلها الرواة المعاصرون لهذا الراوي.

٢. **المفرد النسبي:** وهو الحديث الذي تنقله طائفة خاصة من الرواة كأن يكونوا أهل مدينة واحدة، أو أهل ملة واحدة مثل: مفردات الإمامية، الفاطحية و.... وهناك بعض التعاريف التي ذكرها العلماء في هذا المعنى:

١. قال الشهيد الثاني: «المفرد وهو قسمان: لأنه إما أن ينفرد به راويه عن جميع الرواية وهو الإنفراد المطلق وألحقه بعضهم بالشاذ وسيأتي أن يخالفه، أو ينفرد به بالنسبة إلى جهة وهو النسبي كتفرد أهل بلد معين كمكة والبصرة والكوفة أو تفرد واحد من أهلها به». <sup>٢</sup>

٢. قال العلامة السبحاني: «وهو الخبر الذي ينفرد بنقله أما راو واحد أو نحلة واحدة، أو أهل بلد خاص؛ فالأول مثل ما رواه أبو بكر عن النبي ﷺ: «نحن معاشر الانبياء لا نورث ديناراً ولا درهماً»؛ فقد تفرد بروايته أبو بكر ولم يروه عن النبي ﷺ غيره. ونظيره في رواياتنا ما تفرد بنقله أحمد بن هلال أبو جعفر العبراني ومثله ما تفرد بنقله الحسن بن الحسين المؤذن.

١. المصدر السابق، ص ٥٦ ٢. الرعاية في علم الدراسة، ص ١٠٣

والثاني ما تفرد به الفطحية، فهناك روايات كثيرة بهذا السند: أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمر بن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عن عمار السباطي، وهؤلاء كلهم فطحية.

والثالث: كما إذا تفرد بقوله أهل بلد معين كمكة...<sup>١</sup>

وتعتبر الروايات التالية: «إنما الأعمال بالنيات»<sup>٢</sup> «نحن معاشر الآباء لا نورث ديناراً»<sup>٣</sup> و«المسلم من سلم المسلمين من يده ولسانه»<sup>٤</sup> من المفردات.

والحديث المفرد لا يرافق الشاذ كما صرّح بذلك الشهيد الثاني، ولكنه يمكن أن يكون كذلك (شاداً) فيما إذا كان في مقابل الحديث المشهور، ثم انه - باعتبار الرواية - قد يعُد من أحاديث الصحيح، والحسن، المؤتّق والضعيف. ولا يعتبر الحديث المفرد من الأحاديث الضعيفة بسبب صفة الإنفراد وخصوصاً الإنفراد المطلق. وإذا اطلق المفرد دون قرينة فالمراد به المفرد المطلق. أما العبارات المستخدمة في بيان الحديث المفرد فهي: «هذا حديث تفرد به فلان»، أو «لم يروه سوى فلان»، أو «تفرد به فلان عن فلان».

### المحكم والمتشابه

الحديث المحكم: وهو الذي لا يحتاج إلى قرائن ومؤيدات لمعرفة دلالته والمراد منه، فمعناه واضح ومعلوم لأهل الحديث، كما هو الحال في أكثر الأحاديث الفقهية والأخلاقية والتفسيرية التي يعتمد عليها الفقهاء والمفسرون، ويصدرون فتاواهم على أساسها. ويطلق عليه أيضاً «المقبول والمعتبر»، ولا يوجد هناك ما يعارضه. وقد ذكرت بعض التعريف في هذا المعنى:

١. أصول الحديث وأحكامه في علم الدرية، ص ٦٢

٢. الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدرية، ص ١٠٧؛ نهاية الدرية، ص ١٠٠ الهامش

٣. الرعاية في علم الدرية، ص ١٠٣، الهامش

٤. ريانى، دانش درایة الحديث، ص ١١٨

١. قال العالمة المامقاني: «فالمحكم ما كان للفظه معنى راجع، سواء كان مانعاً من النقيض ام لا». <sup>١</sup>

٢. ذكر العالمة السبحاني تعريف المحكم فقال: «فالمحكم ما علم المراد به من ظاهره من غير قرينة تقترب به، ولا دلالة تدل على المراد به لوضوحه». <sup>٢</sup>  
إن أغلب الأحاديث في الكتب الروائية المعتبرة هي من الأحاديث «الممحكمة»  
وسوف نكتفي بثلاثة أمثلة على ذلك:

١. عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم قال سمعته يقول: إذا لم تجده ماء وأردت التيمم فأخر التيمم إلى آخر الوقت فان فاتك الماء لم تفتك الأرض. <sup>٣</sup>

٢. عن أبي بصير و محمد بن مسلم قالا سمعنا أبا جعفر محمد بن علي عليه السلام يقول: من ترك الجمعة ثلاثة متواياً بغير علة طبع الله على قلبه. <sup>٤</sup>

٣. عن أحمد بن ادريس عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن إسحق بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل على أبيه دين ولا يأبه مؤونة أيعطى أباه من زكاته يقضي دينه؟ قال: نعم، ومن أحق من أبيه. <sup>٥</sup>

أما الحديث المتشابه، فهو الحديث الذي يتصرف بعدم الوضوح والإبهام، سواء كان في السندي أو في المتن، ويحتاج إلى قرائن ومؤيدات لمعرفة دلالته. والتشابه في المتن قليلاً ما يحدث في الروايات قياساً إلى التشابه السندي، ويراد بالتشابه في المتن: هي الرواية التي تكون دلالتها غير واضحة، وليس لظاهرها معنى راجح، ويحتاج فهمها إلى مراجعة الروايات الأخرى، قال العالمة المامقاني: «فالتشابه متّا

١. مقباس الهدایة، ج ١، ص ٢٨٤  
٢. اصول الحديث، ص ٨٠

٣. الفروع من الكافي، ج ٣، ص ٩٣، كتاب الطهارة، باب الوقت الذي يوجب التيمم

٤. وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٤، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجمعة، الرواية ١١

٥. الفروع من الكافي، ج ٣، ص ٥٥٣، كتاب الزكاة، باب نادر، الرواية ٢

هو ما كان للفظه معنى غير راجح»<sup>١</sup> ومن الأمثلة على ذلك:

١. عن النبي ﷺ: افتتاح الصلاة الوضوء، وتحريمها التكبير...<sup>٢</sup> قال العلامة المجلسي في شرح هذه الرواية: «وكان فيه دلالة استحباب عدم الفاصلة كثيراً بين الوضوء والصلاه والظاهر أن الفرض بيان الاشتراط»<sup>٣</sup> حيث إن افتتاح الصلاة غير معلوم.
٢. حدثنا الحميدي: قال حدثنا مروان بنى معاوية: قال حدثنا اسماعيل، عن قيس، عن جرير قال: كنا عند النبي ﷺ فنظر إلى القمر ليلة البدار فقال: إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس، وقبل غروبها فافعلوا.<sup>٤</sup>

وهذا الحديث الذي يثبت كيفية الرؤية يعتبر من المتشابهات، فقد ذهب البعض إلى إمكانية الرؤية طبقاً لمضمون هذه الرواية، قال ابن حجر في شرح الحديث المذكور: «هذا يدل على أن الرؤية قد يرجى نيلها بالمحافظة على هاتين الصالاتين وقد يُشهد لذلك بما أخرجه الترمذى من حديث ابن عمر رفعه قال: ان أدنى أهل الجنة منزلة... واكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه غدوة وعشية».<sup>٥</sup>

والمقصود من الحديث المتشابه هو التشابه السندي عند أغلب المحدثين، أي الحديث الذي تتشابه فيه أسماء الرواية من حيث الكتابة والتلفظ، وتختلف أسماء آبائهم في النطق دون الكتابة.

وهناك بعض التعريف المذكورة في هذا الباب:

١. قال الشهيد الثاني: «وإن اتفقت الأسماء خطأً ونطقاً، و اختللت الآباء نطقاً مع ائتلافها

١. مقباس المهدية في علم الدرية، ج ١، ص ٢٨٤

٢. الفروع الكافي، ج ٣، ص ٦٩، كتاب الطهارة، باب النوادر، الرواية ٢

٣. مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٨٩

٤. فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ج ٢، ص ٣٣، باب فضل صلاة العصر

٥. المصدر السابق، ص ٣٤

خطأً أو بالعكس؛ لأن تختلف الأسماء نطقاً، وتتألف خطأً، وتتألف الاباء خطأً ونطقاً. فهو النوع الذي يقال له المتشابه». <sup>١</sup>

٢. قال العلامة المامقاني: «فالمتباين سندًا ما اتفقت أسماء سنده خطأً ونطقاً، واختلف أسماء آبائهم نطقاً، مع الاختلاف خطأً أو بالعكس».<sup>٢</sup>

ومن أقسام التشابه في السند، أي التي تتشابه أسماء الرواة في الكتابة والتلفظ، ولكنها تختلف في نطق أو في كتابة أسماء آبائهم أو ألقابهم أو كنيتهم هي:

١. تشابه الاسم في الكتابة والنطق، والاختلاف في نطق اسم الاب مثل: محمد بن عقبيل (النيسابوري) ومحمد بن عقبيل (الفريابي).

٢. التشابه في الإسم واسم الأب في النطق والكتابة والإختلاف في اسم الجد:  
أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي.

٣. التشابه في الإسم واسم الاب في النطق والكتابة، والإختلاف في اللقب: أحمد بن محمد بن عيسى الأنصاري، وأحمد بن محمد بن عيسى القسري.

ولمعرفة الرواية المتشابهين وتمييزهم عن غيرهم، لا بد من الإطلاع على علم الرجال وهذا ما نتناوله عند الكلام عن الحديث «المشتراك». ويستخدم اصطلاح «المتفق والمفترق» على الحديث المتشابه في السند أيضاً، حيث أن «المتفق» يطلق على الحديث الذي تتفق بعض رواته في الاسم واسم الأب و... أما «المفترق»، فهو اختلاف هؤلاء الرواة واقعاً، أي إن هذا الإصطلاح (المتفق والمفترق) يطلق على المتفقين في الاسم، المفترقين في الشخص. فيما ذهب بعضهم إلى أن التشابه السندي يختلف عن إصطلاح «المفترق والمتفق»؛ لانه إذا كان التشابه في اسم الراوي فقط، وانختلفت أسماء آبائهم في اللفظ دون الكتابة فهو من التشابه السندي، أما إذا كان التشابه اللغطي في اسم الراوي واسم الاب فهو من نوع «المتفق والمفترق»، ثم

١. الرعاية في علم الدرائية، ص ٣٨٤

٢. مقياس الهدایة، ج ١، ص ٢٨٤

ان الرواية في المتشابه سندًا يختلفون من حيث الوثاقة بخلاف المتفق.<sup>١</sup> ويمكن تقسيم الحديث المحكم والمتشابه باعتبار حالات الرواية إلى الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف.

### المشترك

الحديث المشترك هو الذي يشتراك بعض رواته (راويان أو أكثر) في الاسم، ولكنهم يختلفون من حيث الوثاقة، فقد يكون بعضهم موثقاً دون البعض الآخر، وقد يكون هناك اختلاف بين المحدثين في توثيق بعض الرواية امثال: «محمد بن قيس» فهو مشترك بين عدة رواة، بعضهم موثقون، أو «محمد بن أحمد»، حيث ورد توثيق بعضهم عند علماء الرجال دون البعض الآخر. وقد ذكرت بعض التعريف في معنى «المشترك» منها:

- قال العلامة المامقاني: «المشترك وهو ما كان أحد رجاله أو أكثر مشتركاً بين الثقة وغيره... وقد اتفق لجمع من الأكابر منهم ثاني الشهيدين في المسالك رد جملة من الروايات بالاشتراك في بعض رجالها، مع امكان التمييز فيها... حيث قال الشهيد الثاني: إن محمد بن قيس مشترك بين أربعة، اثنان ثقان وهو محمد بن قيس الأṣدī - ابُونصر - ومحمد بن قيس البجلي الأṣdī - ابو عبد الله - وكلاهما روايا عن الباقر والصادق عليهما السلام واحد مذوق من غير توثيق وهو محمد بن قيس الاṣdī مولىبني نصر، ولم يذكروا عمن روی، واحد ضعيف وهو محمد بن قيس - أبوأحمد - روی عن الباقي خاصّة».٢

- قال آية الله السبحاني: «المشترك: وهو ما كان أحد رجاله مشتركاً بين الثقة وغيره».٣
- وقد يكون الإشتراك في الاسم واسم الأب، بل وحتى في الكنية ولقب، وفي هذه الحالة يحتاج تمييز أحدهما عن الآخر حتى يتبيّن الثقة من غير الثقة، وبعد الإطلاع

١. للمزيد من الاطلاع راجع: الكاتب، علم الحديث، ص ٨٤

٢. مقباس المهدائية في علم الدراسة، ج ١، ص ٢٨٨

٣. اصول الحديث واحكامه في علم الدراسة، ص ٨١

على حال الرواية يمكن تقسيمه إلى الصحيح، الحسن، والموثق والضعيف، ويُستعان على معرفة المشترك وتمييز الرواية عن طريق علم الرجال، أي عن طريق معرفة تاريخ التولد، الوفاة، الراوي والمروي عنه، اللقب، البلد و... قال العلامة المامقاني في بيان هذه المميزات: «والتمييز تارة بقرائن الزمان، وأخرى بالرواية وثالثة بالمروي عنه».<sup>١</sup> ومن أهم الكتب المدونة في معرفة المشتركات هو «تمييز المشتركات» للكاظمي.<sup>٢</sup> وقد قام آية الله الخوئي بدراسة الكثير من الموارد المشتركة في كتبه الرجالية، فمثلاً عندما تناول «يعين بن القاسم» في كتابه معجم رجال الحديث قال: «يعين بن القاسم: قال النجاشي: يعین بن القاسم، أبو بصير الأسدی، وقيل أبو محمد ثقة... ولابد من التكلّم في جهات: الأولى إن أبا بصير يعین قد أختلفت الكلمات في أبيه... إن أبا بصير الأسدی مغایر ليعین بن القاسم الحذاء الآتي جزماً، لأن الثاني واقفي...».<sup>٣</sup>

١. مقباس الهدایة، ج ١، ص ٢٨٨

٢. أصول الحديث وأحكامه في علم الدرایة، ص ٨١

٣. معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٧٦

### النتيجة

الحديث المعلق هو الحديث الذي حذف من مبدأ اسناده راوٍ واحد أو أكثر، وهو يختلف عن المرسل والمنقطع و... أما المفرد فهي الرواية التي ينفرد فيها راوٍ واحد عن جميع الرواة وتنقسم إلى قسمين: المفرد النسبي والمطلق. أما الحديث المحكم والمتشابه - قليلاً ما يتطرق إليه علماء الحديث - فغالباً ما يطلق على التشابه السندي، وهو الذي تشابه أسماء الرواة فيه. والحديث المشترك هو ما كان أحد رجاله أو أكثر مشتركاً بين الثقة وغيره.

### الأسئلة

١. عرّف الحديث المعلق، وناقش وجود التعليق في الكتب الاربعة.
٢. عرّف الحديث المفرد، واذكر أقسامه مع ذكر أحد الأمثلة.
٣. بيّن تعريف العلامة المامقاني للحديث المحكم والمتشابه.
٤. عرّف الحديث المشترك واذكر أحد الأمثلة.

### البحوث

١. اذكر خمس أمثلة من الأحاديث المعلقة في كتاب تهذيب الأحكام، وبيّن درجتها من حيث الصحة، الحسن، الموثق والضعيف.
٢. عيّن الأحاديث المعلقة في باب «أحكام المساجد» من كتاب من لا يحضره الفقيه.
٣. اذكر الأحاديث التي إنفرد بها «أحمد بن هلال العبرتائي» في الكتب الروائية.
٤. اذكر مفردات الفطحية في كتاب بحار الانوار.
٥. اذكر ثمانية نماذج من التشابه المتنبي والسندي في كتاب مرآة العقول، مثالين لكل قسم من أقسام الحديث الأربع (الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف).
٦. اذكر ثلاثة أمثلة من الرواة المشتركين في كتاب معجم رجال الحديث وميّز بعضهم عن البعض الآخر.

### المصادر

١. تهذيب الأحكام، الشيخ الطوسي؛
٢. من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق؛
٣. مقباس المهدایة، العلامة المامقانی؛
٤. معجم رجال الحديث، آیة الله الخوئی؛
٥. بحار الانوار، العلامة المجلسي؛
٦. مرآة العقول، العلامة المجلسي؛
٧. الرعایة فی علم الدرایة، الشهید الثانی.



## ٨

### تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المشتركة ٣

#### رواية الأقران والمدّيّج

إذا ما تعاصر رواة الحديث بحيث كانوا في سن متقاربة، أو ملاقات الأستاذ سواء كان معصوماً، أو غير معصوم كما هو الحال في الصحابة أو التابعين و... فإذا ما روى أحدهما عن الآخر، وأصبح واسطة في نقل حديثه فتسمى الرواية حينئذ «رواية الأقران»؛ لانه نقل عن قرينة مع قدرته على الرواية من الأستاذ دون واسطة مثل: رواية ابن عباس عن ابن مسعود ثم عن أمير المؤمنين عليه السلام أو بالعكس، أو رواية الشيخ الطوسي عن السيد المرتضى الذي يروي عن الشيخ المفيد، أو رواية الحر العاملي عن المجلسي، وقد ذكرت تعاريف أخرى في هذا المجال منها:

١. قال الشهيد الثاني: «الفصل الثاني في اللقى والسن وفيه مسائل... المسألة الأولى في رواية الأقران وتفصيل البحث في حقلين: الحقل الأول في التعريف. ثم الراوي والمروي عنه، إن استويا في السن أو في اللقى - وهو الأخذ عن المشايخ - فهو النوع من علم الحديث الذي يقال له رواية الأقران؛ لأنه حينئذ يكون راوياً عن قرينة... كالشيخ أبي جعفر



الطوسي والسيد المرتضى فإنهما أقران في طلب العلم والقراءة على الشيخ المفید والشيخ أبو جعفر يروي عن السيد المرتضى بعد أن قرأ عليه مصتقاته<sup>١</sup>.

٢. قال الشيخ البهائى: «وإن وافق المروي عنه في السن أو في الأخذ عن الشيخ فرواية الأقران»<sup>٢</sup>.

أما إذا روى كل من القرىنين عن الآخر، فيقال للرواية حينئذ «المدبيج»؛ لأن كل راوى يروي الرواية عن ديبةاجة قرينة كما هو الحال في: رواية الشيخ الطوسي عن السيد المرتضى ورواية السيد المرتضى عن الشيخ المفید، ثم رواية السيد المرتضى نفس هذا الحديث عن الشيخ الطوسي الذي رواه عن الشيخ المفید، أو رواية ابن عباس عن ابن مسعود الذي يروي الخبر عن أمير المؤمنين عليه السلام، ثم رواية ابن مسعود نفس هذا الخبر عن ابن عباس الذي أخذه عن أمير المؤمنين عليه السلام. وقد ذكرت بعض التعريف في هذا المعنى:

١. قال الشهيد الثاني: «في المدبيج... في التعريف: فان روى كل منهما أي من القرىنين عن الآخر فهو النوع الذي يقال له المدبيج... وهو مأخذ من ديباجتي الوجه، لأن كل واحد من القرىنين، يبذل ديبةاجة وجهه لآخر ويروي عنه»<sup>٣</sup>.

٢. قال العلامة المامقاني: «فإذا روى كل من القرىنين عن الآخر فهو النوع الذي يقال له المدبيج... وفي وجه التسمية وجوه فقيل انه مأخذ من التدبيج، من ديباجتي الوجه... وقيل انه بمعنى المزین... وقيل: انه لنزول الإسناد فيكون ذماً»<sup>٤</sup>.

وهناك من حكم بتراويف هذين المصطلحين (المدبيج ورواية الأقران)، ولكن الذي يظهر ان المدبيج أخص من رواية الأقران، لأن كل مدبيج هو من رواية الأقران، وليس كل أقران مدبيج، ومن هنا فان هناك من جعل رواية الأقران مقسم للمدبيج وغير

٢. الوجيزة في علم الدرية، ص ٩

١. الرعاية في علم الدرية، ص ٣٤٩

٢. الرعاية في علم الدرية، ص ٣٥٠

٤. مقباس الهدایة في علم الدرية، ج ١، ص ٣٠١

المُدَبِّج. قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص: «وهو، أي المُدَبِّج أخص من الأول وهو روایة الأقران فكل مُدَبِّج أقران ولا ينعكس».<sup>١</sup>

وي يمكن أن تكون روایة الأقران والمُدَبِّج من مصاديق الصحيح، الحسن، المؤوث والضعف من حيث حالات الرواية. ولا يشترط في روایة الأقران والمُدَبِّج صغر وكبر مرتبة الراوي والمرتوى عنه؛ ولذلك يمكن أن يكونا من مصاديق روایة «الأكابر عن الأصغر»، فمثلاً ينقل الشيخ الحر العاملی في خاتمة كتابه عن العلامة محمد باقر المجلسي وهو من المعاصرین له؛ ولذلك فان روایاته تعتبر من مصاديق روایة الأقران، وكذلك روایة محمد بن مسلم عن زرارة وبالعكس فهی من مصاديق روایات الأقران وفيما يلي نماذج من هذه الروایات:

١. عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن محمد بن حمران عن زرارة عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر<sup>عليه السلام</sup> قال: النساء لا يرثن من الأرض ولا من العقار شيئاً.<sup>٢</sup>
٢. محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن الحسن بن محبوب، عن علاء، عن محمد بن مسلم، عن زرارة، عن أبي جعفر<sup>عليه السلام</sup>: إن الأشل إذا سرق قطعت يمينه على كل حال شلاء كانت أو صحيحة...<sup>٣</sup>.

### العالی والنازل

إذا كانت سلسلة السند للمعصوم<sup>عليه السلام</sup> تتصف بقلة الواسطة فيسمى الحديث حينئذ «عالی السنن» خلافاً لبعض الموارد، حيث يكون الرواۃ كثیرين مع اتصال السنن، فربما ينقل الراوي الحديث من قرینة (روایة الأقران)، وبسبب طول السنن وكثرة الرواۃ في الحديث يطلق عليه في هذه الحالة «نازل السنن». وقد ذكرت تعاريف أخرى في هذا المجال:

١. الرعاية في علم الدرایة، ج ١، ص ٣٥١  
٢. المصدر السابق، ج ١٧، ص ٥١٨، الروایة ٤  
٣. المصدر السابق، ج ١٨، ص ٥٠٢، الروایة ٤

١. قال الشهيد الثاني: «في العالي سندأً وهو قليل الواسطة مع اتصاله».<sup>١</sup>

٢. قال السيد حسن الصدر: «إذا كان الحديث قصير السلسلة يسمى عالي السنن».<sup>٢</sup>

إن الاهتمام بسند الحديث وذكر الرواة وخصوصاً كلام المعصومين عليهم السلام يعتبر من اختصاصات المسلمين، وقد بذلت جهود كبيرة من قبل علماء الحديث في ضبط طرق أسانيد الحديث؛ لكي يكون النقل دقيقاً من جهة وقليل الواسطة من جهة أخرى وذلك؛ لأن قلة الواسطة تؤدي إلى قلة الخطأ والاشتباه في نقل الحديث، إلا إذا كان الرواة في الحديث النازل سندأً يتصرفون بالوثاقة والحفظ والضبط بقدر أكبر من الرواية الأخرى. قال الشهيد الثاني في هذا المجال: «طلب علو الإسناد سنة عند السلف، وقد كانوا يرحلون إلى المشايخ في أقصى البلاد لأجل ذلك فبلغوا أي السنن، يبعد الحديث عن الخلل المتطرق إلى كل راو... فكلما كثرت الوسائل وطال السنن كثرت مضايقات التجوزين، وكلما قلت قلت، ولكن قد يتفق في النزول مزية ليست في العلو، كأن يكون رواته أوثق أو أحافظ أو أضبط، أو الاتصال فيه أظهر للتصرير فيه باللقاء».<sup>٣</sup>

إن معرفة الطبقات يعتبر ضرورياً بالنسبة إلى تقدم الحديث العالي السنن؛ لأنه قد تتصف روایة من الروایات «بعلو السنن» ظاهراً، وان رواتها قليلاً، بل قد تكون من ثلاثيات، أو رباعيات، أو خماسيات الكليني، ولكنها - في الحقيقة - غير متصلة، وان هناك سقطاً في بعض سلسلتها، بل قد يروي بعض المدلسين حديثاً بسند عالي، من أجل أن يلفت اهتمام الآخرين، في حين أن فيه نوعاً من التدليس؛ ولذلك فان قلة الرواية في الحديث، ليس هو السبب الوحيد في اعتبار الرواية. أما إذا كان الحديث يتصف بعلو السنن؛ ورواته يتميزون بالضبط والحفظ وبعد عن كل تدليس فان مثل هذا الحديث له منزلة ومكانة عالية. وهناك من يقدّم الحديث «النازل السنن» على الحديث «العالي السنن»، لأنه يستدعي بذل المزيد من الجهد ومسبياً للثواب والأجر والجزيل، وهذا

١. المصدر السابق، ص ١١٢ ٢. نهاية الدراسة، ص ٢٠٧

٣. الرعاية في علم الدرية، ص ١١٢

الرأي خاطئ بالتأكيد وذلك؛ لأن مزايا الحديث العالي كثيرة قال السيد حسن الصدر في هذا الخصوص: «وأما ما قيل من أنّ في النزول كثرة البحث، وذلك يقتضي بالمشقة، وذلك مفتاح تزايده الفيض وتضاعف الأجر، فالنزول مطلقاً أرجح، فقد رجح بأمر وحشى وأجنبي عما يتعلق بهذا الفن كما قيل».١

فالحديث الذي يتصف بعلو السند هو الذي يكون واسطته إلى المعصوم عليه السلام قليلة، خلافاً للحديث النازل سندأً كما قال العلامة المامقاني: «فالعالی من السند هو قليل الواسطة مع اتصاله والنازل بخلافه»،٢ وإن لكل منهما مرتب متعددة وهي:

١. قرب الإسناد إلى المعصوم عليه السلام: والمقصود بذلك هو الحديث الذي يكون قليل الواسطة إلى المعصوم بالنسبة إلى حديث آخر.

٢. قرب الإسناد إلى إمام من أئمة الحديث: وهو ما تقل فيه الواسطة إلى ذلك الشخص كالشيخ الكليني أو الصدوق مثلاً.

٣. علو التنزيل: وهو قلة الواسطة إلى كتاب خاص من الكتب الحديبية.

٤. تقدم السماع: أي تقدم سماع أحد الروايين من الشيخ بالنسبة إلى راوي آخر. وقد بين الشهيد الثاني المراتب المذكورة فقال: «والعلو أقسام: أعلىه وأشرفه قرب الإسناد من المعصوم عليه السلام، بالنسبة إلى سند آخر يروى به ذلك الحديث بعینه بعدد كثير؛ وهو العلو المطلق... ثم بعد هذه المرتبة في العلو، قرب الإسناد المذكور من أحد أئمة الحديث ثم بعده يتقدم زمان سماع أحدهما، أي أحد الروايين في الإسنادين، على زمان سماع الآخر... والعلو بهذين المعنيين، يُعتبر عنه بالعلو النسبي».٣

إن الحديث العالي والنازل يمكن تقسيمه إلى الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف باعتبار حال الرواية، وإذا ما كان الحديث القريب الإسناد إلى المعصوم عليه السلام صحيحاً، فلا يمكن ترجيح شيء عليه، بل هو الغایة القصوى. قال الشهيد الثاني في

١. نهاية الدراسة، ص ٢٠٧ ٢. مقباس الهداية في علم الدراسة، ج ١، ص ٢٤٣

٣. الرعاية في علم الدراسة، ص ١١٣

هذا المجال. «فإن اتفق مع ذلك قرب الإسناد إلى المعصوم أن يكون سنه صحيحاً، ولم يرجح غيره عليه بما تقدم فهو الغاية القصوى».<sup>١</sup> وقد دونت كتب متعددة في هذا المجال (قرب الإسناد) جمعت فيها ثلاثيات ورباعيات المحدثين منها:

١. قرب الإسناد، أبي جعفر محمد بن جعفر بن بطة المؤدب القمي.
  ٢. قرب الإسناد، علي بن الحسين بن موسى بن بابوية القمي.
  ٣. قرب الإسناد، علي بن إبراهيم القمي.
  ٤. قرب الإسناد، عبدالله بن جعفر الحميري القمي، من أصحاب الإمام العسكري.
- ومن نماذج الأحاديث التي تتصف بقرب الإسناد:
١. عبدالله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سأله عن المسجد، يكتب في القبلة القرآن أو شيء من ذكر الله؟ قال: لا بأس.<sup>٢</sup>
  ٢. السندي بن محمد عن ابن البخtri عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال: ثلاثة ليست لهم حرمة. صاحب هو مبتدع والإمام الجائز والفاقد المعلم الفسق.<sup>٣</sup>

### الناسخ والمنسوخ

الحديث الناسخ هو الذي يدل على «رفع حكم سابق» والمجيء بحكم جدّد. أما المنسوخ فهي الرواية التي رفع حكمها عن طريق الرواية الناسخة. ولا بد أن تكون الرواية الناسخة رافعة، وليس مقيدة أو مؤيدة للرواية المنسوخة. والحكم الشرعي لا يختص بالواجبات، وإن كانت غالباً الموارد التي من هذا النوع تختص بالأحكام الشرعية، ثم إن الحكم الشرعي المنسوخ لا بد أن يُعمل به لفترة زمنية قبل أن يُنسوخ. وقد ذكرت تعريفات متعددة في الناسخ والمنسوخ منها:

- 
١. المصدر السابق
  ٢. الحميري، قرب الإسناد، تحقيق مؤسسة ال البيت، ص ٢٩٠، رقم الحديث ١١٤٨؛ بحار الانوار، ج ٨٠، ص ٣٨٧
  ٣. المصدر السابق، ص ١٧٦؛ بحار الانوار، ج ٧٢، ص ٢٥٣، الرواية ٣٣

١. قال الشهيد الثاني: «فإنَّ من الأحاديث ما ينسخ بعضها بعضاً كالقرآن والأول هو الناسخ: ما دلَّ على رفع حكم شرعي سابق. فالحديث المدلول عليه بـ«ما»: بمنزلة الجنس يشمل الناسخ وغيره؛ ومع ذلك خرج به ناسخ القرآن. والحكم المرفوع: شامل للوجودي والعدمي. وخرج بالشريعي - الذي هو صفة الحكم - الشرع المبتدأ بالحديث، فإنه يرفع به الآباهة الأصلية لكن لا يسمى شرعاً. وخرج بالسابق: الاستثناء، والصفة، والشرط والغاية الواقعة في الحديث؛ فإنها قد ترفع حكماً شرعاً لكن، ليس سابقاً، والثاني هو المنسوخ، ما رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متاخر عنه وقيوده تعلم بالمقاييسة على الأول».١

٢. قال العلامة السبحاني: «رفع الحكم السابق بدليل مثله على وجه لواه لكان ثابتاً».٢  
ان النسخ في الحديث - طبقاً للتعاريف السابقة - هو رفع حكم سابق ولكنه في الحقيقة يعني انتهاء زمان الحكم السابق، فالمكلفوون يتلزمون بالحكم المنسوخ باعتباره حكماً عاماً، ولكنه في الواقع محدود بزمان خاص عند الله سبحانه وتعالى. والنسخ بواسطة الروايات له أقسام متعددة بعضها جائز والآخر مختلف فيه؛ فقد اختلف الفقهاء والمحدثون في نسخ الآيات بالروايات، وتفصيل هذه المسألة في بحث الناسخ والمنسوخ في القرآن. أما نسخ الروايات بروايات أخرى فهو من الأمور الجائزة والممكنة، وقد اشار الشيخ الكليني إلى هذا الأمر فذكر عدداً من الروايات التي تدل على هذه المسألة في كتاب «فضل العلم» بباب «اختلاف الحديث». وفيما يلي عدداً من هذه الروايات:

١. علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم، بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلالي، قال: قلت لأمير المؤمنين: إني سمعت من سلمان والمقداد وأبي ذر شيئاً من تفسير القرآن وأحاديث عن نبي الله غير ما في أيدي الناس...

١. الرعاية في علم الدرایة، ص ١٢٧

٢. أصول الحديث وأحكامه في علم الدرایة، ص ٧٦

فأقبل على فقال عليه السلام قد سألت فافهم الجواب: إنَّ فِي أَيْدِي النَّاسِ حَقًّا وَبَاطِلًا، وَصَدَقًا وَكَذَبًا، وَنَاسِخًا وَمَنْسُوخًا... وإنما أَتَاكُمُ الْحَدِيثَ مِنْ أَرْبَعَةِ لِيْسَ لَهَا خَامِسٌ... وَرَجُلٌ ثَالِثٌ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وسلم شَيْئًا امْرَ بِهِ ثُمَّ نَهَى عَنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، أَوْ سَمِعَهُ يَنْهَى عَنْ شَيْءٍ ثُمَّ امْرَ بِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَحَفِظَ مَنْسُوخَهُ وَلَمْ يَحْفِظْ النَّاسِخَ، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لَرَفَضَهُ...!

٢. عَدَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَيُوبَ الْخَزَازِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ صلوات الله عليه وسلم قَالَ: قَلْتُ لَهُ: مَا بَالَ أَقْوَامٍ يَرَوُونَ عَنْ فَلَانَ وَفَلَانَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وسلم لَا يَتَهَمَّونَ بِالْكَذْبِ، فَيَجْرِيءُ مِنْكُمْ خَلَافَهُ؟ قَالَ: إِنَّ الْحَدِيثَ يَنْسَخُ كَمَا يَنْسَخُ الْقُرْآنَ.<sup>٢</sup>

وَقَدْ يَنْسَخُ كَلَامَ الْمَعْصُومِ صلوات الله عليه وسلم بِوَاسِطَةِ عَمْلِهِ كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي الْحَدِيثِ «أَفَطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»، حِيثُ نَسَخَ بِالْحَدِيثِ «اَحْتَجَمْ رَسُولُ اللَّهِ وَهُوَ صَائِمٌ»؛<sup>٣</sup> وَهَذَا هُوَ بِيَانِ فَعْلِ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وسلم.

إِنَّ مَعْرِفَةَ النَّسْخِ وَتَمْيِيزَ النَّاسِخِ مِنَ الْمَنْسُوخِ مِنَ الْأَمْرِ الْمُهِمِّ. وَفِيمَا يَلِي بَعْضُ الْطُّرُقِ لِتَعْيِينِ الْحَدِيثِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ:

١. نَصُّ الْمَعْصُومِينَ صلوات الله عليه وسلم عَلَى ذَلِكَ: كَمَا جَاءَ فِي الرِّوَايَةِ النَّبُوَيَّةِ: «كُنْتُ نَهِيَّتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقَبُورِ فَزُورُوهَا».٤

٢. النَّصُّ مِنَ الصَّحَابِيِّ: كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي قَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ: كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وسلم تَرَكَ الْوَضْوَءَ مَمَّا سَمِّيَتِ النَّارَ.<sup>٥</sup>

٣. مَعْرِفَةُ التَّارِيخِ: فَفِي كُلِّ حَكْمَيْنِ مُتَضَادَيْنِ، يَكُونُ الثَّانِي مِنْهُمَا هُوَ النَّاسِخُ، قَالَ

١. الأَصْوَلُ مِنَ الْكَافِيِّ، ج١، ص٦٢

٢. الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، ص٦٤

٣. تَدْرِيبُ الرَّاوِيِّ، ص١٩٥؛ سَنْنُ التَّرمِذِيِّ، ج٣، ص١٤٦؛ بَحَارُ الْأَنْوَارِ، ج١، ص٩٦، ص٢٧٤، الرَّعَايَاةُ، ص١٢٨، الْهَامِشُ

٤. الرَّعَايَاةُ فِي عِلْمِ الْدَّرِيَّةِ، ص١٢٨؛ مَسْنَدُ أَحْمَدَ، ج١، ص١٤٥

٥. الْمَصْدَرُ السَّابِقُ

الشهيد الثاني: «أو التاريخ فان المتأخر منها يكون ناسخاً للمتقدم لما روى عن الضحاك، نعمل بالأحدث فالأحدث».١

٤. الإجماع: كما في حديث قتل شارب خمر في المرة الرابعة بعد أن حصل الإجماع على نسخ حكم القتل، ومن الواضح فان الإجماع يكون كاشفاً عن رأي المعصوم، وليس دليلاً مستقلاً.٢

وقد بادر جمع من المحدثين إلى تدوين الأحاديث الناسخة والمنسوخة، حيث جاء تفصيل ذلك في الكتب التالية: «كشف الظنون»، حاجي خليفة و«ايضاح المكتوب في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»٣ و«الذرية إلى تصانيف الشيعة».٤

وفيما يلي نماذج من هذه الكتب:

١. الناسخ والمنسوخ، دارم بن قبيصة الدارمي، من أصحاب الرضا عليهما السلام.

٢. الناسخ والمنسوخ، الحسن بن علي بن فضال الكوفي.

٣. الناسخ والمنسوخ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، لقي الإمام الرضا عليهما السلام وعاش حتى أدرك الهادي عليهما السلام وروى عنه.

٤. الناسخ والمنسوخ، للصدوق بن أبي طالب.

وي يمكن أن يكون الناسخ والمنسوخ من مصاديق «الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف» باعتبار حالات الرواية.

وفيما يلي نماذج من الأحاديث المنسوخة:

١. روى في معاشرة المجدوم أن النبي ﷺ قال: «فَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فَرَّكَ مِنَ الْأَسْدِ»، وفي رواية أخرى: انه ﷺ «أكل مع المجدوم»، قال العلامة المجلسي في هذا المورد: «وقال بعض العامة: حديث الأكل ناسخ لحديث الفرار ورده بعضهم بأن الأصل عدم النسخ

١. المصدر السابق ٢. المصدر السابق

٣. حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ٢، ص ١٩٢٠؛ اسماعيل باشا محمد امين، ايضاح المكتوب في الذيل على كشف الظنون، ج ٤، ص ٦١٤، ٦١٥

٤. آقا بزرگ الطهراني، الذريعة، ج ٢٤، ص ٨ - ١٤

على ان الحكم بالنسخ يتوقف على العلم بتأخر حديث الأكل وهو غير معلوم».<sup>١</sup>

٢. النهي عن زيارة القبور وأكل لحوم الأضاحي، فقد ورد في الرواية: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير و Mohammad bin Al-Muthannî واللفظ لأبي بكر وابن نمير قالوا حدثنا محمد بن فضيل عن أبي سنان وهو ضرار بن مرة عن محارب بن دثار عن ابن بُرِيَّة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «نهيتم عن زيارة القبور فزوروها ونهيتم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم ونهيتم عن النبيذ إلا في سقاء، فأشربوا في الأسقية كلها ولا تشربوا مُسْكراً».<sup>٢</sup>

### المجمل والمبيّن

الحديث المجمل: هو ما لم يعلم المراد منه، ولا تعرف دلالته من خلال ظاهره خلافاً للحديث المبيّن، حيث يعلم المراد منه، ولا يوجد شك أو تردّد في دلالته، ويمكن تقسيم الحديث باعتبار كيفية دلالته على المراد إلى عدّة أشكال:

١. قد تكون دلالته صريحة على معنى واحد، بحيث لا يوجد احتمال ارادة غير هذا المعنى وهنا يعبر عنه بـ«النص»، وهو قسم من أقسام الحديث المبيّن. قال المامقاني في هذا المورد: «النص: ما كان راجحاً في الدلالة على المقصود من غير معارضه الأقوى أو المثل»،<sup>٣</sup> وفي تعريف المبيّن قال: «هو ما اتضحت دلالته وظهرت».<sup>٤</sup>
٢. قد يكون للفظ عدة معانٍ إحداها راجحة بالنسبة إلى معنى من المعاني، وهي هذه الحالة يسمى «الظاهر».

وهو نوع من أنواع المبيّن، قال المامقاني في هذا المورد: «ما دلّ على معنى دلالة ظنّية راجحة مع احتمال غيره كالالفاظ التي لها معان حقيقة إذا استعملت بلا قرينة تجوزها، سواء كانت لغوية أو شرعية أو غيرها ومنه المجاز المقترب بالقرينة الواضحة».<sup>٥</sup>

١. بحار الانوار، ج ٧٢، ص ١٣١

٢. صحيح مسلم بشرح النووي، ج ٧، ص ٦٤؛ كتاب الجنائز، استئذان النبي ربه في زيارة قبر امه.

٣. مقاييس الهدایة، ج ١، ص ٣١٦

٤. المصدر السابق، ص ٣١٨

٥. المصدر السابق، ج ٣١٦، ص ٣١٧

٣. وقد يكون للفظ عدة معانٍ لا تترجح دلالة أحدهما على الأخرى، وهنا يكون الحديث مجملًا، ويقال له حينئذ «الحديث المجمل» قال العلامة السبحاني: «والجمل وهو ما كان غير ظاهر الدلالة على المقصود وإن شئت قلت للفظ الموضوع الذي لم يتضح معناه هذا إذا جعلنا الإجمال صفة للمفرد فربما يقع وصفاً للجملة فيكون المراد ما لم يتضح المقصود من الكلام فيه».<sup>١</sup>

والحديث المجمل والمبين أمرٌ نسبيٌ، وليس له معنى واضح للجميع ومورد البحث فيه علم الأصول، ويمكن تقسيم كل منهما إلى المصادر الأربعة (الصحيح، الحسن، الموثق والضياع).

تشكل الأحاديث المبينة قسماً كبيراً من روایات المعصومين عليهم السلام، وهي تبيّن الأوامر والنواهي، والأمر والنهي هنا يكون ظاهراً في الوجوب والحرمة، وفيما يلي نماذج من الأحاديث المجملة في كتاب «البحار»:

١. عن الرضاعي قال: واعلم إنَّ أولى الناس بالصلة على الميت الولي... وإذا صللت على الميت وكانت الجنازة مقلوبة فسوها واعد الصلاة عليها ما لم يدفن، فإذا فاتك مع الإمام بعض التكبير، ورفعت الجنازة فكبّر عليها تمام الخمس، وانت مستقبل القبلة... أقول... قوله فكبّر عليها تمام الخمس، عليه فتوى الأصحاب، وقال الأكثر إنَّ أمكِن الدعاء يأتي باقل المجزي وإلا يكتب ولواء من غير دعاء... وهذه الرواية مجملة...<sup>٢</sup>.

٢. منها قوله عليه السلام: «لا صلاة إلا بفتح الكتاب»، وأمثاله من المركبات التي تشتمل على كلمة «لا» التي لنفي الجنس نحو: «لا صلاة إلا بظهور»، «لا بيع إلا في ملك»، «لا صلاة لمن جاز المسجد إلا في المسجد» «لا غيبة لفاسق»، «لا جماعة في نافلة» ونحو ذلك.<sup>٣</sup>

١. أصول الحديث وأحكامه في علم الدرایة، ص ٨٥

٢. بحار الانوار، ج ٧٨، ص ٣٥٢-٣٦٣

<sup>3</sup>. الشيخ محمد رضا المظفر، *أصول الفقه*، ج ١، ص ١٩٨، الباب السابع، المجمل والمبين.

### النتيجة

لقد تناولنا بعض المصطلحات المشتركة في هذا الدرس، وقلنا ان معنى «رواية الأقران والمدّيغ» يطلق على الحديث فيما إذا كان كلا الروايين متعارضين، فإذا نقل أحد الرواية عن الآخر فتسمى «رواية الأقران»، أما إذا روى كل منهما عن الآخر فتسمى الرواية حينئذ «المدّيغ». أما «العالي والنازل»، فيطلق «علو السند» على الحديث المتصل إذا اتصف بقلة الوسائط بالنسبة إلى حديث آخر، والحديث الآخر الذي تكثر الوسائط فيه يسمى «النازل». و«الناسخ والمنسوخ»، مصطلح آخر في علم الحديث، فالناسخ هو الرافع للحكم الشرعي، أما المنسوخ فهو الحديث المرفوع. أما «المجمل والمبيّن» فيرتبطان بمعنى المتن، فإذا كان المتن واضحاً فهو «المبيّن» وإنما فهو «المجمل».

### الأسئلة

١. عَرَفْ رواية الأقران والمدّيغ واذكر النسبة بينهما.
٢. عَرَفْ الحديث العالى والنازل، ويبيّن كيف يمكن تقديم الرواية العالية سندًا؟
٣. عَرَفْ الناسخ والمنسوخ، وما هي طرق معرفتها؟
٤. عَرَفْ الحديث المجمل والمبيّن.

### البحوث

١. اذكر عشرة موارد من روایات الشیخ الحر العاملی فی کتاب وسائل الشیعه التي نقلها عن معاصره العلامه المجلسي.
٢. اذكر خمسة موارد من روایات محمد بن مسلم عن زرارة وبالعكس فی کتاب بحار الأنوار.
٣. اذكر عشرة موارد من الروایات العالیة سندًا وذلك بالاستعانة بكتاب بحار الانوار و

قرب الإسناد للحميري، وبين رتبتها من حيث أقسام الحديث الأربع (الصحيح،  
الحسن، المؤتّق، والضعيف) بعد دراسة رجال الإسناد.

٤. ناقش عبارة «النسخ» في الكتب الروائية للشيعة واذكر مواردها.

٥. بين موارد الإجمال، والأراء التي قيلت بالنسبة للرواية ٢٣ من كتاب الطهارة ص  
٣٥٢ - ٣٧٤ في كتاب بحار الأنوار.

### المصادر

١. بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي؛

٢. قرب الإسناد، الحميري؛

٣. الكافي، الشيخ الكليني؛

٤. وسائل الشيعة، الحر العاملي.



## ٩

### تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المشتركة ٤

#### المشهور

المراد بالحديث المشهور هو: الحديث الذي يشتهر عند العلماء والمحدثين، وإن رواه اثنان أو أقل في بعض الطبقات، أو لم يكن سنه صحيحًا، فالملأك في الحديث المشهور هو إعتماد المحدثين على هذا الحديث، وروايته بينهم. وقد ذكر المحدثون بعض التعاريف للحديث المشهور منها:

١. قال الشهيد الثاني في المشهور: «وهو ما شاع عند أهل الحديث خاصة دون غيرهم بأن نقله منهم رواة كثيرون؛ ولا يعلم هذا القسم إلا أهل الصناعة، أو عندهم وعند غيرهم ك الحديث «إنما الأعمال بالنيات»، وأمره واضح وهو بهذا المعنى أعم من الصحيح، أو عند غيرهم خاصة ولا أصل له عندهم وهو كثير». <sup>١</sup>
٢. قال العلامة المامقاني: «المشهور وهو ما صرّح به جمع: ما شاع عند أهل الحديث، بأن نقله جماعة منهم. وتوهم بعضهم إتحاده مع المستفيض، وهو خطأ، لشموله لما إذا

١. الرعاية في علم الدرایة ص ١٠٥

تعددت رواته من المراتب دون المستفيض، بل قيل انه ربما يطلق على ما اشتهر في الألسن، وإن اختص بإسناد واحد، بل ما لا يوجد له اسناد أصلاً، وصرح جمع بأعممته المشهور مما شاع عند خصوص أهل الحديث أو... غيرهم».<sup>١</sup>

فمع الأخذ بنظر الاعتبار التعاريف المذكورة، يكون الحديث المشهور، هو الحديث الذي تناقله المحدثون وإن كان ضعيفاً من حيث السند، والفرق بينه وبين المستفيض هو أن الثاني يتشرط أن ينقله ما لا يقل عن ثلاثة في جميع الطبقات، والمشهور على خلاف ذلك فقد يكرر رواته في بعض الطبقات، ويقل في طبقات أخرى كان ينقله راو واحد، كما هو الحال في الحديث المشهور «إنما الأعمال بالبيات»<sup>٢</sup> فقد تناقله رواة كثيرون بعد طبقة التابعين، في حين لم ينقله في طبقة الصحابة إلا راو واحد؛ ولهذا يمكن أن ينطبق الحديث المشهور على المصادر التالية:

١. الرواية المتنقلة في عدة أصول، وإن كان طريقها واحد.

٢. الرواية المتنقلة في أصل واحد بطرق متعددة.

٣. الرواية المشهورة عند الفقهاء، وإن كان سندها غير معلوم.

والحديث المشهور الذي ينقل في الكتب الروائية بكثرة، يعتبر من المرجحات الروائية، وإذا ماتعارض مع حديث آخر في نفس الموضوع فالمشهور يققدم على غير المشهور، كما ورد في الرواية عن الإمام الصادق عليه السلام: «عن عمر بن حنظلة قال: سألت، أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا، بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكم كما إلى السلطان وإلى القضاة، أيحل ذلك؟ قال عليه السلام: من تحاكم اليهم في حق أو باطل، فإنما تحاكم إلى الطاغوت... قلت: فكيف يصنعان؟ قال ينظران إلى من كان منكم ممن قد روى حديثنا... فقال عليه السلام: ينظر إلى ما كان من روایتهم عنا في ذلك الذي حكم بما في المجمع عليه من أصحابك فيؤخذ به من حكمنا، ويترك الشاذ الذي ليس له مشهور عند أصحابك».<sup>٣</sup>

١. مقباس المهدية، ج ١، ص ٢٢٣

٢. المصدر السابق، ص ٢٢٥، الهاشم

٣. الكافي، ج ١، ص ٦٧؛ كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث

## نماذج من الأحاديث المشهورة

١. إقرار العقلاء على أنفسهم جائز.<sup>١</sup>

٢. الصلاة لا تترك بحال.<sup>٢</sup>

٣. الصلاة معراج المؤمن.<sup>٣</sup>

٤. انما الاعمال بالنيّات ولكل امریء ما نوی.<sup>٤</sup>

٥. نتنة المرء خبر من عمله.<sup>٥</sup>

٦. من سل سيف البعي قُتل فيه.

٧. من حفر بئراً لأخيه المؤمن وقع فيه.<sup>٧</sup>

٨. المؤمن لا يُلسع من جحر مرتين.<sup>٨</sup>

٩. البيتة على المدعى واليمين على المدعى عليه.<sup>٩</sup>

١٠. من شرّني بخروج آذار پشّته بالجنة.

١١. من آذى ذمياً فأننا خصميه يوم القيمة.<sup>١١</sup>

۱۲. یوم نحر کم، یوم صوم کم.<sup>۱۲</sup>

ويتمكن تقسيم الحديث المشهور باعتبار حال الرواية إلى أربعة أقسام: «الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف»؛ ثم أنه ينقسم باعتبار آخر إلى قسمين: «المحفوظ

<sup>٣</sup> الـعـاـيـةـ فـيـ عـلـمـ الدـائـةـ، صـ ١٠٥ـ، الـهـامـشـ؛ وـسـائـلـ الشـيـعـةـ جـ ٦ـ، صـ ١١١ـ؛ الـجـواـهـرـ، جـ ٣ـ، صـ ٣ـ

<sup>٣</sup> الـعـاـيـةـ فـيـ عـلـمـ الدـرـائـةـ، صـ ١٠٥ـ، الـهـامـشـ، جـ ٧٩ـ، صـ ٣٠٣ـ.

<sup>١٠</sup> وسائل الشيعة، ج ١، ص ٣٥، كتاب الطهارة، باب وجوه النية، الحديث ١٠.

٥. المصد، المسابة، الباب السادس، استصحاب نة الخبر

٦- بخار البخار، ج ٧٢، ص ٣٢١، ح ٢٠، ٧٩؛ الكافي، ج ٧، ص ١٦١؛ محمد حسن ريان، دانش

<sup>٩</sup> المصد، السابقة، ١٠٦. <sup>١٠</sup> العاية في علم البداية، ص. ٣.

١٢. المصد، السابقة. ١٣. المصادر، السابقة.

جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية

والمعروف»؛ فالحديث «المحفوظ» هو المشهور الذي يقع في مقابل الشاذ، قال المامقاني: «ما كان في قبال الشاذ من الراجح المشهور»،<sup>١</sup> في حين أن «المعروف» هو الحديث المشهور الذي يقع في مقابل الحديث المنكر قال المامقاني: «أما المعروف فهو في الاصطلاح ما كان في قبال المنكر من الرواية الشائعة»،<sup>٢</sup> وأضاف: «فإن المشهور ما شاع شاعت روایته سواء كان في مقابله روایة أخرى شاذة غير شائعة أم لا، بخلاف المحفوظ فإنه خصوص المشهور الذي في قباله حديث شاذ، والمعروف خصوص المشهور الذي في قباله حديث منكر».<sup>٣</sup>

### الشاذ والنادر

الرواية الشاذة هي: الرواية المنقوله بإسناد واحد، من رواة موثوقين وكانت مخالفة للرواية المشهورة. وبهذا اللحاظ يخرج «المنكر المردود» بقيد وثاقة الراوي، وكذلك يخرج «المفرد المطلقاً» بقيد مخالفة المشهور. أما الرواية المنقوله بأسانيد متعددة فتخرج بقيد «المنقوله بإسناد واحد».

وقد ذكرت بعض التعريف في هذا المجال:

١. قال الشهيد الثاني في الشاذ: «وهو ما رواه الراوي الثقة مخالفًا لما رواه الجمهور، أي الأكثر ستي شاذًا باعتبار ما قبله فإنه مشهور ويقال للطرف الراجح المحفوظ ثم إن كان المخالف له الراجح، أحفظ أو أضبط أو أعدل من روایة الشاذ، فشاذ مردود لشذوذه، ومرجوحيته لفقد أحد الأوصاف الثلاثة».<sup>٤</sup>

٢. قال العلامة السيد حسن الصدر: «الشاذ ومخالف المشهور ويقال شاذ فاعل من الشذوذ ونادر كذلك... وقال شيخنا العلامة المرتضى الانصاري: المراد بالشاذ، ما لا يعرفه إلا القليل».<sup>٥</sup>

٢. المصدر السابق

١. مقياس الهدایة، ج ١، ص ٢٥٤

٤. الرعایة فی علم الدرایة، ص ١١٥

٣. المصدر السابق

٥. نهایة الدرایة، ص ٢٢٠

وطبقاً لهذه الرؤية فإن الحديث الشاذ لا يعتبر من الأحاديث الضعيفة دائمًا خلافاً لرأي محدثي السنة، أي إنه يمكن أن يكون من مصاديق الأقسام الأربع «الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف». فإذا ما وقع الحديث الشاذ في مقابل الرواية المشهورة، وكان رواة الحديث المشهور أعدل وأضبط وأتقن من رواة الحديث الشاذ فيطلق على الرواية في هذه الحالة «الشاذ المردود»؛ لأن الشذوذ حدد في الأوصاف الثلاثة. أما إذا حدث العكس، أي إذا كان رواة الحديث الشاذ أفضل من ناحية العدالة والاتقان والضبط فهنا وقع الخلاف بين العلماء في تقديم أحدهما على الآخر قال الشهيد الثاني: «وإن إنعكس فكان الراوي للشاذ أحفظ للحديث أو أضبط له أو أعدل من غيره من رواة مقتبليه، فلا يرد لأن في كل منهما صفة راجحة وصفة مرجوحة فيتعارضان فلا ترجيح وكذا إن كان المخالف أو راوي الشاذ مثله... ومنهم من رده مطلقاً نظراً إلى شذوذه وقوته الظن بصحة جانب المشهور ومنهم من قبله مطلقاً نظراً إلى كون راويه ثقة في الجملة».<sup>١</sup>

### نماذج من الأحاديث الشاذة

١. في حديث آخر عن عمار عنه ﷺ في رجل قص أظفاره بالحديد... سئل فain صلني ولم يمسح من ذلك بالماء قال: يبعد الصلاة، لأن الحديد نحس، وقال لأن الحديد ليس أهل النار، والذهب ليس أهل الجنة. قال الشيخ هذا محمول على الإستحباب دون الإيجاب، قال لأن شاذ مخالف للأخبار الكثيرة.<sup>٢</sup>

٢. ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن سهل بن زياد عن محمد بن عيسى عن يونس عن أبي الحسن عليه السلام قال قلت له: الرجل يغسل بماء الورد ويتوضاً به للصلاه، قال: لا بأس بذلك. فهذا خبر شاذ شديد الشذوذ وإن تكرر في الكتب فانما اصله عن يونس عن أبي الحسن عليه السلام ولم يروه غيره وقد إجتمع العصابة على ترك العمل بظاهره.<sup>٣</sup>

١. الرعاية في علم الدرایة، ص ١١٥

٢. وسائل الشيعة، ج ٢، ص ١١٠٢؛ كتاب الطهارة، باب ٨٣ طهارة الحديد، الحديث ٦

٣. الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، ج ١، ص ١٤، كتاب الطهارة، الباب ٥، الرواية ٢

٣. ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن عاصم عن أبي عبد الله عليه السلام  
قال: الخطبة في الاستسقاء قبل الصلاة ويكتب في الأولى سبعاً وفي الأخرى خمساً. فهذه  
الرواية شاذة مخالفة لجماع الطائفة المحققة، لأن عملها على الرواية الأولى لمطابقتها  
للأخبار التي رویت في أن صلاة الاستسقاء مثل صلاة العيدین.<sup>١</sup>

### المُصَحَّف

إذا ما حدث تغييرًا في متن وسند الحديث الأصلي بعبارات مشابهة، فيسمى الحديث  
حيثًا، حديثًا مصححًا ولذلك فإن الحديث المصحح ينقسم إلى قسمين: التصحيف  
في السنن والتصحيف في المتن. وقد وردت بعض التعريفات في تعريف الحديث  
المصحح؛ منها:

١. قال الشهيد الثاني:.. في المصحح وهذا فن جليل إنما ينهض بأعبائه الحذاق من  
العلماء والتصحيف نوعان: أ) اللفظي، وهو ما يكون في اللفظ وقد وقع في الراوي  
كتصحيف مراجم بالراء المهملة والجيم... وفي المتن كحديث «من صام رمضان وأتبعه ستًا  
من شوال» صحقه بعضهم بالشين المعجمة رواه كذلك... ب) المعنوي وهو ما يكون في  
المعنى كما حكى عن ابن موسى محمد بن المثنى العنزي أنه قال: نحن قوم لنا شرف  
نحن من عنزة صلٰى الله عليه السلام علينا. يريد بذلك ما روى أنه عليه السلام صلٰى الله عليه السلام إلى عنزة  
وهي حرية تنصب بين يديه ستة، فتوهم أنه عليه السلام صلٰى الله عليه السلام إلى قبيلتهمبني عنزة وهو تصحيف  
معنوي عجيب<sup>٢</sup>.

٢. قال العلامة السبحاني في المصحح: «التصحيف هو التغيير... ثم التصحيف يقع  
تارة في السنن وأخرى في المتن. فمن الأول تصحيف بريد بـ«يزيد»... والتصحيف في  
الإسناد غير قليل... ثم إنّ منشأ التصحيف أما البصر أو السمع. أما الأول فيحصل فيما إذا

١. المصدر السابق، ص ٤٥٢، كتاب الصلاة، أبواب الصلاة في العيدین، باب صلاة الاستسقاء، الرواية ٢

٢. الرعاية في علم الدرایة، ص ١٠٩

تقارب الحروف وأما الثاني: فانما يحصل إذا كانت الكلمتان متشابهتين عند السمع كما في تصحيف عاصم الأحوال بواسط الأدب».<sup>١</sup>

والتصحيف - كما قلنا - قد يقع في السند كما إذا تغيرت أسماء الرواية مثل تصحيف «بريد» بـ«يزيد» و«حرير» بـ«جرير» و«مراجم» بـ«مراجم» و«زياد بن أبي غياث» بـ«عتاب» و... وهذه التصحيفات كثيراً ما تقع في كتب الرجال خصوصاً إذا اخذنا بانتظار الاعتبار كيفية الكتابة في ذلك الوقت. قال الشهيد الثاني: «وقد صحف العالمة في كتب الرجال كثيراً من الأسماء، من اراد الوقوف عليها فليطالع الخلاصة له وإيضاح الإشتباه في أسماء الرواية وينظر ما بينهما من الاختلاف».<sup>٢</sup>

وقد يقع التصحيف في المتن، كما جاء في الرواية: «ان النبي ﷺ احتجز في المسجد»<sup>٣</sup> فقد صحفت إلى ... «إن النبي ﷺ إحتجز في المسجد»، أو الرواية «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال»<sup>٤</sup> بـ«من صام رمضان وأتبعه شيئاً من شوال»، وكذلك الحديث «الدنيا رأس كل خطيئة»<sup>٥</sup> بـ«الدينار رأس كل خطيئة» والرواية: «زر غبأ تزدد حباً»<sup>٦</sup> بـ«زر عنا تزدد حباً»، و «جرحت علي قلبي»<sup>٧</sup> بـ«حيرت، يا جريت علي قلبي» وكذلك تصحيف «رجل أخذ مع امرأة»<sup>٨</sup> بـ«رجل وجد مع امرأة»، والرواية «من كان له إبنة واحدة فهو مفرووح»<sup>٩</sup> بـ«من كان له ابنة فهو مفدوح» والرواية «لما ركب مع القوم

١. أصول الحديث وحكماته، ص ٦٧

٢. الرعاية في علم الدرية، ص ١٠٩

٣. مقباس الهدایة، ج ١، ص ٢٣٩؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٤٤٥؛ تدريب الراوي، ج ٢، ص ١٩٣

٤. الرعاية في علم الدرية، ص ١١٠؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٨٢٢

٥. شأنه چي، علم الحديث، ص ٩٤

٦. المصدر السابق

٧. من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢٩٦، الرواية ٩٠٥

٨. المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٧١، الرواية ٤٦٤٤

٩. المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٨٢، الرواية ٤٦٩٧

فوقعت السفينة في اللجة<sup>١</sup> بـ«لما ركب مع القوم فوقفت السفينة في اللجة».

وقد يحدث التصحيح في المعنى كما هو الحال في حديث العنزة، فقد ظن بعضهم أن المراد به قبيلة عنزة. وقد أطلق بعض المحدثين إصطلاح «التحريف» على هذا النوع من التصحيح.

### المدرج

إذا ما دخل أحد الرواية في سند الحديث، أو متنه شيئاً من عنده، أو من حديث آخر، بحيث لا يمكن معرفة الحديث الأصلي، فيسمى الحديث في هذه الحالة بالحديث «المدرج». وقد وردت بعض التعريف في الحديث المدرج منها:

١. قال الشهيد الثاني: «في المدرج وهو ما أدرج فيه كلام بعض الرواية فيُظن لذلك أنه منه، أي من الحديث، أو يكون عنده متنان باسنادين فيدرجهما في أحدهما، أي إحدى اسنادي الحديدين ويترك الآخر أو يسمع حديث واحد من جماعة مختلفين في سنته، بأن رواه بعضهم بسند ورواه غيره بغيره أو مختلفين في متنه مع اتفاقهم على سنته فيدرج روایتهم جميعاً على الإتفاق في المتن والسند ولا يذكر الاختلاف».<sup>٢</sup>

٢. قال العلامة السيد حسن الصدر: «الحديث المدرج وهو قسمان: مدرج المتن ومدرج الإسناد والأول: أن يقع في المتن كلام ليس منه، والإدراج في الإسناد: أن يذكر الرواية حديثاً ثم يتبعه كلاماً لنفسه أو لغيره، فيرويه من بعده متصلةً والحاصل ان اختلط كلام الرواية، فتوهم انه منه، فيقال للزائد مطلقاً مدرج وللحديث مدرج فيه. ٢. أو يكون المتن عنده الا طرفاً منه فإنه، عنده بإسناد آخر، فيرويه راو عنه تماماً بالإسناد الأول. ٣. ومنه أن يسمع الحديث من شيخه إلا طرفاً منه، فيسمعه عن شيخه بواسطة، فيرويه عنه تماماً بحذف الواسطة؛ أو نقل حديدين مختلفي الإسناد والمتن رواهما واحد وروي كل واحد

١. المصدر السابق، ج ٣، ص ٥٩ الرواية ٣٣٨٨

٢. الرعاية في علم الدرية، ص ١٠٤

منهما بسند على حدة، فيرويهما عنه بوحد من السندين فمدرج قبيح. ٤. وكذا الخبر الذي رواه جماعة عن المقصوم <sup>عليه السلام</sup> بألفاظ مختلفة، وروي عنهم بسند واحد، فيروي بذلك السندين عن الكل بمتن واحد ولا يذكر الاختلاف». <sup>١</sup>

ومع الأخذ بنظر الإعتبار التعاريف المذكورة يمكن أن يكون الحديث المدرج على أشكال مختلفة مثل:

١. أن يزيد الراوي في متن الحديث كلاماً له أو للآخرين، اعم من أن يكون الكلام للمقصوم <sup>عليه السلام</sup> أو غير المقصوم كتوضيح عبارة، أو تعليل، أو استشهاد و... بحيث يعدّ - ظاهراً - جزءاً من الحديث، ولا يمكن تمييز المتن الأصلي للحديث، وهذا القسم من أهمّ أقسام الحديث المدرج، وهو ما يعرف بالدرج في «المتن». وقد أشار العلامة السيد حسن الصدر والشهيد الثاني إلى هذا النوع باعتباره النوع الأول من الحديث المدرج.

ويمكن تشخيص الحديث الأصلي، إما عن طريق النص من الراوي، أو ورود الحديث الأصلي من طريق آخر خالٍ من الزيادة المدرجة، أو يكون معرفة ذلك عن طريق المتخصصين في هذا العلم؛ فمثلاً عبارة «ليلة الله مخلصاً» تعتبر من الزيادة المدرجة في الرواية التالية: «إن رجلاً سأله علي بن أبي طالب <sup>عليه السلام</sup> عن قيام الليل بالقراءة، فقال له: أبشر من صلى من الليل عشر ليلة الله مخلصاً ابتعاء ثواب الله...». <sup>٢</sup>

٢. أن يقوم الراوي بإحداث بعض التغييرات في سند الحديث، كأن يكون عنده متنان بإسنادين فينقلهما بسند واحد، أو يقوم بحذف موارد الاختلاف في السندين، ويذكرهما بسند مشترك، أو بسند آخر. وفي جميع هذه الموارد لا يمكن تشخيص السند الأول للحديث.

١. نهاية الدرية، ص ٢٩٤

٢. من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٤٧٥، الرواية ١٣٧٤، تعليق علي اكبر الغفاري في الهاشم.

ان الدرج في الحديث إذا حصل عن عمد فهو من الأعمال المحرّمة، ويعتبر نوعاً من أنواع التحريف، قال الشهيد الثاني: «وتعد كل واحد من الأقسام الثلاثة حرام». <sup>١</sup> وأهم أقسام الدرج هو الإدراج المتعلق بالمتن، والذي غالباً ما يحصل بطريقة غير عمديّة بقصد التوضيح والشرح، أو الاستشهاد، وعادة ما يقع في آخر الحديث، وليس في الوسط أو في البداية، ويكون هدف الراوي من ذلك توضيحاً معمّناً الحديث، ومثل هذه الزيادات لا يمكن تشخيصها - أحياناً - من قبل الرواة الذين يأتون بعده، لأنها (الزيادات) غالباً ما تكون دون علامات مخصوصة واضحة، فيظلّها من كلام المعصوم <sup>عليه السلام</sup>. أما إذا كانت الزيادات المدرجة في الحديث مشخصة بصورة واضحة، ولا يمكن الإشتباه بينهما وبين كلام المعصوم <sup>عليه السلام</sup> فإن مثل هذا الإدراج لا يكون له تأثير على الرواية.

والحديث المدرج يمكن تقسيمه إلى الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف، باعتبار حال الرواية وفيما يلي نذكر عدّة أمثلة على بعض الأحاديث المدرجة:

١. روى عن حماد بن عيسى أنه قال: قال لي أبو عبد الله يوماً: تحسن أن تصلي يا حماد؟ قال: قلت: يا سيد! أنا أحفظ كتاب حريز في الصلاة قال: فقال <sup>عليه السلام</sup>: لا عليك، قم فصل، قال: فقمت بين يديه متوجهاً إلى القبلة... ثم قال يا حماد: كذا صل ولا تلف ولا تعبث بيديك وأصابعك، ولا تبزق عن يمينك ولا يسارك ولا بين يديك.

والذى يبدو من الرواية ان عباره: «ولا تلف ولا تعبث...» إلى آخر الرواية من كلام الراوى، وليس من كلام المعصوم <sup>عليه السلام</sup>. <sup>٢</sup>

٢. وقال الصادق <sup>عليه السلام</sup>: لا يفوتك الصلاة من أراد الصلاة، ولا تفوتك صلاة النهار حتى تغيب الشمس، ولا صلاة الليل حتى يطلع الفجر، وذلك للمضطر والعليل والناسي.

١. الرعاية في علم الدراسة، ص ١٠٤

٢. من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٣٠٢، الرواية ٩١٥، تعليق علي اكبر الغفاری في الهاشمي

والظاهر ان العبارة: «وذلك للمضطـر والعلـيل والنـاسـي» من الكلام المدرج.<sup>١</sup>

٣. عن الـبـاقـر عـلـيـهـالـسـلامـ: ان الله عـزـوجـلـ خـلـقـ الشـهـوـةـ عـشـرـ أـجـزـاءـ تـسـعـةـ فـيـ الرـجـالـ وـوـاحـدـةـ فـيـ النـسـاءـ، وـذـلـكـ لـبـنـيـ هـاشـمـ وـشـيـعـتـهـمـ، وـفـيـ نـسـاءـ بـنـيـ أـمـيـةـ وـشـيـعـتـهـمـ الشـهـوـةـ عـشـرـ أـجـزـاءـ فـيـ النـسـاءـ تـسـعـةـ، وـفـيـ الرـجـالـ وـاـحـدـةـ.

فالعبارة: «وذلك لـبـنـيـ هـاشـمـ... إـلـىـ آخـرـ الـحـدـيـثـ» من الـزيـادـةـ المـدـرـجـ.<sup>٢</sup>

### تذكرة

إلى هنا تناولنا ستة عشر مصطلحاً حديثاً مشتركاً طبقاً للمقررات المصادق عليها، وهناك اصطلاحات أخرى مثل: المزید، المختلف، المعتبر، المقبول، المسلسل، المُشكّل، رواية الأكابر عن الأصغر، السابق واللاحق و... فمن اراد المزید من الإطلاع على هذه الاصطلاحات فعليه بمراجعة الكتب الحديثية المتخصصة في هذا المجال مثل: مقباس الهدایة في علم الدرایة للعلامة المامقانی، اصول الحديث وأحكامه، آية الله السبعاني، و....

١. المصدر السابق، ص ٣٥٥، الرواية ١٠٣٠، تعليق علي اكير الغفاری في الهاشم.

٢. المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٦٧، كتاب النکاح، باب النوادر، الرواية ٤٦٢٠

## النتيجة

الحديث المشهور: هو ما اشتهر عند المحدثين، وان نقله راو واحد في بعض الطبقات، بل وإن لم يكن له إسناد أصلًا، وهو يختلف عن الحديث المستفيض. أما الحديث الشاذ والنادر: فهو ما رواه الثقة، مخالفًا لما رواه المشهور ولم يكن له إلا إسناد واحد. أما «المصحّف»: فهو الذي حصل فيه تغيير في السند أو المتن، والمدرج هو ما ادخل في سنته أو متنه زيادة ليست منه.

## الأسئلة

١. عرّف الحديث المشهور واذكر أقسامه.
٢. عرّف الحديث الشاذ والنادر، وهل تقدم الرواية الشاذة على المشهورة فيما إذا كان رواتها أحفظ وأعدل أم لا؟
٣. عرّف الحديث المصحّف، وبين أقسامه مع ذكر مثال.
٤. عرّف الحديث المدرج عند الشهيد الثاني والسيد حسن الصدر.

## البحوث

١. اذكر بعض النماذج من الأحاديث المشهورة في المتن، وصنّفها حسب الأقسام الأربع للحديث (الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف)، بعد مناقشة السند.
٢. اذكر الروايات الشاذة في نظر الشيخ الطوسي في التهذيب والاستبصار، وما هي درجتها من حيث الصحة، الحسن، التوثيق والضعف، وبين محتواها والمواضيع التي تناولتها.
٣. اذكر عشرة موارد من التصحيفات في السند في كتاب معجم رجال الحديث، وموردين من التصحيفات في «المتن» عند الشيخ الطوسي.
٤. اذكر بعض الأمثلة من الإدراج في المتن، والتي ذكرها العلامة علي أكبر الغفاري في هامش من لا يحضره الفقيه.

### المصادر

١. مرآة العقول، محمد باقر المجلسي؛
٢. التهذيب، الشيخ الطوسي؛
٣. الإستبصار، الشيخ الطوسي؛
٤. من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق؛
٥. معجم رجال الحديث، آية الله الخوئي.



## ١٠

### تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المختصة ١

الخبر الواحد من حيث الأوصاف المتعلقة بالسند والمتن له اصطلاحات مشتركة بين الصحيح، الحسن، المؤوث والضعيف، كما مر في الدرس السادس، وأوصاف مختصة بالحديث الضعيف، والتي سوف تتناولها في هذا الدرس والدرس الحادي عشر والثاني عشر، وهي تشمل المصطلحات التالية: المقطوع، المنقطع، المعرض، المرسل، الموقوف، المضمر، المتروك، المنكر، المدلّس، المهمل، المجهول، المعلّل، المضطرب، المقلوب، الموضوع والمردود.

#### المقطوع

إذا لم تكن الرواية متصلة بالمعصوم عليه السلام، ولم تكن منقولة عن الصحابة أو المعصومين عليهم السلام فيسمى الحديث حينئذ «المقطوع»، أي إن سند الرواية موقوف على التابع، ولم يتصل بالمعصوم عليه السلام. وهناك بعض التعاريف المذكورة في هذا الباب:

١. قال الشهيد الثاني: «في المقطوع وهو ما جاء عن التابعين ومن في حكمهم وهو تابع مصاحب الإمام أيضاً فإنه في معنى التابع لصاحب النبي عليه السلام عندنا فإن أقوالهم أي أقوال

التابعين وأفعالهم موقوف عليهم... وهو مغایر للموقف بالمعنى الأول؛ لأن ذلك يسوق على مصاحب المعصوم وهذا على التابعي».١

٢. قال العلامة المامقاني: «وهو الموقف على التابعي ومن في حكمه وهو تابع مصاحب النبي ﷺ أو الإمام علیہ السلام قوله أو فعلًا».٢

وطبقاً للتعاريف المذكورة فإن كل ما يقله تابع النبي ﷺ، أو بقية المعصومين علیہم السلام والتي يدلّ ظاهرها على أنها رواية من الروايات ولم تُسند إلى الصحابة أو المعصومين علیہم السلام، فهي مقطوعة، وقد ذكر بعض المحدثين تعريفاً آخرأً للمقطوع كالعلامة السيد حسن الصدر - وإن كان غير متداول بين المحدثين - فالحديث المقطوع عنده هو الحديث الذي يكون بعض رواته مجهولين، أو غير متصل بالمعصوم فقال: «المقطوع فقد قال المحقق الثاني الكركي في رسالة «كاشفة الحال عن أمر الاستدلال»: ومنها شيء سُئي المقطوع وهو ما كان بعض رواته مجهولاً أو كان غير معلوم الإتصال بالمعصوم علیہ السلام انتهى.

وفي إصطلاح العامة على ما حکاه والد المصتف هو: المروي عن التابعين قوله لهم أو فعلًا».٣

وطبقاً لهذا التعريف يكون المقطوع هو كل رواية غير متصلة السند بالمعصوم علیہ السلام، أو كان بعض رواتها مجهولين. والحديث المقطوع من الأحاديث الضعيفة من جهة عدم إتصال السند بالمعصوم؛ لانه أشبه بحديث التابعين منه إلى قول المعصوم علیہ السلام، إلا إذا ثبت كونه من كلام المعصوم من خلال القرائن قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص: «وكيف كان معناه، فليس بحجة، اذ حجّة في قول من وقف عليه، من حيث هو قوله، كما لا يخفى».٤

١. الرعاية في علم الدرية، ص ١٣٥

٢. مقباس الهدایة، ج ١، ص ٣٣٠

٤. الرعاية في علم الدرية، ص ١٣٥

٣. نهاية الدرية، ص ١٩٨

هذا، وتعتبر أقوال التابعين في التفسير والفقه من الأحاديث المقطوعة. وفيما يلي نماذج من هذه الأقوال:

١. محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن ابن أذينة في النساء إذا كان لهن ولد أعطين من الرابع.<sup>١</sup>

قال المقدس الأربيلي في هذه الرواية: «وانت تعلم إن العمدة في ذلك رواية ابن أذينة وهي كما ترى ليست بصحيبة ولا صريحة، بل ولا ظاهرة في تمام المطلوب لكونها مقطوعة، بل ظاهرها إنه فتواه حيث ما أنسد إلى أحد ولا بظاهر ولا بمضمر». <sup>٢</sup>

٢. عن السدي في تفسير الآية الشريفة: «...أَبْتِغَاءُ الْفِتْنَةِ...» قال: المراد بالفتنة هاهنا الكفر.<sup>٣</sup>

٣. عن مجاهد في تفسير الآية: «...وَيَمْحَقَ الْكُفَّارِينَ» قال: ينقضهم.<sup>٤</sup>

٤. عن عكرمة في تفسير الآية «...وَلَا إِلَيْنَا سَايِّقُ الْتَّهَارِ...»، قال: لا يجتمع ليلان ليس بينهما يوم بل تتعاقبان كما قدره الله تعالى.<sup>٥</sup>

٥. عن الحسن في تفسير الآية «...إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشَخَّصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ»، قال: تشخيص أبصارهم إلى إجابة الداعي حين يدعوهם.<sup>٦</sup>

## المنقطع

إذا ما حذف راو واحد من وسط السلسلة فيسمى الحديث حينئذ بالـ«المنقطع» قال الشيخ البهائي: «أو سقط من وسطها واحد فمقطوع». <sup>٧</sup> وقد وردت تعاريف أخرى في المنقطع، فذهب الشهيد الثاني والعلامة المامقاني إلى أن المنقطع يرادف المقطوع؛

١. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣٠١، الحديث ٣٦

٢. مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، كتاب الميراث، الفصل الرابع، ج ١١، ص ٤٤٤

٣. مجمع البيان، ج ٢، ص ٢٤٠، الآية السابعة من سورة آل عمران

٤. المصدر السابق، ص ٤٠١، الآية ١٤١ من سورة آل عمران

٥. المصدر السابق، ج ٨، ص ٢٧٤، الآية ٤٠ من سورة يس

٦. المصدر السابق، ج ٦، ص ٨٨، الآية ٤٢ من سورة إبراهيم ٧. الوجيزة في علم الדרاية، ص ٤

قال الشهيد الثاني: «في المقطوع وهو ما جاء عن التابعي... ويقال له المنقطع». <sup>١</sup> قال العلامة المامقاني: «ويقال له المقطوع المنقطع أيضاً وهي بمعنى»، <sup>٢</sup> وذهب البعض (والد الشيخ البهائي) إلى أن المنقطع «هو ما حذف من وسط إسناده راوي واحد أو أكثر». قال السيد حسن الصدر: «وهو ما حذف من وسط إسناده وخصّه المصنف بالواحد قال: أو من وسطها واحد فمقطوع وعمّم والده لما كان الساقط أكثر». <sup>٣</sup> وهناك من اعتبر الحديث المنقطع أعم، فكل نوع من أنواع القطع سواء كان الساقط واحداً أو أكثر، سواء كان القطع في البداية أو في الوسط أو في نهاية السنّد يُسمى «مقطوعاً»، قال السيد حسن الصدر: «المنقطع قوله إطلاق بالمعنى الأعم: وهو ما لم يتصل إسناده إلى المعصوم <sup>عليه السلام</sup>، سواء كان الإنقطاع من الأول، أو من الوسط، أو من الآخر، واحداً كان الساقط أو أكثر... وإطلاق بالمعنى الأخص: وهو ما حذف من وسط إسناده». <sup>٤</sup>

والظاهر أن التعريف الأول هو انساب التعاريف، أي ما سقط من وسط إسناده، نفر واحد، حتى يمكن التمييز بينه وبين المصطلحات الأخرى مثل: المعرض، المرسل، الموقف، المعلق والمقطوع قال العلامة السبحاني: «فالمنقطع بالمعنى الأخص أعم من أن يكون المذوق واحد أو أكثر عند والد بهاء الدين العاملی، ولكنه عند ولده يختص بما إذا كان المذوق واحداً ولعله الأولي حتى يتميز عن المعرض». <sup>٥</sup>

والإنقطاع في وسط السنّد قد يكون ظاهراً، وقد يكون خفياً، والثاني لا يمكن معرفته إلا من خلال علماء الرجال المختصين بهذا الفن، والعارفين بطبقات الحديث؛ لأنه يعتبر نوعاً من أنواع التدليس. قال السيد حسن الصدر: «ثم الإنقطاع ظاهر وخفى والأول كما لو علم عدم لقاء الراوي. أو عدم إتحاد عصرهما والخفى لا يدركه إلا المتضلع في الفن». <sup>٦</sup>

١. الرعاية في علم الدراسة، ص ١٣٥

٢. مقباس الهدایة في علم الدراسة، ج ١، ص ٣٣١      ٣. نهاية الدراسة، ص ١٩٦

٤. المصدر السابق، ص ١٩٦      ٥. أصول الحديث وحكماته في علم الدراسة، ص ٩٢

٦. نهاية الدراسة، ص ١٩٧

ويعتبر الحديث المنقطع من أقسام الضعيف، من جهة عدم إتصال السنن بالمعصوم عليه السلام، وقد أشار آية الله الخوئي إلى بعض موارد إنقطاع السنن ضمن كلامه عن طبقات الرجال فقال: «وَقَعَتْ رِوَايَةُ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ زِرَارَةَ فِي إِسْنَادِ جَمْلَةٍ مِّنَ الرِّوَايَاتِ جَمِيعُهَا مَحْرَفَةٌ لِعدَمِ ثَبُوتِ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ زِرَارَةَ بِلَا وَاسْطَةً».<sup>١</sup>

### نماذج من الروايات المنقطعة

١. أخبرني الشيخ عليه السلام عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن زرار قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: الركعتان اللتان قبل الغداة أين موضعهما؟ فقال: قبل طلوع الفجر فإذا طلع الفجر فقد دخل وقت الغداة.<sup>٢</sup>
  ٢. عن محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن زرار قال: قال أبو جعفر عليه السلام: ليس في يوم الفطر والأضحى أذان ولا إقامة...<sup>٣</sup>.
  ٣. علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن زرار قال: كنت جالساً عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل عليه رجل ومعه ابن له، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: ما تجارة ابنك؟ فقال: التخشن؛ فقال أبو عبد الله: لا تشترين شيئاً ولا عيناً.<sup>٤</sup>
- وقد جاء في الهاشم عن الأستاذ الغفارى: «والظاهر ان الواسطة سقط من النسخ  
لعدم رواية ابن أبي عمير عن زرار بلا واسطة».<sup>٥</sup>

### المعرض

إذا ما حذف من وسط الإسناد راويان أو أكثر فهو «المعرض»، قال الشيخ البهائى: «أو

- 
١. معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٢٤٨
  ٢. الإستبصار فيما اختلف من الاخبار، ج ١، ص ٢٨٢، الرواية ٢٧، كتاب الصلاة، الباب ١٥٥
  ٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٩، الرواية ٢٧٦ في صلاة العيدين
  ٤. الفروع من الكافي، ج ٥، ص ٢١٢، كتاب المعيشة، باب شراء الرقيق، الرواية ١٤
  ٥. المصدر السابق، الهاشم

سقط من وسطها أكثر فمعرضل». <sup>١</sup> واختلف المحدثون في تعريف الحديث المعرضل كما حصل ذلك في الحديث المقطوع. فالشهيد الثاني يرى أن المعرضل: هو ما حذف منه أكثر من راوين، ولم يقيّد الحذف بأن يكون من وسط السنن قال: «ومعرضل باسقاط أكثر من واحد... ومثاله، يروى تابع التابع أو من دونه قائلاً فيه: قال رسول الله ﷺ»، <sup>٢</sup> ويعتقد أيضاً (الشهيد الثاني) بأن المعرضل من أقسام المرسل، ولم يعتبره إصطلاحاً مستقلاً، <sup>٣</sup> وعلى هذا الأساس فإن المعرضل: هو ما سقط منه راوين أو أكثر، سواء كان ذلك في بداية السنن أو في وسطه أو في منتهائه.

قال العلامة المامقاني: «المعرضل... وقد فسروه بأنه الحديث الذي حذف من سنته إثنان فأكثر فلو حُذف أقل من الإثنين لم يكن من المعرضل، بل إن كان من أوله كان من أقسام المعلق، وإن كان من آخره كان من أقسام المرسل. فالمعرضل مقابل المعلق وأخص من المرسل». <sup>٤</sup>

ويعتبر الحديث المعرضل من أقسام الحديث الضعيف بسبب عدم الاتصال، ولا يكون معتبراً إلا إذا ثبت الاتصال بالمعصوم عن طريق القرائن. والظاهر إن اصطلاح «المعرضل» ليس شائعاً بين الفقهاء والمحدثين كما ورد في عبارة الشهيد إنه من أقسام المرسل.

### المرسل

إذا ما حُذف بعض الرواية في نهاية السنن، سواء كان المحذوف واحداً أو أكثر، أو جميع الرواية فيقال للحديث حينئذ «المرسل»، وقد لا يذكر الراوي في نهاية السلسلة ويذكر بدله عبارة «بعض أصحابنا» و... أو قد يحذف عدة رواية في وسط السنن، ومن هذه الجهة فإن الحديث المرسل يشمل المعرضل أيضاً.

١. الوجيزة في علم الدراسة، ص ٤

٢. الرعاية في علم الدراسة، ص ١٣٧

٣. المصدر السابق

٤. مقباس الهدایة، ج ١، ص ٢٣٥

وقد وردت بعض التعريف في المرسل، منها:

١. قال الشهيد الثاني: «وهو ما رواه عن المقصوم<sup>بِعَلَّةٍ</sup> من لم يدركه، والمراد بالإدراك هنا: التلاقي في ذلك الحديث المحدث عنه، بأن رواه عنه بواسطة، وإن ادركه بمعنى: إجتماعه معه، ونحوه؛ وبهذا المعنى يتحقق إرسال الصحابة عن النبي<sup>بِعَلَّةٍ</sup> بأن يروي الحديث

عنه<sup>بِعَلَّةٍ</sup> بواسطة صحابي آخر».١

٢. قال السيد حسن الصدر: «المرسل على صيغة المجهول من الإرسال بمعنى الإطلاق، كما يقال: ناقة مرسلة؛ لأن الراوي لا يقيده براو، وهو ما رواه عن المقصوم<sup>بِعَلَّةٍ</sup> من لم يدركه في ذلك، وإن أدركه في غير ذلك واجتمع معه، فان رواه عنه حينئذ بغير بواسطة أو بواسطة سقطت من السلسلة من آخرها كذلك واحداً كان الساقط أو أكثر أو كلها، عن عمد أو سهو أو نسيان فمرسل على المشهور».٢

والظاهر من التعريف المذكورة إن كل نوع من أنواع الحذف في سلسلة السندي، سواء كان عمدياً، أو سهرياً يوجب إرسال الحديث، ولذلك فان الحديث المرسل - في هذه الحالة - يكون شاملاً للحديث الموقوف، المعلق، المعرض... في حين ان المرسل طبقاً لتعريف الشيخ البهائي يتحقق فيما إذا حصل القطع في آخر السندي بصورة تصاعدية، أو سقطت جميع سلسلة السندي.

أما بالنسبة إلى حجية المراسيل فهناك أقوال مختلفة في هذا المجال، فقد ذهب البعض إلى عدم حجية المراسيل مطلقاً كالشهيد الثاني الذي يقول: «المرسل ليس بحجية مطلقاً سواء أرسله الصحابي أم غيره، سواء سقط منه واحداً أم أكثر، سواء كان المرسل جليلاً أم لا؛ في الأصح من الأقوال للأصوليين والمحدثين؛ وذلك للجهل بحال المحذوف، فيحتمل، كونه ضعيفاً».٣ في حين ذهب آخرون إلى حجية مراسيل الثقات

٢. نهاية الدراسة، ص ١٨٩

١. الرعاية في علم الدراسة، ص ١٣٦

٣. الرعاية في علم الدراسة، ص ١٣٧

والعدول قال المامقاني: «انه وقع الاختلاف في حجية المراسيل على قولين: أحدهما: الحجية والقبول مطلقاً إذا كان المرسل ثقة... وهو المحكي عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ووالده من أصحابنا...»<sup>١</sup>، وعلى كلا القولين فإن مراسيل ابن أبي عمير سوف تكون مقبولة باعتباره لا ينقل إلا عن الثقات<sup>٢</sup> وقد رفض بعض الرجالين أمثال السيد الخوئي هذا القول، فلم يقبل مثل هذه المراسيل فقال: «ومما قيل أيضاً بشبته في التوثيقات العامة أو الحسن: هو رواية صفوان، أو ابن أبي عمير أو أحمد بن محمد بن أبي نصر... فقد قيل انهم لا يروون إلا عن ثقة، وعليه فيؤخذ بمراسيلهم ومسانيدهم، وإن كانت الواسطة مجھولاً أو مھملاً. أقول الأصل في هذه الدعوى هو الشیخ... ولكن هذه الدعوى باطلة، فإنها اجتہاد من الشیخ».٣

### نماذج من الأحاديث المرسلة

١. محمد بن الحسين وعلي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن محمد ابن الوليد شباب الصيرفي، عن أبيان بن عثمان، عن أبي عبد الله ع قال: لما حضرت رسول الله ع الوفاة...٤
٢. عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن عدة من أصحابنا، عن أبيان بن عثمان، عن الفضل بن عبد الملك، عن أبي عبد الله ع قال: سأله عن رجل لم يكن له مال فحج به انس من أصحابه أقضى حجة الإسلام؟ قال: نعم.<sup>٥</sup>
٣. أحمد، عن أبي محمد العجال، عن داود بن أبي يزيد، عن ذكره، عن أبي عبد الله ع قال: الحاج لا يزال عليه نور الحج ما لم يلّم بذنب.<sup>٦</sup>
٤. محمد بن الحسن عن سهل بن زياد عن حمزة بن محمد قال: كتب إلى أبي الحسن ع

٢. المصدر السابق، ص ٣٥

١. مقباس الهدایة، ج ١، ص ٣٤١

٣. معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٦٣

٤. مرآة العقول، ج ٣، ص ٤٨، الرواية ٩

٥. المصدر السابق، ج ١٧، ص ١٥٩، الرواية ٢

٦. المصدر السابق، ص ١٢٦، الرواية ١١

أسئلته عن الجسم والصورة فكتب: سبحان من ليس كمثله شيء لا جسم ولا صورة.<sup>١</sup>

٥. عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن ذكره، عن أبي عبد الله عليهما السلام قال: ما من مؤمن يقارب في يومه وليلته أربعين كبيرة، فيقول وهو نادم: أستغفر لله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم...<sup>٢</sup>.

٦. وقال عليهما السلام: لكل شيء ظهور وظهور الفم، السواك.<sup>٣</sup>

٧. قال رسول الله عليهما السلام: من كثر صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار.<sup>٤</sup>

## الموقف

إذا روي الحديث عن مصاحب المعصوم دون أن يتصل سند الحديث بالمعصوم عليهما السلام فيسمى الحديث حينئذ «موقوفاً» سواء كانت سلسلة السند متصلة قبل الصحابي، أم منقطعة، سواء كان ما ينقله الصحابي قوله، أو فعله، أو تقريراً. ويسمى الرواذي الذي ينقل عنه الحديث «موقوف عليه» وهناك بعض التعاريف للحديث الموقف.

قال الشهيد الثاني: «فإن أخذ مطلقاً، فهو ما روي عن مصاحب المعصوم عليهما السلام، من نبي أو إمام؛ من قول أو فعل أو غيرهما، متصلةً كان مع ذلك سنته أم منقطعاً». <sup>٥</sup> وإذا ذكر الحديث الموقف بصورة مطلقة، فالمراد به هو المعنى المذكور نفسه. وقد يستخدم هذا الإصطلاح مقيداً مثل: «وقفة فلان على فلان»، فالوقف هنا على غير مصاحب المعصوم عليهما السلام، أي يشمل الطبقات المتأخرة عن المعصوم عليهما السلام. والحديث الموقف يعتبر من الأحاديث الضعيفة من جهة عدم اتصال السند بالمعصوم عليهما السلام، كما هو الحال في أكثر أقوال الصحابة في التفسير غير المرفوعة إلى المعصوم عليهما السلام، وإن كان هناك

١. المصدر السابق، ج ٢، ص ٢، الرواية ٢

٢. المصدر السابق، ج ١١، ص ٣٠٩، الرواية ٧

٣. من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٥٣، باب السواك، الرواية ١١٦

٤. المصدر السابق، ج ١، ص ٤٧٤، الرواية ١٣٧٠

٥. الرعائية في علم الريادة، ص ١٣٢

احتمال بأن يكون قوله هو قول المعصوم نفسه؛ قال العلامة المامقاني: «فالأكثر على أن الموقوف ليس بحجة وإن صح سنته، لأن مرجعه إلى قول من وقف عليه قوله ليس بحجة، وقيل بحجيته مع صحة السند لإفادته الظن الموجب للقطع».<sup>١</sup>

### نماذج من الأحاديث الموقوفة

١. عن ابن عباس في معنى الآية الشريفة: «...وَيَتَلَوُ شَاهِدٌ مِّنْهُ...» قال: الشاهد جبرائيل يتلو القرآن على النبي.<sup>٢</sup>

٢. عن ابن مسعود في معنى الآية الشريفة: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَاتِلًا لِّلَّهِ حَنِيفًا...» قال: أي مطيناً له دائمًا على عبادته.<sup>٣</sup>

وذهب الشهيد الثاني إلى أنَّ كلام الصحابة في كيفية أعمالهم وسلوكهم يعتبر من الأحاديث الموقوفة فقال: «وقوله - أي قول الصاحبي - كنا نفعل كذا أو نقول كذا ونحوه، ان اطلقه فلم يقيده بزمان، أو قيده ولكن لم يضفه إلى زمانه ﷺ، «فموقوف»؛ لأن ذلك لا يستلزم اطلاق النبي ﷺ عليه، ولا أمره به، بل هو أعم، فلا يكون مرفوعاً على الأصح، وفيه قول نادر إنه مرفوع».<sup>٤</sup>

١. مقباس الهدایة، ج ١، ص ٣٢١

٢. مجمع البيان، ج ٥، ص ٢٥٥، تفسير الآية ١٧ من سورة هود

٣. المصدر السابق، ج ٦، ص ٢٠٨، تفسير الآية ١٢٠ من سورة النحل

٤. الرعاية في علم الدرایة، ص ١٣٣

### النتيجة

الحديث المقطوع: هي الرواية المنسوبة عن مصاحب المعصوم عليه السلام. أما المقطوع: فهو الحديث الذي سقط من وسط إسناده راوٍ واحد، والحديث المعرض يطلق على الحديث الذي سقط من وسط إسناده روایان أو أكثر. ويطلق الحديث المرسل على الرواية التي سقط من نهاية إسنادها نفر واحد أو أكثر. أما الحديث الموقوف فهي الرواية المروية عن مصاحب المعصوم عليه السلام.

### الأسئلة

١. عَرَفَ الْحَدِيثَ الْمُقْطُوعَ، وَمَا هُوَ فَرْقُ بَيْنِهِ وَبَيْنِ الْمُنْقَطِعِ؟
٢. عَرَفَ الْحَدِيثَ الْمُعَضَّلَ وَبَيْنِ الْفَرْقِ بَيْنِهِ وَبَيْنِ الْحَدِيثِ الْمُنْقَطِعِ.
٣. عَرَفَ الْحَدِيثَ الْمَرْسَلَ، وَأَذْكُرَ الْأَقْوَالَ فِي مُورَدِ حَجَّيْتِهِ.
٤. عَرَفَ الْحَدِيثَ الْمُوْقَوْفَ، وَبَيْنِ أَخْتِلَافِهِ مَعَ الْمُقْطُوعِ وَالْمُعَضَّلِ.

### البحوث

١. اذكر عشرة موارد من الروايات المقطوعة بالاستعانة بالبحث الروائي والتفسيري في كتاب مجمع البيان.
٢. كم هي عدد الروايات التي رواها ابن أبي عمر عن زراره بواسطة أو بدون واسطة في الكتب الأربعية، اذكر خمسة موارد منها.
٣. بالاستعانة بأحد مجلدات كتاب معجم رجال الحديث إبحث موضوع «اختلاف الكتب»، وفي حالة وجود انقطاع في سند بعض الروايات اذكر الزاوي المحفوظ.
٤. اذكر الروايات المرسلة في إحدى مجلدات مرآة العقول.
٥. اذكر أقوال الصحابة (الأحاديث الموقوفة) التي وردت في ذيل أحد سور القرآن في تفسير مجمع البيان.

### المصادر

١. مجمع البيان، العلامة الطبرسي؛
٢. الكافي، الشيخ الكليني؛
٣. الإستبصار، الشيخ الطوسي؛
٤. التهذيب، الشيخ الطوسي؛
٥. من لا يحضره الفقيه، الشيخ الطوسي؛
٦. معجم رجال الحديث، آية الله الخوئي؛
٧. مرآة العقول، العلامة المجلسي.

## ١١

### تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف

#### المصطلحات المختصة ٢

##### المضمر

إذا لم يذكر الراوي اسم المعصوم عليه السلام في نهاية السند ونقل الحديث بالضمير، بحيث لا يمكن معرفة مصدر الحديث هل هو من المعصوم عليه السلام أو الصحابي فيسمى الحديث حينئذ بالحديث «المضمر»، كأن يقول الراوي: سأله أو سمعته يقول، أو قلت له، أو عنه يقول: أو عنه و....

وقد ذكر العلماء بعض التعاريف في معنى المضمر، منها:

١. قال الشيخ البهائي: «ومطوي ذكر المعصوم عليه السلام، مضمر».١
٢. قال العلامة السيد حسن الصدر: «المضمر ومنها مطوي ذكر المعصوم عليه السلام مع عدم ذكر ما يدلّ على انه هو المراد، مضمر في الاصطلاح مثل أن يقول الصحابي أو أحد أصحاب الأئمة عليهم السلام سأله عن كذا وأمرني بكذا ونحو ذلك؛ وهذا النوع من الحديث غير معروف عند الجمهور، واستعمله أصحابنا للتفية. وقال والد المصنف وهو مضعف للحديث؛

١. الوجيزة في علم الdrایة، ص ٤

لاحتمال أن يكون المراد غير الإمام عليه السلام». <sup>١</sup>

وطبقاً لهذه التعريف، فالحديث الذي لا يعرف مصدره هل هو الإمام أو الصحابي يسمى حديثاً «مضمراً». أما إذا عُرف مرجع الضمير من خلال القرائن، كما إذا جاء الحديث بصيغة عنه عليه السلام، أو سأله عليه السلام، حتى وإن لم يرد اسم الإمام، فلا تسمى الرواية في هذه الحالة «مضمرة». إن سبب الإضمار - يختص هذا الاصطلاح بالشيعة فقط - غالباً ما يكون «التقية»، حيث أن الراوي لا يريد الكشف عن اسم المعصوم عليه السلام، وربما يحدث الإضمار نتيجة للقطع في الرواية؛ لأن الراوي يكتفي بذكر اسم المعصوم عليه السلام في بداية الحديث ثم يشير إليه بالضمير في المراحل التالية، وبعد تقطيع الرواية، وتبعاً لجزاء الحديث لا يعلم مرجع الضمير، وهل هو الإمام عليه السلام أو يعود لشخص آخر. وفي بعض الموارد يكون سبب الإضمار؛ لأن الراوي يجد عدم ضرورة لذكر اسم الإمام عليه السلام، أو لأجل الاختصار، فمثلاً يذكر الراوي اسم الإمام في الرواية السابقة بصورة كاملة، ثم يستغني عن ذكر الاسم في الروايات التي تأتي بعدها. وعلى كل حال فإذا عرف اسم الإمام عليه السلام بواسطة القرائن تخرج الرواية عن حد الإضمار، وتكون معتبرة، **وإلا فهو من الروايات الضعيفة.**

### نماذج من الروايات المضمرة

١. محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن إبراهيم بن مهزيار قال: سأله عن الصلاة في جرموق، وأتيته بجرموق فبعثت به إليه، فقال: يصلّى فيه.<sup>٢</sup>
٢. علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: قلت له: رجل مرض فترك النافلة؟ فقال: يا محمد ليست بفريضة، إن قضاها فهو خير يفعله، وإن لم يفعل فلا شيء عليه.<sup>٣</sup>

١. نهاية الدراسة، ص ٢٠٦

٢. الفروع من الكافي، ج ٣، ص ٤٠٤، كتاب الصلاة، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه، الرواية ٣٢

٣. المصدر السابق، ج ٣، ص ٤١٢، كتاب الصلاة، باب صلاة المغمى عليه، الرواية ٥

٣. علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن إبراهيم بن مهزم، عن الحكم بن سالم قال: دخل قوم فوعظهم ثم قال: ما منكم من أحد إلا وقد عاين الجنة وما فيها وعاين النار وما فيها ان كنتم تصدقون بالكتاب.<sup>١</sup>

٤. عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، رفعه قال: يقول بعد العشرين: اللهم يبدك مقادير الليل والنهار، ومقادير الدنيا والآخرة... اللهم بارك لي في ديني ودنياي، وفي جسدي، وأهلي ولدي...<sup>٢</sup>

والأمر نفسه يجري في الروايات<sup>٤، ٥</sup>، في الكافي، كتاب الدعاء، باب الدعاء في إدبارة الصلاة، بالإضافة إلى ذلك فإن آية الله الخوئي أشار إلى بعض الموارد في كتاب معجم رجال الحديث، ص ٨٩.

أما إذا لم يذكر اسم الراوي في الحديث، ولكن علم من خلال القرائن أنّ الرواية صادرة من المعصوم قطعاً فلا يكون الحديث من الأحاديث المضمرة - كما ذكرنا هذا المعنى سابقاً - كما هو الحال في الرواية التالية: «عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن حماد عن ربيعى، عن فضيل عن أحد هماليجى قال سمعته عليه السلام يقول: «أكثروا من التهليل والتکبير فإنه أحب إلى الله عز وجل من التهليل والتکبير».<sup>٣</sup>

وهناك آراء مختلفة في مورد قبول الروايات المضمرة، أو عدم قبولها فالمشهور هو عدم حجية الرواية المضمرة لعدم معرفة مصدر الرواية، إلا إذا رويت عن بعض الصحابة الذين لا يمكن أن ينقلوا إلا عن المعصوم عليهما السلام مثل: زرارة، ومحمد بن مسلم. قال العلامة المامقاني في هذا المجال: «المضرر وهو ما يطوى فيه ذكر المعصوم... وهو كسابقيه في عدم الحجية، لاحتمال أن لا يكون المراد بالضمير هو المعصوم عليهما السلام، نعم لو علم

١. الاصول من الكافي، ج ٢، ص ٤٥٧، كتاب الایمان والکفر، باب محاسبة العمل، الرواية ١٦

٢. المصدر السابق، ص ٥٤٥، كتاب الدعاء في ادبارة الصلاة، الرواية ٣

٣. المصدر السابق، ص ٥٠٦، باب التسبیح

كون المراد به الإمام عليه السلام بأن سبق ذكره في الفقرة الأولى... خرج ذلك عن عنوان الإضمار القادر، وذلك متأكّد يقطع به المستتبع في مضمرات سماعة، وعلي بن جعفر وغيرهما، بل قال بعض المحققين النوري: إن الإضمار أن كان من مثل زرارة ومحمد بن مسلم و... وأخراً بعدهما من الأجلاء فالظاهر حجّيته، بل الظاهر أن مطلق الموقتين من أصحابنا كذلك، لأن ظاهر حال أصحاب الأئمة عليهم السلام أنّهم لا يسألون إلا عنهم».<sup>١</sup>

وذهب المجلسي إلى أنّ مضمرات محمد بن مسلم و... ليست من الأحاديث الضعيفة، بل تعتبر من الصحيح، أو الحسان،<sup>٢</sup> وكذلك آية الله الخوئي لم يعتبر مضمرات زرارة مضرّاً باعتبار الرواية؛ لأنّه يرى أن زرارة لا يروي إلا من المعصوم عليه السلام غایة الأمر أنه لا يعرف شخص المعصوم التي تُقلّت عنه الرواية هل هو الإمام الباقر عليه السلام أو الصادق عليه السلام? ومثل هذا الأمر لا يقدح باعتبار الرواية.<sup>٣</sup> والفرق بين المضمّر والموقوف هو أن الثاني لا يناسب إلى شخص آخر على خلاف الرواية المضمّرة.

### المتروك

إذا تُقلّت الرواية عنهم يُتهم بالكذب، ولا تعرف إلا من جهته، فيسمى الحديث حينئذ «المتروك»، وهذا الأمر يشمل الحديث الذي ينقل عنهم يُتهم بالكذب في كلامه أيضاً، وإن لم يثبت كذبه في الحديث، بل ربما يكون صادقاً في نقل الحديث، أو الرواية التي تُقلّ عن مرتكب الفسق الظاهري في القول أو العمل، فان مثل هذه الرواية تعتبر من الروايات الضعيفة، وإن كان بعضها من الأقسام المشتركة لا المختصة.<sup>٤</sup>

وقد وردت بعض التعريف للحديث المتروك منها:

١. قال العالمة المامقاني: «وهو ما يرويه من يُتهم بالكذب، ولا يُعرف ذلك الحديث

١. مقباس الهدایة، ج ١، ص ٣٣٣

٢. راجع: مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣٣٨.

٣. مستدرك مقباس الهدایة، ج ٥، ص ٣٤٧

٤. راجع: مقباس الهدایة، ج ١، ص ٣١٥، اعتبر العالمة المامقاني إن هذا النوع من الأقسام المشتركة.

إلا من جهته... وكذا من عرف بالكذب في كلامه، وان لم يظهر منه وقوعه في الحديث».<sup>١</sup>

٢. قال العلامة السبحاني: «المتروك ما يرويه من يتهم بالكذب، ولا يعرف ذلك

الحديث إلا من جهته ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة».<sup>٢</sup>

وهذا الاصطلاح (المتروك) لم يكن شائعاً بين المحدثين القدماء، وقد عُدّ من الأحاديث الضعيفة، وان كان له سابقة طويلة عند أهل السنة، فالحديث المتروك يعتبر من أقسام الضعيف إلا إذا احتُفَّ ببعض القرائن التي تدل على صدوره من المعصوم ﷺ. والروايات التالية تعتبر من أقسام الأحاديث المتروكة، وذلك بسبب اتهام «محمد بن سنان»:

١. محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن سهل، عن محمد بن سنان، عن اسحق بن عمار قال: قلت لابي عبد الله ﷺ: الرجل يكون عليه اليمين فيحلفه غريمه باليمان المغلظة أن لا يخرج من البلد إلا يعلمه فقال: لا يخرج حتى يعلمه، قلت: إنْ أعلمه لم يدعه؟ قال: إنْ كان علمه ضرراً عليه وعلى عياله فليخرج ولا شيء عليه.<sup>٣</sup>

٢. علي بن الحسين، عن أحمد بن ادريس، عن محمد بن سنان عن أحمد بن النضر عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي عبد الله جعفر ﷺ قال: قلت له: أرأيت ان فاتتني تكبيرة أو أكثر؟ قال: تقضي ما فاتك، قلت استقبل القبلة؟ قال: بلى، وأنت تتبع الجنائز...<sup>٤</sup>.

### المنكر (المردود)

إذا كان بعض رواية الحديث أو كلهم، غير موثقين، ولم يكن للرواية إلا استناد واحد، وكانت في مقابل الرواية المعروفة، فيسمى الحديث حينئذ «المنكر» المردود، والتي تكون في مقابل الرواية المعروفة.

١. المصدر السابق ٨٣

٢. الفروع من الكافي، ج ٧، ص ٤٦٢، كتاب اليمان، باب النوادر، الرواية ١٠

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢٥، كتاب الصلاة، الصلاة على الأموات، الرواية ١٠١٢

وقد ذكرت بعض التعريف في معنى المنكر، منها:

١. قال العلامة السيد حسن الصدر: «... ويدل التقييد بالثقة، ان روایة غير الثقة لو كانت مخالفة لما رواه الناس لا تسمى شاذة، بل تكون منكرة». <sup>١</sup>
٢. قال الشهید الثاني: «لو كان راوي الشاذ المخالف لغيره غير ثقة فحديثه منكر ومردود لجمعه بين الشذوذ وعدم الثقة ويقال لمقابله المعروف». <sup>٢</sup>
٣. قال العلامة المامقاني: «وهو ما رواه غير الثقة مخالفًا لما رواه جماعة ولم يكن له إلا اسناد واحد». <sup>٣</sup>

ويستفاد من عبارة الشهید الثاني بأن الحديث المنكر هو من أقسام الشاذ؛ لأن الرواية إنما أصبحت شاذة بسبب وثاقة بعض روايتها، ومخالفتها مع قول المشهور أما إذا كان بعض روايتها غير موثقين فيسمى الشاذ «المنكر المردود»، إلا إذا كان مقصوده من كلمة الشاذ، هي الرواية التي يكون مفادها شاذًا، ورواتها غير موثقين، ففي تلك الحالة لا تعتبر الرواية من أقسام الشاذ، بل لها اصطلاح آخر، وهذا ما يستفاد من كلام العلامة المامقاني أيضًا، ومن هنا فإن الاختلاف بين الشاذ والمنكر، هو أن راوي المنكر غير ثقة، ولكنهما يتساوليان في مخالفتهم للمشهور ولهمما طريق واحد فقط.

والمنكر يُرادف المردود كما ورد ذلك في تعريف الشهید الثاني، أما عند العلامة المامقاني فيمكن أن يكون مصداقاً من مصاديق الاصطلاحات الأربع، وهو من الأحاديث الضعيفة سندًا بسبب عدم وثاقة بعض روايتها، وإن أمكن اعتبارها عن طريق بعض القرائن.

والرواية التالية - ذكر الشيخ الطوسي هذه الرواية ومخالفتها مع قول المشهور - يمكن أن تكون من مصاديق الحديث المنكر بسبب تضعيف «موسى بن بكر». <sup>٤</sup>

١. نهاية الدراسة، ص ٢٢١ ٢. الرعاية في علم الدرية، ص ١١٥

٣. مقباس الهدایة في علم الدریاء، ج ١، ص ٢٥٧

٤. معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٢٢ - ٣٠

عن محمد بن علي بن محبوب، عن معاوية بن حكيم، عن موسى بن بكر، عن أبي مريم. و Mohamed bin Ahmad bin Yahiya و Muawayya، عن Ali bin Al-Hussein bin Ribat، عن أبي Maryam. الأنباري، عن أبي جعفر<sup>عليه السلام</sup> قال: في امرأة قتلت رجلاً؟ قال: تقتل ويؤدي ولائحة بقية المال. قال محمد بن الحسن: هذه الرواية شاذة ما رواها غير أبي مريم الانباري، وإن تكررت في الكتب في مواضع، وهي مع هذا مخالفة للأخبار كلها ولظاهر القرآن، قال الله: وكتبنا عليهم أنَّ النفس بالنفس.<sup>١</sup>

## المدلّس

إذا ما روي الحديث بحيث يكون ظاهره معتبراً، في حين أنَّ الراوي يحاول إخفاء واقع وحقيقة سند الرواية فيسمى الحديث في تلك الحالة «المدلّس» ويسمى الراوي مدلّس. إنَّ اصل التدليس مأخوذ من الظلمة، أي أنَّ راوي الحديث يوقع الآخر في الظلمة بنقل الرواية وتزيينها.

وقد وردت بعض التعريف في هذا المعنى:

١. قال الشهيد الثاني: «في المدلّس... سمى بذلك لاشتراكهما في الخفاء، حيث انَّ الراوي لم يصرّح بمن حدثه وأوهم سماعه للحديث من لم يحدثه... أما في الإسناد وهو ان يروي عنْ لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه على وجه يوهم انه سمعه منه... وأما التدليس في الشيوخ لا في الإسناد، فذلك بان يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه ولكن لا يحب معرفة ذلك الشيخ لغرض من الاغراض فيسميه، أو يكتبه باسم وكنية غير معروف بهما...».<sup>٢</sup>

٢. قال السيد حسن الصدر: «الحديث المدلّس: وهو عندهم ما خفي عليه... وهو قسمان: تدليس الشيوخ وتدليس الإسناد، فال الأول: أن يروي عنْ لقيه أو عاصره ما لم

١. تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ١٨٣، كتاب الديات، باب القود بين الرجال والنساء، الحديث ٧١٧

٢. الرعاية في علم الدراسة، ص ١٤٣

يسمع منه، على وجه يوهم أنه سمعه منه، وقد أخذه من كتابه... والثاني، يعني تدليس الشيوخ: أن لا يجب أن يعرف فيكتم عنه بما لا يعرف به، أو تعدد شيخه بايراد ما لم يشتهر من ألقابه مثلاً فمدلس على الناس».١

وعلى أساس التعريف المذكور فإن التدليس غالباً ما يكون في الإسناد أو الشيوخ وفيما يلي تناول هذين القسمين بشيء من الإجمال:

**١. التدليس في الإسناد:** وهو اخفاء العيب، أو العيوب الموجودة في سند الحديث، كما هو الحال في رواية الشخص عنمن عاصره ولكنه لم يراه، أو رأه ولكنه لم يسمع منه رواية في ذلك الموضوع، ويرويها بطريقة يوهم انه قد لاقاه أو سمع منه، فمثلاً يقول: «عن فلان» في حين إنه قد يكون نقل هذه الرواية عن كتابه، أو عن طريق راوٍ آخر، أو قد يحذف بعض الرواية الضعفاء، أو الكبار في السن، بحيث يظهر الحديث بشكل حسن ومحبوب.

وهذا النوع من التدليس حرام ومذموم، وهو يؤدي إلى سقوط اعتبار الرواية؛ لعدم اتصال السند، والشائع ان «التدليس أخو الكذب»، قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص: «والقسم الأول من التدليس مذموم جداً لما فيه من إيهام اتصال السند مع كونه مقطوعاً، فيترتب عليه أحكام غير صحيحة حتى قال بعضهم، التدليس أخو الكذب... واعلم ان عدم اللقى الموجب للتدليس يعلم باخباره عن نفسه بذلك وبجزم عالم مطلع عليه، ولا يكفي ان يقع في بعض الطرق زيادة راوٍ بينهما لاحتمال ان يكون من المزيف».٢

**٢. التدليس في الشيوخ:** ويحدث ذلك عندما لم يذكر الرواية اسم الشيخ الذي نقل عنه الرواية ويذكره بكلنته، أو بلقبه غير المعروف به، حتى لا يُعرف، وهذا التدليس أقل ضرراً من التدليس في الإسناد، لأن هذا الشيخ اما أن يعرف حاله عند علماء الرجال، وفي هذه الحالة يمكن معرفة رتبة هذه الرواية من حيث الصحة،

١. نهاية الدراسة، ص ٢٩٥ - ٣٠٣

٢. الرعاية في علم الدرية، ص ١٤٤

الحسن، الوثافة والضعف، أو لم يُعرَف وسوف يظل الحديث في هذه الحالة مجهولاً من جهة السند، وقد لا يستفاد من هذه الرواية بسبب الجهالة المؤدية إلى ضعف الرواية. وأما إذا كانت الرواية محصورة في موضوعها بشخص واحد ففي هذه الحالة يظل حكم الله مجهولاً في هذه المسألة. قال الشهيد الثاني: «وأمره أي القسم الثاني من التدليس أخفٌ ضرراً من الأول... لكن فيه تضييع للمروي عنه».<sup>١</sup>

وللتدعيس أقسام أخرى أيضاً مثل: «تدليس القطع» وهو ما لو أُسقط أداة الرواية مثل: «عن» أو «أن» و... و «تدليس العطف»، وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتراك فيه، في حين أنه لم يسمع إلا عن واحد فقط. و«تدليس السكوت» كأن يقول مثلاً سمعت أو حدثني ثم يسكت برهة ثم يأتي باسم الشخص موهماً أنه سمع منه، مع أنه لم يسمع منه؛ و«التدليس في البلد» كأن يقول مثلاً حدثني فلان بمكان كذا، في حين أنه يريد مكاناً آخر.<sup>٢</sup>

وقد ذكر السيد حسن الصدر عدداً من الرواية ممن عُرف بالتدعيس في الرواية منهم: الحسين بن عطاء بن يسار المدني، الحسين بن واقد المروزي، سفيان بن عيينة، طاووس بن كيسان، عبد الله بن معاوية، محمد بن عجلان المدني ومحمد بن عيسى السميع و....<sup>٣</sup>

### المهمل

إذا ما وردت الرواية وكان بعض رجالها مذكورين في كتب الرجال، ولكن لم يرد في حقهم مدحأ ولا ذمأ، أي أهملت هاتين الصفتين بالنسبة إلى الراوي فيسمى الحديث في تلك الحالة «المهمل». واصطلاح المهمل لم يكن شائعاً لدى غالبية المحدثين

١. المصدر السابق

٢. راجع: مستدرك مقباس الهداية، ج ٥، ص ٣٨٤؛ محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ١٠٦.

٣. نهاية الدراسة، ص ٢٩٦ - ٣٠٣

القدامي، وبعضهم اعتبره مرادفاً للمجهول. والظاهر ان الحديث المهمل يختلف عن الحديث المجهول.

وأهم التعاريف لهذا المصطلح، هو ما ذكره العلامة السبحاني، حيث قال: «المهمل وهو الحديث المروي بسند فيه راوٍ معنون في كتب الرجال ولكن لم يحكم عليه بشيء من المدح أو الذم»<sup>١</sup>، وقد ذكر العلامة المامقاني عبارة في تعريف الحديث المهمل تقترب من تعريف العلامة السبحاني: حيث قال: «هو ما لم يذكر بعض رواته في كتاب الرجال ذاتاً أو وصفاً»<sup>٢</sup>.

فالقسم الثاني من التعريف، أي قيد «وصفاً» جاء لبيان ان راوي «المهمل» لم يرد فيه مدحاً أو ذماً وقد ذهب العلامة المامقاني إلى ان المهمل أعم من هذا التعريف ويشمل رواة الحديث الذين لم يرد ذكرهم أصلاً، أو ذكرروا ولكن لم يرد في حقهم مدحاً أو ذماً، والظاهر ان مصطلح «المهمل» يختص بالاحاديث المروية عن الرواة الذين وردت أسماءهم عند علماء الرجال، ولكنهم مهملين من حيث المدح والذم. أما إذا لم يرد اسم الراوي في الكتب الرجالية، أو ذكر ولكن حكم عليه بالجهالة، فيسمى «المجهول». وكثيراً ما يطلق «المهمل» على بعض الرواية، فمثلاً يقول آية الله الخوئي: محمد بن قيس أبو قدامة الأṣدي وهو مهمل، ومحمد بن قيس ابو نصر الأṣdi وهو ثقة ومحمد بن قيس الانصاري وهو مهمل.<sup>٣</sup>

والحديث المهمل من الأحاديث الضعيفة، لعدم معرفة صفة الراوي من حيث المدح والذم وذلك، لأن نسبة الحديث إلى الصحة أو الحسن أو الوثاقة يحتاج إلى معرفة حالات الراوي، إلا إذا عُرف حال الراوي ففي هذه الحالة يخرج الحديث عن حد الإهمال.

١. اصول الحديث واحكامه في علم الدراسة، ص ١٠٥

٢. مقباس الهداية، ج ١، ص ٣٩٧

٣. معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ١٧٥، قم ١١٦٣٢

## المجهول

إذا لم يذكر اسم بعض رواة الحديث أو كلهم في الكتب الرجالية، أو إذا ورد ذكرهم، ولكن حكم عليهم بالجهالة من قبل علماء الرجال فيسمى الحديث «مجهولاً». واصطلاح المجهول لم يكن شائعاً واستخدم بداية الأمر في وصف الرواية فمثلاً يقول آية الله الخوئي: «جعفر بن علي: روى عن أبي الحسن عليه السلام وروى عنه ابن أبي عمير... أقول: لا يبعد أن يكون هذا هو جعفر بن عبد الله الثاني... وإنما فهو مجهول». <sup>١</sup> وقد اختلف المحدثون في تعريف الحديث المجهول.

قال العلامة السبحاني: «وهو ما لم يعنون في كتب الرجال أو عنون ولكن لم يعرف ذاته وحكم عليه بالجهالة».<sup>٢</sup>

وطبقاً لهذا التعريف، فكل حديث لم يرد بعض رواياته في كتب الرجال، أو ورد ذكر رواياته أو بعضهم في كتب الرجال المعروفين أمثال: النجاشي، الكشي، الشيخ الطوسي، العلامة الحلي، المامقاني، ولكن حكم عليه بالجهالة، ففي هذه الحالة يعتبر الحديث من الأحاديث «المجهولة». وقد عرف العلامة المامقاني المجهول بشكل آخر، وقصرها على الروايات التي يكون بعض رواياتها مجهولاً من حيث العقيدة فقال: «المجهول هو ما ذكر رواياته في كتب الرجال ولكن لم يعلم حال البعض أو الكل بالنسبة إلى العقيدة»، <sup>٣</sup> والظاهر أن قصد العلامة المامقاني من مجهول العقيدة هو عدم معرفة عقيدة الراوي هل هو من الثنائي عشرية أو غيرها من الفرق؟

والحديث المجهول أما أن لا يذكر اسم راويه في كتب الرجال، أو ذكر اسمه ولكن ظلّ حاله مجهولاً، ولذلك لا يمكن أن يكون من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة أو

١. المصدر السابق، ج ٤، ص ٨١ رقم ٢١٩٤

٢. أصول الحديث واحكامه في علم الدراسة، ص ١٠٥

٣. مقباس الهدایة، ج ١، ص ٣٩٧

الموثقة، ولا بد أن يصنف تحت الحديث الضعيف. إن الحكم بالجهالة من قبل أهل الفن وعلماء الرجال يعتبر نوعاً من أنواع الجرح ومحاجةً لضعف الحديث.

### نماذج من الأحاديث المجهولة

١. محمد بن يحيى، عن عبد الله بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عبد الله بن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: نزل القرآن بياك أعني واسمعي يا جارة.<sup>١</sup>
٢. عنه، عن الحسين بن النضر، عن القاسم بن سليمان، عن أبي مريم الانصاري، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال سمعته يقول: وقع مصحف في البحر فوجدوه وقد ذهب ما فيه إلا هذه الآية: «...إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ».<sup>٢</sup>
٣. أحمد بن محمد بن أحمد، عن محمد بن أحمد النهدي، عن محمد بن الوليد، عن أبان، عن عامر بن عبد الله بن جذاعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما من عبد يقرأ آخر الكهف إلا يقطن في الساعة التي يريد.<sup>٣</sup>

---

١. الأصول من الكافي، ج ٢، ص ٦٣٠، كتاب فضل القرآن، باب النوادر، الرواية ١٤

٢. المصدر السابق، ج ٢، ص ٦٣٢، الحديث ١٨

٣. المصدر السابق، الحديث ٢١

### النتيجة

الرواية المضمرة هي التي يطوي فيها اسم المعصوم، حيث تنقل بالضمير، وقد اختلف المحدثون في اعتبارها وحجيتها. أما المتروك فهي الرواية المنقوله عنمن يتهم بالكذب. والحديث المنكر على خلاف الحديث المعروف، أي هي الرواية المنقوله عن غير الثقة وتكون مخالفة للقول المشهور؛ أما المدلّس فيطلق على الرواية التي يخفي فيها الراوي واقعية السنّد وهي على قسمين: اهتمها التدليس في الاسناد، والتدايس في الشیوخ، والحديث المهمل فهو المروي بسنّد فيه راو معنون في كتب الرجال، ولم يحكم عليه بمدح أو ذم، في حين ان المعجهول هو الحديث المنقول عن راو لم يعنون في كتب الرجال، أو عنون، ولكن حكم عليه بالجهالة.

### الأسئلة

١. عرّف الحديث المضمر، وبين حجيته.
٢. عرّف الحديث المتروك طبقاً لرأي العلامة المامقاني وأية الله السبعاني.
٣. عرّف الحديث المنكر، وما هو الاختلاف بينه وبين الحديث الشاذ؟
٤. وضح معنى الحديث المدلّس واذكر أقسامه.
٥. عرّف الحديث المهمل والمعجهول واذكر الاختلاف بينهما.

### البحوث

١. عيّن الأحاديث المضمرة في كتاب الكافي، واذكر رأي المرحوم المجلسي بالنسبة لهذه الروايات في كتابه مرآة العقول.
٢. اذكر الروايات المتروكة في احدى مجلدات مرآة العقول، وذلك بالاستعانة بالبحث الرجالي بالنسبة إلى الرواية الضعفاء.
٣. اذكر عشرة رواة لهم كنّى وألقاب بالاستعانة بكتاب معجم رجال الحديث، وابحث احتمال وقوع التدليس بالنسبة لهم.

## ١٥٠ دروس في علم الدراسة

٤. عين الروايات المجهولة في احدى مجلدات كتاب مرآة العقول مستعيناً بالكتب الرجالية، واذكر سبب الجهة.

٥. بالاستعانة بكتاب المعين قسم «فهرس نتائج تراجم وأحوال رجال الكتب الاربعة» عين الرواية المجهولين والمهملين، وبيّن سبب ذلك مستعيناً بالكتب الرجالية.

### المصادر

١. مرآة العقول، العلامة المجلسي؛
٢. نهاية الدراسة، السيد حسن الصدر؛
٣. معجم رجال الحديث، آية الله الخوئي؛
٤. الرعاية في علم الدراسة، الشهيد الثاني؛
٥. الكافي (الأصول، الفروع، الروضۃ) الشيخ الكليني؛
٦. المعین على معجم رجال الحديث، السيد محمد جواد الحسينی.

## ١٢

### تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف

#### المصطلحات المختصة ٣

##### المقلوب

إذا ما حدث تغييرًا في سند أو متن الحديث فيسمى الحديث حينئذ «مقلوباً». وهذا يعني أنَّ القلب نوعان:

القلب في السنده: فإذا تغيَّر بعض رواة الحديث أو كلهُم عمداً برواة آخرين أشهر منهم في سند آخر أو تغيَّر ترتيب بعض الرواية في نفس السنده عمداً أو سهواً، بدون نقص أو زيادة، فيقال له «المقلوب السندي».

وقد ذكرت بعض التعريف في هذا المعنى، منها:

١. قال الشهيد الثاني: «المقلوب وهو حديث ورد بطريق فيروي بغيره أما بمجموع الطريق أو بعض رجاله بأن تقلب بعض رجاله خاصة، بحيث يكون أجدود منه ليرغب فيه، وقد يقع سهواً كحديث يرويه محمد بن أحمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن عيسى وكثيراً ما يتفق في اسناد التهذيب».<sup>١</sup>

١. الرعاية في علم الدرية، ص ١٥٠

٢. قال العلامة المامقاني: «ما قلب بعض ما في سنته أو متنه إلى بعض آخر مما فيه لا إلى الخارج منها وحاصله: ما وقع فيه القلب المكاني. ففي السنده بان يقال محمد بن أحمد بن عيسى والواقع أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى».١

فعلى ضوء التعريف الأول، فإن القلب السندي عند الشهيد الثاني ينقسم إلى قسمين:  
الأول: يرتبط بتغيير السند مع أفراد خارج منه، لكي يظهر الرواية الحديث  
المقلوب أقوى من الحديث الأول من ناحية السند.

والآخر: هو تغيير الرواية داخل السند عن غير عمد. أما في رأي العلامة المامقاني  
فإن المقلوب السندي يشمل الشكل الثاني فقط، أي التغيير الذي يحدث داخل  
السندي. قال السيد حسن الصدر في شرح كلام الشيخ البهائي: «والقلب في السند هو  
الأكثر، وهو عبارة عن أن يكون الحديث عن راوٍ فيجعله عن آخر نظيره في الطبقة أو أعلى  
منه، أو بدل بعض الرواية ليرغبه فيه، كأن يكون عن محمد بن قيس فيجعله عن محمد بن  
مسلم، أو بدل كل السند بغيره سهواً أو عمداً للرواج أو الكсад، فمقلوب».٢ والاختلاف  
بين القلب السندي والحديث المصحّف المار ذكره يكمن في أن التصحيح عادة ما  
يكون سهواً، مثل تصحيف بريد بيزيد، أما القلب السندي فغالباً ما يكون عمدياً  
وبهدف الترغيب بالسندي. وقد حدث القلب في السند سهواً في موارد من كتاب  
«التهذيب في شرح المقنعة»، لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، كما اشار إلى  
ذلك الشهيد الثاني وأية الله الخوئي،٣ ومثال ذلك الحديث الوارد في «التهذيب»  
و«الاستبصار»، حيث غير محمد بن أحمد بن يحيى وبقية الرواية، وال الصحيح هو ما جاء في  
كتاب «الاستبصار»، أما في «التهذيب» فقد جاء مقلوباً. واليك الحديث في الكتابين:  
١. الاستبصار: أخبرني الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه،  
عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن أبيه عن ابن أبي عمر، عن حماد،

١. مقباس الهدایة في علم الدرایة، ج ١، ص ٣٩١ ٢. نهاية الدرایة، ص ٣٠٤

٣. الرعایة في علم الدرایة، ص ١٥٠؛ معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٨

عن الحلبـي قال: سأـلـته عن الوضـوء كـم يفرـغـ الرجل عـلـى يـدـهـ الـيـمنـيـ قـبـلـ أـنـ يـدـخـلـهـ فـيـ الإـنـاءـ؟ـ قـالـ:ـ وـاـحـدـةـ مـنـ حـدـثـ الـبـولـ،ـ وـاثـنـتـانـ مـنـ الغـائـطـ وـثـلـاثـ مـنـ الـجـنـابـةـ.<sup>١</sup>

٢. التهذيب: ما أخبرني به الشـيخـ اـيـدـهـ اللـهـ العـالـيـ،ـ عنـ أـحـمـدـ بـنـ مـحـمـدـ،ـ عنـ أـبـيهـ،ـ عنـ مـحـمـدـ بـنـ يـحـيـيـ،ـ وـأـحـمـدـ بـنـ اـدـرـيـسـ،ـ جـمـيـعـاـ،ـ عنـ مـحـمـدـ بـنـ أـحـمـدـ بـنـ يـحـيـيـ،ـ عنـ مـحـمـدـ بـنـ أـحـمـدـ،ـ عنـ أـبـيهـ،ـ عنـ أـبـيـ عـمـيرـ،ـ عنـ حـمـادـ بـنـ عـشـمـانـ،ـ عنـ الـحـلـبـيـ،ـ قـالـ:ـ سـأـلـتـهـ عـنـ الـوـضـوءـ كـمـ يـفـرـغـ الرـجـلـ...<sup>٢</sup>.

القلب في المتن: وهو تغيير ترتيب بعض العبارات في المتن سهواً، وخصوصاً في العبارات المتشابهة. وقد وردت بعض التعريف في هذا المجال:

١. قال الشـهـيدـ الثـانـيـ:ـ «ـوـقـدـ يـقـعـ الـقـلـبـ فـيـ الـمـنـ كـحـدـيـثـ السـبـعـةـ الـذـيـنـ يـظـلـلـهـ اللـهـ فـيـ عـرـشـهـ فـقـيـهـ:ـ «ـوـرـجـلـ تـصـدـقـ بـصـدـقـةـ فـأـخـفـاـهـاـ حـتـىـ لـاـ تـعـلـمـ يـمـينـهـ مـاـ تـنـفـقـ شـمـالـهـ...ـ»ـ فـهـذـاـ مـاـ انـقـلـبـ عـلـىـ بـعـضـ الـرـوـاـةـ وـأـنـماـ هـوـ:ـ «ـحـتـىـ لـاـ تـعـلـمـ شـمـالـهـ مـاـ تـنـفـقـ يـمـينـهـ»ـ.<sup>٣</sup>

٢. قال العـلـامـ السـيـدـ حـسـنـ الصـدـرـ:ـ «ـوـقـدـ يـكـونـ فـيـ الـقـلـبـ بـاـبـدـالـ لـفـظـ بـآـخـرـ أوـ بـتـقـديـمـ الـمـتأـخـرـ أوـ بـتـأـخـيرـ الـمـتـقـدـمـ وـنـحـوـ ذـلـكـ»ـ.<sup>٤</sup>

والقلب في المتن يحدث بنسبة أقل من القلب في السنـدـ. ومن نماذج الأحاديث المقلوبة متـناً الحديث التالي:

١. عن النـبـيـ ﷺ:ـ سـبـعـةـ يـظـلـلـهـ اللـهـ فـيـ ظـلـهـ يـوـمـ لـاـ ظـلـلـ إـلـاـ ظـلـهـ:ـ الـإـمـامـ الـعـادـلـ وـشـابـ نـشـأـ بـعـبـادـةـ اللـهـ وـرـجـلـ قـلـبـهـ مـعـلـقـ فـيـ مـسـاجـدـ.ـ وـرـجـلـ تـحـابـاـ فـيـ اللـهـ،ـ إـجـتـمـعـاـ عـلـيـهـ وـتـفـرـقـاـ عـلـيـهـ.ـ وـرـجـلـ دـعـتـهـ اـمـرـأـةـ ذـاتـ مـنـصـبـ وـجـمـالـ فـقـالـ:ـ إـنـيـ أـخـافـ اللـهـ.ـ وـرـجـلـ تـصـدـقـ بـصـدـقـةـ فـأـخـفـاـهـاـ حـتـىـ لـاـ تـعـلـمـ يـمـينـهـ مـاـ تـنـفـقـ شـمـالـهـ.ـ وـرـجـلـ ذـكـرـ اللـهـ خـالـيـاـ،ـ فـقـاـضـتـ عـيـنـاهـ»ـ.<sup>٥</sup>ـ وـالـفـقـرـةـ السـادـسـةـ

١. الإـسـتـبـصـارـ فـيـ مـاـ اـخـتـلـفـ فـيـ الـأـخـبـارـ،ـ جـ ١ـ،ـ صـ ٥٠ـ،ـ كـتـابـ الطـهـارـةـ،ـ بـابـ ٣٠ـ؛ـ بـابـ غـسلـ الـيـدـيـنـ قـبـلـ اـدـخـالـهـمـاـ.

٢. تـهـذـيـبـ الـأـحـكـامـ،ـ جـ ١ـ،ـ صـ ٣٦ـ،ـ فـيـ آـدـابـ الـأـحـدـاـتـ الـمـوجـبـةـ لـلـطـهـارـةـ،ـ الـرـوـاـيـةـ ٩٦ـ

٣. الرـعـاـيـةـ فـيـ عـلـمـ الدـرـايـةـ،ـ صـ ١٥١ـ

٤. نـهـاـيـةـ الدـرـايـةـ،ـ صـ ٣٠٤ـ

٥. صـحـيـحـ مـسـلـمـ،ـ جـ ٢ـ،ـ صـ ٧١٥ـ،ـ كـتـابـ الزـكـاـةـ،ـ بـابـ فـضـلـ اـخـفـاءـ الصـدـقـةـ (٣٠)ـ الـرـوـاـيـةـ ١٠٣١ـ

مما انقلب على الرواية؛ وإنما هي: «رجل تصدق بصدقه حتى لا تعلم شماليه ما تتفق يمينه».

٢. عن النبي ﷺ انه قال: «اضربوها على النفار ولا تضربوها على العثار»<sup>١</sup> فقد جاء في

رواية «من لا يحضره الفقيه» مایلی: «روي انه قال: إضربوها على العثار، ولا تضربوها

على النفار فانها ترى ما لا ترون».<sup>٢</sup> وقد اشار المرحوم محمد تقى المجلسي إلى قول

الكلييني في شرح «من لا يحضره الفقيه»،<sup>٣</sup> وكذلك قال العلامة محمد باقر المجلسي:

لعل ما هنا يعني نقل الكلييني أوفق وأظهر.<sup>٤</sup>

والقلب في السنده والمتن وان حدث سهوأً فانه يشير إلى حالة من قلة الضبط عند

الرواي وغفلته، وهو ما يوجب ضعف حديثه، وإن لم يتغير المعنى في بعض الموارد.

فمنشأ القلب قد يكون الغفلة والنسيان نتيجة لكبر السن، أو عدم تخصص الراوي، أو

بهدف الترغيب بالحديث من أجل إضلال الآخرين. وقد يطلق على الحديث

المقلوب تعابير أخرى أيضاً من قبيل «المتقلب»، «المتقلب»، «المسروق»، «المركب».

## المعلل

إذا ما تضمن سند الحديث أو متنه على نقص أو عيب، مع أن ظاهره السلامه،

كالاضطراب في السنده، الوقف، الإرسال، الإضماء، الدرج و... ولا يظهر هذا العيب إلا

لأهل الفن خاصة يسمى الحديث حيثذا «المعلل» وهو مأخذ من العلة بمعنى

«المرض والنقص». وقد وردت بعض التعريف للحديث المعلل منها:

١. قال الشهيد الثاني: «في المعلل ومعرفته من أجل علوم الحديث وأدقها، وهو: ما فيه

من أسباب خفية غامضة قادحة في نفس الأمر، وظاهره السلامه منها يل الصحة.... ويستعان

على ادراكها، أي العلل المذكورة بتفرد الراوي بذلك الطريق، أو المتن الذي يظهر عليه

١. الفروع من الكافي، ج ٦، ص ٥٣٨؛ ريانی، دانش درایة الحديث، ص ٢٠٢

٢. من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٦، كتاب الحج، باب حق الدابة على صاحبها، الرواية ٢٤٦٧

٣. روضة المتقين، ج ٤، ص ٢٣٩

٤. مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٤٥٦، كتاب الدواجن، باب النوادر، الرواية ٦

قرائن العلة، وبمخالفة غيره له في ذلك، مع انضمام قرائن تنبه العارف على تلك العلة من إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم، أو غير ذلك من الأسباب المعللة للحديث، بحيث يغلب على الظن ذلك، ولا يبلغ اليقين، وإنما لحقه حكم ما تيقن من إرسال أو غيره».<sup>١</sup>

٢. قال العلامة المامقاني: «المعلل ولوه إطلاقان: أحدهما: إصطلاح أواخر الفقهاء (رضي الله عنهم)، فانهم يطلقونه على حديث اشتمل على ذكر علة الحكم وسيبه، تامة كانت العلة كما في موارد تتعدى بها إلى غير المنصوص، لوجودها فيه كإسكار الخمر، أو ناقصة وهو المسئى بالوجه والمصلحة كرفع أرياح الآباء في غسل الجمعة... ثانية، اصطلاح المحدثين وأهل الدراسة، فإنهم يطلقونه على حديث اشتمل على أمر خفي غامض في متنه أو سنته في نفس الأمر، قادح في اعتباره مع كون ظاهره السلامنة بل الصحة».<sup>٢</sup>

ومع الأخذ بنظر الإعتبار تعريف العلامة المامقاني فإن «المعلل» له معنيان، فالمعنى الشائع بين المحدثين هو ما أشرنا له في بداية التعريف، وهو الذي يتضمن عيب من العيوب، والشهيد الثاني أشار إلى هذا القسم فقط. أما العلامة المامقاني فقد أشار إليه في المعنى الثاني بالإضافة إلى معنى آخر ذكره العلامة المامقاني في بداية التعريف وهو المتداول بين الفقهاء، أي الحديث الذي يشتمل على ذكر علة الحكم سواء كانت هذه العلة كاملة أو ناقصة كما هو الحال في الرواية التالية: عن محمد بن اسماعيل عن الرضا<sup>عليه السلام</sup> قال: «ماء البحر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزع حتى يذهب الريح ويطيب طعم لأنّ له مادة»،<sup>٣</sup> وكذلك الرواية الواردّة عن الإمام الصادق<sup>عليه السلام</sup> حيث قال: «عليكم بصلوة الليل فانها... مطردة الداء عن أجسادكم».<sup>٤</sup> وقد

١. الرعاية في علم الدراسة، ص ١٤١

٢. مقياس الهدى، ج ١، ص ٣٦٦

٣. وسائل الشيعة، ج ١، ص ١٢٦، كتاب الطهارة، أبواب الماء المطلق، باب ١٤، الرواية ٦

٤. الشيخ الصدوق، علل الشرائع، ج ٢، ص ٦١، الباب ٨٤، علة صلاة الليل

جمع الشيخ الصدوق عدداً من هذه الروايات في كتابه «علل الشرائع». والحديث المعلل بالمعنى الثاني - المشتمل على علة الحكم - يعتبر من الأقسام المشتركة عند المحدثين، ويمكن أن يكون مصداقاً من مصاديق الصحيح، الحسن، المؤمن والضعيف. أما المعلل بالمعنى الأول فهو من أقسام، الأحاديث المختصة بالضعف.

والنقص والعلة في الحديث قد يكون في المتن كالأضطراب، ونقل الحديث بعدة صور، أو إدخال عدة أحاديث بعضها في البعض الآخر، أو إشتماله على ركبة في التعبير، والتي لا يمكن ان تصدر من المعصوم عليه السلام. وقد يكون النقص والعلة في السند كاشتراك الراوي بين الثقة وغير الثقة، كما هو الحال في محمد بن قيس المشترك بين عدة رواة، أو الارسال في آخر الحديث. ومن المؤكد فان تشخيص كل من هذه العيوب لا يقوم بها إلا المختصين والمطلعين في علم الحديث والرجال. ومن نماذج الأضطراب الواقع في المتن الرواية الواردة في الرضاع والمتغولة بعدة صور هي:

١. عن الصدوق في كتاب من لا يحضره القبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يحرم من الرضاع إلا ما كان مجبوراً، قال: قلت: وما المجبور؟ قال: أم تربى، أو ظهر تستأجر، أو أمة تُشتري. وقد ورد في الهاشم: هذه الرواية جاءت بألفاظ مختلفة مع تغيير المعنى.<sup>١</sup>
٢. عن الطوسي في تهذيب الأحكام عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يحرم من الرضاع إلا ما كان مجبوراً، قال: قلت: وما المجبور؟ قال: أم مربية، أو أم تربى، أو ظهر تستأجر، أو خادم تُشتري، أو ما كان مثل ذلك موقوفاً عليه.<sup>٢</sup>
٣. عن الطوسي في الاستبصار، عن الباقي عليه السلام: لا يحرم من الرضاع إلا المجبورة أو خادم أو ظهر ثم يرضع عشر رضعات يروى الصبي وينام، قال الشيخ: فهذا الخبر أيضاً لا ينافي ما قدمناه لأنه مترونک الظاهر بالإجماع لأنه قد يحرم من الرضاع ما لا يكون مجبوراً ولا

١. من لا يحضره القبيه، ج ٣، ص ٤٧٧، كتاب النكاح، باب الرضاع، الحديث رقم ٤٦٧٢

٢. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٣٢٤، الرواية ١١٣٤، الباب ٢٧، باب ما يحرم من النكاح من الرضاع

خادماً ولا ظرراً بأن يكون امرأة متبرعة برضاع صبي أو تكون سئلت ذلك أو لغير ذلك من الأسباب الداعية إلى ذلك، ويحتمل أن يكون المراد نفي التحرير عن أرضعه رضعة أو رضعتين.<sup>١</sup>

## المضطرب

إذا نقل الحديث الواحد بصورتين أو أكثر سواء كان ذلك من ناحية السند أو المتن، بحيث لا تتفق هذه الروايات المنقوله، فيقال للحديث حينذاك «المضطرب».

ومن التعريف المذكورة في هذا المجال:

١. قال الشهيد الثاني: «في المضطرب من الحديث وهو ما اختلف راويه - المراد به الجنس فيشتمل الراوي الواحد والأزيد - فيه - أي في الحديث - متناً أو اسناداً، فيروي مرة على وجه، وآخر على وجه آخر مخالف له وهكذا... وإنما يتحقق الوصف بالاضطراب مع تساوي الروايتين المختلفتين في الصحة وغيرها، بحيث لم يتراجح إداهما على الأخرى ببعض المرجحات. أما لو تراجحت إداهما على الأخرى بوجه من وجوه، كأن يكون راوياها أحفظ، أو أضبط... فلا يكون مضطرباً. وقع الاضطراب في السند بأن يرويه الراوي، تارة عن أبيه عن جده، مثلاً، وأخرى عن جده بلا واسطة، وثالثة عن ثالث غيرهما».<sup>٢</sup>

٢. قال العلامة السبحاني: «وهو كل حديث اختلف في متنه أو سنه فروي مرّة على وجه وآخر على وجه آخر مخالف له، سواء وقع الاختلاف من راوٍ واحداً أو من رواة متعددين أو من المؤلفين أو من ناسخي الكتب بحيث يشتبه الواقع».<sup>٣</sup>

وعلى ضوء التعريف المذكورة، فإن المضطرب متناً هو مجيء روایتان متساويتان من حيث الاعتبار في موضوع واحد، ولكنهما مرویتان على وجهين أو أكثر بصورة مختلفة. أما الاختلاف الواقع في السند، فهي الرواية المنقوله بطريق

١. الإستصار، ج ٣، ص ١٩٦، الرواية ٧١٠، أبواب الرضاع؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٣١٦،

الرواية ١٣٠٥

٢. الرعاية في علم الدراسة، ص ١٤٦

٣. أصول الحديث واحكامه في علم الدراسة، ص ١٠٣

واحد ولكن بصور مختلفة، فقد ينقل الرواية، عن أبيه عن جده ومرة أخرى ينقلها عن جده مباشرة دون واسطة، بحيث لا يعلم الطريق الأصلي للرواية. وقد ينشأ الإضطراب في المتن بسبب المؤلفين والنساخ وكيفية الكتابة. والإضطراب سواء كان من حيث المتن أو السند يكون سبباً من أسباب ضعف الرواية، لأنها تكشف عن عدم نقل الرواية بالصورة الصحيحة.

وقد أشار الشيخ الطوسي إلى بعض الروايات المضطربة سندًا، فقال: «أما الحديث الأول<sup>١</sup> مضطرب الاستناد، لأن الأصل فيه جميل وحمد بن عثمان وهما تارة يرويانه عن أبي عبد الله عليهما السلام بلا واسطة وأخرى يرويانه عن الحلبى عن أبي عبد الله عليهما السلام ثم إنَّ جميلاً تارة يرويه مرسلاً عن بعض أصحابه عن أحدهما وهذا الإضطراب في الحديث مما يضعف الاحتجاج به».<sup>٢</sup>

وكذلك حديث «اعتبار الدم» فهو من نماذج الإضطراب في المتن فقد نقل بعدة صور: عن محمد بن يحيى رفعه، عن أبيه قال: قلت لأبي عبد الله عليهما السلام، فتاة بها قرحة في فرجها، والدم سائل لا تدري من دم الحيض أو من دم القرحة؟ فقال: مرتها فلتستلق على ظهرها. فان خرج الدم من الجانب الأيمن فهو من الحيض، وإن خرج من الجانب الأيسر فهو من القرحة.<sup>٣</sup>

قال العلامة المجلسي في هذه الرواية: «قوله من الجانب الأيسر، قال الصدوق: من علامات الحيض الخروج من الجانب الأيسر، وكذا الشيخ وأتباعه، وعكس ابن جنيد، واختلف كلام الشهيد في هذه المسألة فأفتى في البيان الأول وفي الذكرى والدروس بالثاني، ومنشأ هذا الاختلاف، اختلاف متن الرواية... ويمكن ترجيح رواية التهذيب

١. لقد ورد الحديث هكذا: ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج وحمد بن عثمان عن أبي عبد الله عليهما السلام... تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٧٣، الباب ٢٥، من أحل الله نكاحه، الرواية ١١٦٨.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٧٥، الحديث ١١٦٩.

٣. الفروع من الكافي، ج ٣، ص ٩٤، كتاب الحيض، باب معرفة دم الحيض، الرواية ٣

بان الشيخ أعرف بوجوه الحديث وأضبط... ويمكن ترجيح رواية الكليني بتقدمه وحسن ضبطه.<sup>١</sup>

## الموضوع

إذا ما كانت الرواية غير واقعية (مزورة)، سواء كان ذلك من حيث السند أو المتن، أو قسم منها أو كلها، وكانت من صنع الكاذبين، فيقال للرواية حينئذ «الموضوعة». ويذكر الحديث الذي من هذا النوع تحت عنوان «الموضوع»، «المصنوع»، «الملصق»، «المخترع»، «المكذب» «المختلف». والحديث الموضوع شر أقسام الضعيف، ولا يجوز نقل الرواية التي من هذا النوع.

قال الشهيد الثاني في هذا الشأن: «هو المكذوب المخالف المصنوع... وهو شرّ أقسام الضعيف ولا تحلّ روایته للعالم إلّا مبتداً لحاله من كونه موضوعاً بخلاف غيره من الضعيف المحتمل للصدق».<sup>٢</sup>

وقد يكون الوضع في السند، ولكن الوضع غالباً ما يرتبط بالمتن، فقد بادر بعض الأفراد والمجاميع ولأسباب متعددة بوضع الحديث في زمان الرسول ﷺ والخلفاء من بعده، أما في زمن معاوية فقد اشتدت حركة الوضع. وقد دونت كتب متعددة في الموضوعات<sup>٣</sup> لتمييز الأحاديث الصحيحة عن الموضوعة. أما أهمّ أسباب الوضع في الحديث فهي:

١. إثبات أو نفي حكمة بعض الخلفاء.
٢. تقوية حكمة بنى أمية وبالخصوص في زمن معاوية.
٣. نشوء المذاهب الفقهية المختلفة.
٤. ترغيب الناس بالطاعة من قبل بعض الجهلة المتظاهرين بالقداسة.

١. مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٣٥

٢. الرعاية في علم الدرایة، ص ١٥٢

٣. مثل: ابن الجوزي، الموضوعات؛ العلامة الشوشتري، الأخبار الدخلية

## ١٦٠ دروس في علم الدراسة

٥. العداء للإسلام.

٦. التملق والتجارة.

### الوضاعون

ذكر العلامة الأميني في كتابه القيم «الغدیر»<sup>١</sup> في الجزء الخامس سبعمائة راو من الوضاعين، منهم ابو هريرة فقد بادر بوضع الحديث اكثر من أي راو آخر، وكذلك ذكر المحقق الكبير علي أكبر الغفاري في كتابه «تلخيص مقباس الهدایة» أربعين نفراً من الذين أثّهموا بوضع الحديث، فقاموا بتزوير عشرات الأحاديث، ومن أبرزهم<sup>٢</sup>:

١. أبان بن أبي عياش، أبو اسماعيل البصري، اتّهم بوضع كتاب سليم بن قيس.

٢. إبراهيم بن رجاء الشيباني الكوفي.

٣. أحمد بن سيّار أبو عبد الله السياري، صاحب كتاب التنزيل والتحريف.

٤. الأشعث بن سعيد اسمان ابو الربيع.

٥. الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني.

٦. سليمان بن عمر بن عبد الله النخعي.

٧. علي بن سالم البطائني.

٨. محمد بن علي ابو سمية الصيرفي.

٩. المغيرة بن سعيد.

١٠. وهب بن وهب ابو البختري القاضي.

١١. يونس بن ظبيان.

### نماذج من الأحاديث الموضعية

١. في تفسير قوله تعالى: «...جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرْشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً...»: إن النبي قال

١. الغدیر، ج ٥، ص ٢٧٥، وفي الطبعة الجديدة، ص ٤٧٤

٢. تلخيص مقباس الهدایة، ص ٢٦٦

لسعد بن معاذ: ويهترّ عرش الرحمن لموتك.<sup>١</sup>

٢. عن النبي ﷺ قال لأبي جهل: يا أبا جهل إن الله إنما رفع عنك العذاب لعلة بأنه سيخرج من صلبك ذرّية طيبة، عكرمة ابنك وسيلي من أمور المسلمين ما إن أطاع الله فيه كان عند الله جليلًا وإن العذاب نازل عليك.<sup>٢</sup>

٣. عن النبي ﷺ قال لأبي بكر بعد عزله عن تبليغ براءة: أما أنت فقد عَوْضَكَ الله بما حملك من آياته وكلفك من طاعاته الدرجات الرفيعة والمراتب الشريفة... فأنت من خيار شيعتنا وكرام أهل بيته مودتنا.<sup>٣</sup>

٤. عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: عرج بي إلى السماء فما مررت بسماء إلا وجدت مكتوباً: محمد رسول الله وأبو بكر من خلفي.<sup>٤</sup>

٥. عن جابر: إن رسول الله ﷺ إستشار جبرائيل في استكتاب معاوية فقال: استكتبه فانه أمين.<sup>٥</sup>

٦. عن أنس مرفوعاً: الأمناء سبعة: اللوح والقلم وإسرافيل وميكائيل وجبرائيل ومحمد ﷺ ومعاوية.<sup>٦</sup>

٧. الروايات الدالة على تحريف القرآن.<sup>٧</sup>

٨. الروايات الاسرائيلية كالروايات الواردة في تفسير الآية ١٠٢ من سورة البقرة في شأن هاروت وماروت.<sup>٨</sup>

٩. الروايات الواردة في اسطورة الغرانيق.<sup>٩</sup>

١. الأخبار الدخلية، ص ١٦٣؛ الصدوق، معاني الأخبار، ص ٣٨٨، باب نوادر المعاني، ص ٢٥

٢. المصدر السابق، ص ١٦٤ ٣. المصدر السابق، ص ١٦٦ ٤. الغدير، ج ٥، ص ٤٨٥

٥. المصدر السابق، ص ٤٨٩؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٦٣٠

٦. المصدر السابق، ص ٤٩٣؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ١٢

٧. مرتضى العسكري، القرآن الكريم وروايات المدرسين، ج ٣

٨. محمد تقى ديارى، پژوهشى در باب إسرائيليات در تفسیر قرآن

٩. محمد هادى معرفة، التمهيد فى علوم القرآن، ج ١، ص ٥٩، اسطورة الغرانيق

١٠. الروايات الدالة على جسمانية الله سبحانه وتعالى.<sup>١</sup>

إن تشخيص الحديث الموضوع من غير الموضوع يقع على عاتق المتخصصين في علم الحديث وعلماء الرجال، ومن هنا فلا بد من الإجتناب عن ابداء الرأي غير العلمي في هذه المسائل دون الإستناد إلى دليل علمي، ومن الواضح فان وجود راوي ضعيف في سند الحديث لا يدل بمفرده على انه موضوع وغير معتبر، لأن الكذاب قد ينقل الأحاديث الصحيحة في بعض الأحيان، بل ربما يقوم بمثل هذا العمل (نقل الأحاديث المعتبرة) من اجل كسب الثقة والإعتماد عليه.

---

١. محمد صادق نجمي، سیری در صحیحین، القسم السادس (توحید از نظر صحیحین)

### النتيجة

الرواية المقلوبة هي التي حدث تغيير في سندتها أو في متنها. أما الحديث المعلل فهو الذي يتضمن وجود عيب ونقص فيه سواء كان ذلك من ناحية السند أو المتن، أما عند الفقهاء فهي الرواية التي ذكر فيها علة الحكم. والرواية المضطربة هي التي تُنقل بعدة صور مختلفة سواء من حيث المتن أو السند. والحديث الموضوع هو المصنوع سواء كان الوضع في السند أو المتن، وقد بدأت ظاهرة الوضع في الحديث في القرن الأول والثاني والثالث ... لأسباب متعددة.

### الأسئلة

١. عرّف الحديث المقلوب، وبيّن الفرق بين تعريف الشهيد الثاني والعلامة المامقاني في هذا المورد.
٢. عرّف الحديث المعلل في رأي الفقهاء والمحدثين.
٣. عرّف الحديث المضطرب واذكر بعض النماذج.
٤. عرّف الحديث الموضوع، واذكر المعانى المرادفة له مع تبيين هذه المعانى.
٥. بيّن أسباب وضع الحديث، واذكر أهم الرواة المتهمين بالوضع، اذكر خمسة فقط.

### البحوث

١. اذكر عشرة موارد من القلب السندي، وبالأخص في أسماء أحمد بن محمد، ومحمد بن أحمد، ومحمد بن الحسن، والحسن بن محمد ... وذلك بالاستعانة بكتاب معجم رجال الحديث.
٢. عيّن بعض النماذج من القلب في المتن وذلك بالاستعانة بالروايات المشابهة في التهذيب، الاستبصار، الكافي والوسائل.
٣. عيّن بعض النماذج من الإختلاف والاضطراب في المتن في أحد الابواب الفقهية

## ١٦٤ دروس في علم الدراسة

- وذلك بمقارنة روایات كل من التهذيب، الإستبصار، الكافي والوسائل.
٤. إستخرج رواية محمد بن محمد البصري ابو الحسن من المصادر الروائية وعین روایاته المضطربة.
٥. ناقش الرواية الواردة في «الجزيرة الخضراء» في كتاب الأخبار الدخيلة، وبين علامات الوضع فيها.
٦. اذكر عشرة روایات الموضوعة في تحريف القرآن من المصادر الروائية بالاستعانة بكتاب صيانة القرآن عن التحريف، مع التقد.

### المصادر

١. معجم رجال الحديث، آية الله الخوئي؛
٢. التهذيب، الشيخ الطوسي؛
٣. الإستبصار، الشيخ الطوسي؛
٤. من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق؛
٥. بحار الأنوار، العلامة المجلسي؛
٦. مرآة العقول، العلامة المجلسي؛
٧. الأخبار الدخيلة، العلامة الشوشتري؛
٨. صيانة القرآن عن التحريف، آية الله معرفة.

## ١٣

### الإصطلاحات الخارجية للحديث

الإصطلاحات في علم الحديث - كما مر في الدرس الأول - إما أن تكون داخلية تتعلق بالسند أو المتن، أو خارجية مربوطة بألقاب وكنى المحدثين - أعم من أن تكون للموصومين بالياء أو غير الموصومين - أو متعلقة بطرق تحمل الحديث، بالإضافة إلى أن هناك اصطلاحات شائعة بين المحدثين، ليست كالمجموعة الأولى: أي لا تتعلق بسند ومتناول هذه الإصطلاحات في هذا الدرس والدروس الآتية.

#### الإصطلاحات المتعلقة بالكنى والألقاب

هناك مجموعة من الكلمات والإصطلاحات الشائعة بين المحدثين تتعلق بكنى الموصومين بالياء وغير الموصومين، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

##### ١. الألقاب المختصة بالموصومين

وهي مجموعة من الإصطلاحات الشائعة بين المحدثين عند نقل الحديث تختص بالموصومين بالياء وهي<sup>١</sup>:

١. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، ج ١٤، ص ٥٠١؛ تلخيص مقباس المهدية، ص ٢٧٤

أبو القاسم: المقصود من «أبو القاسم» هو رسول الله ﷺ وصاحب الزمان (عج). فإذا جاء بصورة مطلقة فالمراد به «بقية الله».

أمير المؤمنين ﷺ: يطلق هذا المصطلح على الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما هو واضح في الأحاديث التالية:

١. عدّة من أصحابنا، عن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ الْبَرْقِيِّ، رَفِعَهُ قَالَ: سَأَلَ الْجَاهِلِيَّقَوْمَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِيْنَ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَحْمِلُ الْعَرْشَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِيْنَ فَقَالَ: اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَحْمِلُ الْعَرْشَ وَالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا فِيهَا...!

٢. قال أمير المؤمنين ﷺ: لا تشدّ الرحال إلّا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام ومسجد رسول الله ﷺ ومسجد الكوفة.<sup>٢</sup>

أبو جعفر عليه السلام: المقصود من «أبو جعفر» إذا ورد بصورة مطلقة، أو مع قيد أبو جعفر الأول في الروايات، هو الإمام محمد الباقر عليه السلام، أما إذا كان مقيداً بـ«أبو جعفر الثاني» فالمعنى المقصود به الإمام الجواد عليه السلام كما هو الحال في الروايات التالية:

١. محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: كان الله عزوجل ولا شيء غيره، ولم يزل عالماً بما يكون فعلمه به قبل كونه كعلمه به بعد كونه.<sup>٣</sup>

٢. علي بن محمد ومحمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الوليد، عن داود بن القاسم الجعفري قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام الجواد جعلت فداك ما الصمد؟ قال: السيد المصود إليه في القليل والكثير.<sup>٤</sup>

أبو عبد الله عليه السلام: المقصود من «أبو عبد الله» هو الإمام الحسين عليه السلام والإمام جعفر الصادق عليه السلام ويراد منه عند المحدثين -في أغلب الموارد- هو الإمام الصادق عليه السلام كما هو الحال في الأمثلة التالية:

١. الكافي، ج ١، ص ١٢٩ ٢. من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ١٥٠، الرواية ٦٩٥

٣. الكافي، ج ١، ص ١٠٧ ٤. المصدر السابق، ص ١٢٣

١. محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن أبي زاهر، عن الحسن بن موسى، عن علي بن حسان، عن عبد الرحمن بن كثير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام الصادق يقول: نحن ولة الأمر وخزنة علم الله وعيبة وحى الله.<sup>١</sup>

٢. عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد... عن أبي عبد الله عليه السلام الصادق...<sup>٢</sup>.  
أبو الحسن عليه السلام: المقصود من «أبو الحسن» هو الإمام موسى الكاظم عليه السلام إذا استخدم بقييد الأول وفي أكثر الموارد،<sup>٣</sup> وكذلك إذا جاء بصورة مطلقة أو بقييد الماضي. أما إذا كان مقيداً بـ«أبو الحسن الرضا» أو الثاني فالمقصود به الإمام الرضا عليه السلام. وإذا ورد مقيداً بـ«أبو الحسن الثالث» فال المقصد به الإمام الهادي، كما في الأمثلة التالية:

١. محمد بن يحيى، عن أحمد بن أبي زاهر أو غيره، عن محمد بن حماد، عن أخيه أحمد بن حماد، عن إبراهيم عن أبيه، عن أبي الحسن الأول الكاظم عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك أخبرني عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه ورث النبيين كلهم؟ قال: نعم.<sup>٤</sup>

٢. أحمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، قال: قلت لأبي الحسن الكاظم عليه السلام أخبرني عن الإرادة من الله ومن الخلق؟ فقال الإرادة من الخلق الضمير وما يbedo لهم بعد ذلك من الفعل، وأما من الله تعالى فإرادته إحداثه.<sup>٥</sup>

٣. عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت عبد الرحمن في السنة التي أخذ فيها أبو الحسن الماضي الكاظم عليه السلام فقلت له...<sup>٦</sup>.

٤. عنه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: صل رحمك ولو بشريبة من ماء.<sup>٧</sup>

٥. علي بن محمد، عن بعض أصحابنا، عن أيوب بن نوح، عن أبي الحسن الثالث عليه السلام

١. الكافي، ج ١، ص ١٩٢ ٢. المصدر السابق، ص ١٤٩

٣. قد يأتي بصورة مطلقة ويراد به الإمام الهادي عليه السلام: الكافي، ج ١، ص ١٧٩، الرواية ٩ باب ان الأرض لا تخلو من حجة. ٤. الكافي، ج ١، ص ٢٢٦ ٥. المصدر السابق، ص ١٠٩

٦. المصدر السابق، ص ٣٠٨ ٧. المصدر السابق، ج ٢، ص ١٥١

الهادي قال إذا رفع علمكم من بين أظهركم فتوقعوا الفرج من تحت أقدامكم.<sup>١</sup>  
 أبو إبراهيم عليه السلام: وتحتخص هذه الكلمة بالإمام الكاظم موسى بن جعفر عليهما السلام، وكذلك  
 هناك القاب أخرى للإمام مثل: «العبد الصالح، الشيخ، العالم».  
 واليكم بعض الأمثلة التي توضح هذا المطلب:

١. عن داود الرقي قال: قلت لأبي إبراهيم عليهما السلام: جعلت فداك اني قد كبر سني، فخذ  
 بيدي من النار، قال: فأشار إلى ابنه أبي الحسن عليه السلام، فقال: هذا صاحبكم من بعدي.<sup>٢</sup>
٢. عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد.... عن محمد بن منصور قال: سألت عبداً  
 صالحًا الكاظم عن قول الله عزوجل: «...إِنَّا حَرَمَ رَبِّي الْفَوْحَشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ...»،  
 قال: فقال عليه السلام: إن القرآن له ظهر وبطن...<sup>٣</sup>.
٣. عن داود الرقي، عن العبد الصالح الكاظم قال: إن الحجة لا تقوم الله على خلقه إلا  
 بإمام حتى يعرف.<sup>٤</sup>

٤. الحسين بن محمد، عن المعلى بن محمد... عن ابن مسكان قال: سألت الشيخ عليه السلام  
 الكاظم عن الأئمة، قال: من أنكر واحداً من الأحياء فقد أنكر الأموات.<sup>٥</sup>

٥. عن الحسين بن محمد، عن المعلى بن محمد قال: سُئل العالم الكاظم عليه السلام كيف علم  
 الله؛ قال: علم وشاء وأراد وقدر وقضى وأمضى...<sup>٦</sup>.

أبو محمد عليه السلام: تستخدم عبارة «أبو محمد» للإمام الحسن المجتبى عليه السلام والإمام  
 الحسن العسكري عليهما السلام زين العابدين عليهما السلام، ولكنها في أغلب الروايات تطلق على  
 الإمام الحسن العسكري كما هو الحال في الأمثلة التالية:

١. عن أبي هاشم الجعفري قال: قلت لأبي محمد عليهما السلام العسكري: جلالتك تمنعني من

١. المصدر السابق، ج ١، ص ٣٤١

٢. المصدر السابق، ج ١، ص ٣١٢

٣. المصدر السابق، ص ٣٧٤

٤. المصدر السابق، ص ١٧٧

٥. المصدر السابق، ص ٣٧٣

٦. المصدر السابق، ص ١٤٨

مسألك فتأذن لي أن أسألك فقال: سل. فقلت: يا سيدي هل لك ولد؟ قال: نعم. قلت: فان  
حدث بك حدث فأين أسألك عنه؟ قال: بالمدينة.<sup>١</sup>

٢. علي بن محمد، عن جعفر بن محمد الكوفي، عن جعفر بن محمد المكوف، عن عمرو  
الأهوازي قال: أرانيه أبو محمد<sup>عليه السلام</sup> وقال: هذا صاحبكم.<sup>٢</sup>

### الألقاب الأخرى<sup>٣</sup>

تطلق عبارة «أبو اسحاق» على الإمام الصادق<sup>عليه السلام</sup>.<sup>٤</sup> أما لقب «الفقيه» فيطلق على  
الإمام الصادق<sup>عليه السلام</sup> والإمام العسكري<sup>عليه السلام</sup>، وصاحب الأمر(عج)، كما ان لقب «العالم»  
يستخدم للإمام الصادق<sup>عليه السلام</sup>. أما لقب «النقي»، «الماضي»، «صاحب العسكر» و«رجل»  
فتطلق على الإمام الحسن العسكري<sup>عليه السلام</sup> أيضاً، وكذلك فان لقب «الصاحب»، «صاحب  
الدار»، «صاحب الناحية»، «الغائب»، «العليل» و«الغريب» فتطلق على إمام  
الزمان (عج).

أما عبارة «عن أحدهما» فتستخدم للإمام الバقر<sup>عليه السلام</sup> والصادق<sup>عليه السلام</sup>. و«الكاظمين»  
للإمام موسى بن جعفر<sup>عليه السلام</sup> والجواد<sup>عليه السلام</sup>، و«العسكريين» للإمام الهادي<sup>عليه السلام</sup> والإمام  
ال العسكري. وفي أغلب الموارد يذكر اسم الإمام في الرواية فيقال مثلاً: عن  
الصادق<sup>عليه السلام</sup>، عن العسكري، عن الكاظم<sup>عليه السلام</sup>، عن أبي الحسن<sup>عليه السلام</sup>، عن زين العابدين<sup>عليه السلام</sup>،  
عن الباqr<sup>عليه السلام</sup>، عن الجواد<sup>عليه السلام</sup>، عن الحسن<sup>عليه السلام</sup>، و... وأن أكثر الروايات وصلتنا عن  
طريق الإمام الصادق<sup>عليه السلام</sup> والإمام الباqr<sup>عليه السلام</sup> ولذلك فكثيراً ما ترد عبارة: عن أبي عبد  
الله<sup>عليه السلام</sup> وعن أبي جعفر في رواياتنا.

١. المصدر السابق، ٣٢٨ ٢. المصدر السابق، ص ٣٣٢

٣. شانه چی، علم الحديث، ص ١٩٤

٤. بحار الأنوار، ج ٤٦، ص ٢٨٦، الباب السادس (مكارم أخلاقه)؛ مستدرك الوسائل، ج ١٨، ص  
٢٢٦، الباب الثالث عشر، حكم من أمر غيره بالقتل.

## ٢. ألقاب غير المعصومين<sup>١</sup>

هناك بعض الإصطلاحات الشائعة بين المحدثين تطلق على غير المعصومين منها:

### المحمدون الثلاث

إذا جاء هذا الإسم «المحمدون الثلاث» مقيداً بالأول، فالمعنى المقصود بهم أصحاب الكتب الأربع، أي أصحاب الجوامع الأولية للشيعة وهم:

١. محمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٨)، صاحب كتاب «الكافي».
٢. محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (ت ٣٨١)، صاحب كتاب «من لا يحضره الفقيه».
٣. محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠)، صاحب كتاب «تهذيب الأحكام»، الاستبصار فيما اختلف من الأخبار».

أما إذا ورد هذا اللقب مقيداً بـ«الأوآخر أو الآخر» فالمعنى المقصود بهم أصحاب الجوامع الحديبية الثانية للشيعة وهم:

١. محمد المحسن الملقب بالفيض الكاشاني (ت ١٠٩١)، صاحب كتاب «الوافي».
٢. محمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤)، صاحب كتاب «تفصيل وسائل الشيعة».
٣. محمد باقر بن محمد تقى المجلسى (ت ١١١٠)، صاحب كتاب «بحار الانوار»، الجامعة لدرر اخبار الأئمة الأطهار».

### أصحاب الاجماع

تعلق عبارة «أصحاب الاجماع» بمجموعة من رواة الحديث الذي حصل الإجماع من المتقدمين أمثال الكثي، الطوسي والنجاشي و.... والمتاخرين على قبول

١. تلخيص مقباس الهدایة، ص ٢، ٢٤٢، ٢٧٣؛ محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ٢٠٩؛ مقباس الهدایة، المجلد الثالث.

روایاتهم. قال العلامة المامقاني: «قولهم: أجمعوا العصابة على تصحيح ما يصح عنه، لا شبهة في وقوع هذا الإجماع في حق جماعة وأول من ادعاه فيما نعلم الشيخ الثقة الجليل أبو عمر الكثيري في رجاله، ثم الشیخ والنجاشی... والمراد بهذا الإجماع... هو الاتفاق الكافش عن رأي المعصوم، على أن يكون المجمع عليه هو القبول والعمل بروايات أولئك الذين قيل في حقهم ذلك». <sup>١</sup>

وأصحاب الإجماع ثمانية عشر شخصاً في ثلاث طبقات وهم:

١. أصحاب الإمام البارقي رض والإمام الصادق ع وهم: زرارة بن أعين، محمد بن مسلم، معروف بن خربوذ، بريد، أبو بصير الأسدی، الفضیل بن یسار.
٢. أصحاب الإمام الصادق ع وهم: جميل بن دراج، عبد الله بن مسکان عبد الله بن بکیر، حماد بن عیسی، أبان بن عثمان، حماد بن عثمان.
٣. أصحاب الإمام الكاظم ع والإمام الرضا ع وهم: یونس بن عبد الرحمن، صفوان بن یحیی، محمد بن أبي عمير، عبد الله بن المغيرة، الحسن بن محبوب، أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي.

## النواب الأربعة

وهم طائفة من أصحاب الإمام الحجة (عج) في عصر الغيبة الصغرى، وكانوا واسطة بين الناس والإمام ع، وربما نقلوا بعض الروايات عن طريق الإمام وهم:

١. أبو عمر، عثمان بن سعيد العمري.
٢. أبو جعفر محمد بن عثمان العمري.
٣. أبو القاسم الحسين بن روح النويختي.
٤. علي بن محمد السمرى.

**الصدق:** المقصود بالصدق، هو محمد بن علي بن الحسين بن بابوية، صاحب

١. مقباس الهدایة فی علم الدرایة، ج ٢، ص ١٧١ - ١٧٤

كتاب «من لا يحضره الفقيه»، وإذا قُيد بالأول فالمراد به أبو الشيخ الصدوق، أي على بن الحسين، ويطلق عليهم لقب «الصدوقين»، والمراد من ابن بابوية هو الأب.

**الشيخ:** المراد من «الشيخ» هو أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي صاحب كتاب «التهذيبين»، ويطلق عليه لقب «شيخ الطائفة»، والمراد من الشيختين هما الطوسي واستاذه، أي الشيخ المفيد، محمد بن النعمان، أما «الشيوخ الثلاثة» فالمراد بهم هم الإثنان بالإضافة إلى السيد المرتضى علم الهدى، في حين أن لقب «الشيوخ الخمسة» يطلق على المذكورين سابقاً بالإضافة إلى الشيخ الصدوق وأبيه.

**الصحابة:** كلمة الصحابة تطلق على الملّازم، ويراد به الشخص الذي أدرك الرسول ﷺ وصاحبه، وربما روى عنه، وكذلك تطلق على مصاحبي الأئمة عليهم السلام كذلك. وهم مراتب مختلفة، قال الشهيد الثاني: «الصحابي من لقى النبي ﷺ مؤمناً به له ومات على الإسلام... ثم الصحابة على مراتب كثيرة بحسب التقدم في الإسلام والهجرة والملازمة والقتال معه والقتل تحت رايته والرواية عنه».١

**التابعين:** «التابعين»: هم الذين لم يدركوا رسول الله ﷺ، وأمنوا به عن طريق الصحابة، وربما رروا عن طريقهم. أما مصطلح تابعي التابعين فيطلق على الطبقة التي تأتي بعد طبقة التابعين.

**المولى:** ربما تأتي كلمة «المولى» في سند الحديث، ويمكن أن يكون لها عدة معاني هي:

١. السيد، مثل: مولانا صاحب الزمان، ومن كنت مولاه فهذا على مولاه.

٢. العبد، كما هو الحال في: عكرمة مولى ابن عباس.

٣. المعاهد والمحالف، مثل: مالك مولى تيم. قال ابن الأثير في هذا المعنى: «وقد تكرر ذكر «المولى» في الحديث، وهو اسم يقع على جماعة كثيرة، فهو الرب،

١. الرعاية في علم الدرية، ص ٢٤٢

والمالك، والسيد، والمنعم، والمعتق، والناصر، والمحب، والتتابع، والجار، وابن العم،  
والحليف و...! .

**المحدث:** تطلق كلمة «المحدث» على بعض اصحاب الكتب الروائية مثل:  
المحدث الكليني، المحدث القمي، المحدث النوري و... وهو الخبير بأسانيد  
الأحاديث، وأسماء الرواية وحالاتهم وتعارض الروايات، ويستطيع أن يُشخص طريق  
و SEND الحديث، ويميز الحديث من غير الحديث.

قال العلامة المامقاني: «أما المحدث فالذي يظهر منهم انه من علم طرق إثبات  
ال الحديث وأسماء روايته وعدالتهم وانه هل زيد في الحديث شيء أو نقص أم لا، فلا يصدق  
المحدث على من ليس له إلا مجرد سماع الحديث أو تحمله». <sup>٢</sup>

**المُسند:** المقصود من «المُسند» هو: الراوي الذي يذكر الحديث بإسناده وطريقه  
سواء كان عارفاً بكيفية السند أم لا.<sup>٣</sup>

**المُخرج:** **المُخرج** و**«المُخراج»** هو: الراوي الذي يذكر الأحاديث في كتابه، مثل  
الكليني والصدوق و.... وعبارة أخرجه فلان أو خرجه فلان تعني إن هذا الشخص قد  
ذكر الحديث في كتابه. وقد ذكر «الميرداماد» بأن هناك إختلاف بين هذين  
الإصطلاحين؛ لأن إخراج الحديث يعني نقل الحديث تماماً، أما تحرير الحديث  
 فهو نقل قسم معين من الحديث.<sup>٤</sup>

**المُملي، المستملي والمعيد:** في بعض الأحيان يتطلب بعض الرواية من شيوخهم  
إملاء وكتابة أحاديثهم، وفي هذه الحالة يطلق على الأستاذ (المملي) والتلميذ  
(المستملي). وبعد سماع الراوي للحديث من الشيخ وأعادته وروايته إلى الآخرين  
يسُمّى «معد». قال العلامة المامقاني: «المملي والمستملي هما اسم فاعل من الإملاء

١. النهاية في غريب الحديث ج ٥، ص ٣٢٨ .٢. مقباس الهدایة، ج ٣، ص ٤٩

٣. المصدر السابق، ص ٤٨ .٤. شأنه چي، علم الحديث، ص ٣٤٤

## ١٧٤ دروس في علم الدراسة

والذي هو بمعنى إلقاء الكلام للكاتب ليكتب وفي الحديث: صحيفة هي إملاء رسول الله ﷺ وخط على <sup>أصل</sup> فالمملي هو المُلقى للحديث المستملي الذي يطلب إملاء الحديث من الشيخ». <sup>١</sup>

**المُخضِّر**: تطلق الكلمة «المُخضِّر»، ويراد بها الراوي الذي أدرك الجاهلية والإسلام، ولكنه لم يلتقي النبي ﷺ خلافاً للصحابي، سواء كان إسلامه في زمان النبي ﷺ أو بعده.

---

١. مقياس الهدایة في علم الدراسة، ج ٣، ص ٤٦

### النتيجة

يراد بالإصطلاحات الخارجية لل الحديث، تلك التي تتعلق برواية الحديث، طرق التحمل، شرائط قبول الرواية والاصطلاحات الأخرى الشائعة بينهم، والتي تتعلق بكلن وألقاب المعصومين عليهم السلام: مثل: أبو جعفر، أبو عبد الله، أبو الحسن، أبو إبراهيم، وكذلك القاب كثيرون غير المعصومين مثل: المحمدون الثلاث، أصحاب الاجماع، الصدوق، الصحابة، التابعين، المولى، المحدث، المسند، المخرج، الممللي والمستملي والمحضرم.

### الأسئلة

١. إلى أي معصوم من المعصومين عليهم السلام ترجع الكلمة التالية: أبو جعفر، أبو الحسن، أبو محمد، أبو إبراهيم؟
٢. من هم المحمدون الثلاث؟
٣. لأي شخص من الأشخاص تُستخدم كلمة الصدوق والشيخ؟
٤. ماذا تعني كلمة ممللي، مستملي ومعيد؟

### البحث

١. بالاستعانة بكتاب أصول الكافي، عين الموارد التي وردت فيها كلمة «أبو الحسن»، ومن هو المقصود بها؟
٢. بالاستعانة بكتاب فروع الكافي، اذكر الموارد التي وردت فيها كلمة «أبو جعفر الأول»، «أبو جعفر الثاني»، ومن هو المعنى بهما؟
٣. بالاستعانة بكتاب التهذيب والإستبصار، اذكر الموارد التي ذُكر فيها «أبو إبراهيم»، ولأي إمام من الأئمة ترجع عليهم السلام؟
٤. بالاستعانة بكتاب الكافي، اذكر الموارد التي استُخدمت فيها: الصالح، صاحب الدار، الفقيه ومن هم المقصودين بهذه الألقاب.

٥. اذکر روایات أصحاب المعنو مین البغدادی - من غير تكرار - في أحد مجلدات مرأة العقول مراجعاً ترتیب المعنو مین البغدادی.

### المصادر

١. مرأة العقول، العلامة المجلسي؛
٢. الكافي، الشيخ الكليني؛
٣. التهذیب، الشيخ الطوسي؛
٤. الإستبصر، الشيخ الطوسي.

## ١٤

### الإصطلاحات المتعلقة بتحمل الحديث

اتخذ كل راوٍ من الرواية طريقة وأسلوب خاص في تعلم وتحمل الحديث وذلك من أجل حفظ وسلامة نقل كلام المعصوم عليه السلام، وهذه الطرق يطلق عليها «طرق تحمل الحديث»، وقد كانت شائعة ومتداولة قبل تدوين الجوامع الحديبية وانتشار نسخها. أما في الوقت الحاضر فليس لها ذلك الرواج السابق. والهدف من دراسة هذه الطرق هو التعرف على كيفية نقل الرواية بين المحدثين وقيمة كل من هذه الطرق؛ لأنها ليست جميعها بمنزلة واحدة من حيث الإعتبار فإن بعض الطرق خصوصية على غيرها. وقد بذل المحدثون الكبار جهود كبيرة من أجل الحصول على طرق مأمونة في نقل الرواية، فقاموا برحلات طويلة في سبيل هذا الهدف، لكي يسهل على الأجيال المقبلة الحصول على تلك الروايات. وفيما يليتناول هذه الطرق بترتيب أهميتها:

#### ١. السمع

إن أفضل وأول طرق التحمل هي طريقة «السمع»، أي سمع أحد الروا عن شيوخهما. قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص: «العقل الأول في موقعية السمع وهو، أي السمع من الشيخ أرفع الطرق الواقعة في التحمل عند جمهور المحدثين لأن الشيخ

أعرف بوجوه ضبط الحديث وتأديته». <sup>١</sup>

وقد نقل الشيخ الكليني بعض الروايات في الكافي (كتاب «فضل العلم»، باب «رواية الكتب والحديث») التي تؤكد على أهمية سماع الحديث منها:

«عن عبد الله بن سنان قال: قلت لابي عبد الله عليهما السلام: يجيئني القوم فيستمعون مني حديثكم فأضجر ولا أقوى، قال: فأقرأ عليهم من أوله حديثاً ومن وسطه حديثاً ومن آخره حديثاً». <sup>٢</sup>  
ولسماع الحديث مراتب متعددة، منها:

١. سمع الراوي من شيخه وهو يقرأ من كتابه، أو من حفظه.
٢. سمع الراوي من شيخه وأستاده في جمع من الطالب، والشيخ يقرأ من كتابه أو من حفظه.
٣. سمع الراوي من الشيخ وهو يقرأ على الآخرين، والراوي حاضر أيضاً أعم من أن تكون قراءة الشيخ من الكتاب أو من المحفظ.

وقد يشير الراوي إلى أعلى مرتبة من السمع، حيث يقول «سمعت فلاناً يقول»، أو «حدثنا فلان يقول» أما لفظ «أخبر» و«قال» فتأتي في مرتبة أدنى من ذلك، ويمكن أن تعطي عبارة «عن فلان» - والتي هي مخففة من «أخبر فلان عن فلان» - معنى السمع.

## ٢. القراءة

وهي عبارة عن قراءة الراوي الحديث أمام شيخه ويعبر عنها بـ«العرض» أيضاً؛ لأن القارئ يعرض على الشيخ ما سمعه من الحديث قال الشهيد الثاني: «في القراءة على الشيخ... ويسمى عند أكثر القدماء المحدثين: العرض، لأن القارئ يعرضه على الشيخ سواء كانت القراءة من حفظ الراوي أو من كتاب». <sup>٣</sup>

١. الرعاية في علم الدرية، ص ٢٣١

٢. الأصول من الكافي، ج ١، ص ٥٢، الرواية الخامسة

٣. الرعاية في علم الدرية، ص ٢٣٧

إن قراءة الحديث من حيث المنزلة لها مراتب متعددة، أهمّها:

١. قراءة الحديث عن طريق الراوي من كتاب بيده وفي يد الشيخ أيضاً، ومقارنة قراءة الراوي مع قراءة الشيخ، وتأييد هذه القراءة من قبل الشيخ.
  ٢. قراءة الراوي للأحاديث من كتاب بيده، والشيخ يؤيد ذلك من حفظه ويقر بصحته.
  ٣. قراءته للأحاديث من حفظه والكتاب في يد الشيخ ثم يقر بصحة ما حفظه.
  ٤. قراءة الروايات من حفظه واستماع الشيخ من حفظه أيضاً ثم الاقرار بصحته.
- وغالباً ما تستخدم الألفاظ التالية للتعبير عن طرق التحمل مثل: «قرأت على فلان»، أو «قرء عليه وأنا أسمع فأقرّ الشيخ به»، قال الشهيد الثاني: «في عبارات العرض وهي على مراتب، الرتبة الأولى: والعبارة عن هذه الطريق أن يقول الراوي إذا أراد رواية ذلك: قرأت على فلان أو قرء عليه وأنا اسمع فأقرّ الشيخ به، أي لم يكتف بالقراءة عليه، ولا بعدم إنكاره ولا بإشارته، بل تلفظ بما يقتضي الإقرار بكونه مرويه».<sup>١</sup>

ولو كان هناك شخصاً موثقاً في المجلس وفي يده نسخة، يحفظها الشيخ أيضاً، وأقرّ هذا الشخص الموثق قراءة الراوي، بالإضافة إلى إقرار الشيخ، فهذا يعني إن هذه القراءة تتمتع بأهمية كبيرة. ولا يشترط رؤية الشيخ في القراءة عليه، بل إن الإطمئنان بالإستماع كافياً.

### ٣. الإجازة

وهي سماح الشيخ للراوي بنقل روایاته. والمحدثون غالباً ما يكون لديهم إجازات عن أساتذتهم. ويرى البعض أن الإجازة تأتي في مرتبة أدنى بالنسبة إلى السمع والقراءة، قال العلامة المامقاني: «ففي ترجيح السمع عليها أو العكس أقوال، فالشهر ترجيحة عليها مطلقاً، لكون السمع أبعد عن الاشتباه من الإجازة... والأقوى عندي هو القول الأول،

١. الوعاية في علم الدرایة، ص ٢٤٢

ضرورة بعد السماع من الشيخ ثم القراءة عليه عن الإشتباه بما لا يوجد مثله في غير المقوء والمسموع منه كما هو ظاهر.<sup>١</sup>

والإجازة لها مراتب وأقسام، لأنها قد تكون بالقول الصريح، أو بالقول غير الصريح، وقد تكون لشخص معين وقد تكون عامة، ثم إنها قد تكون في كتاب خاص، أو لجميع كتب الشيخ. واليكم أقسامها:

١. إجازة شخص معين لكتاب معين كأن يقول: أجزتك في كتاب خاص.
٢. إجازة لأفراد معينين في كتاب معين، فيقول: أجزتكم في كتاب خاص.
٣. إجازة لشخص معين في كتب متعددة، كأن يقول: أجزتك جميع مسموعاتي.
٤. إجازة لأفراد غير معينين في كتاب معين، يقول الشيخ: أجزت لكل المسلمين في رواية كتابي.
٥. إجازة لشخص مجهول في كتاب معين مثل: أجزت لمحمد بن علي في كتابي.  
وما تزال هذه الطريقة شائعة بين المحدثين في نقل رواية معينة، أو كتاب معين، ويمكن أن تكشف كيفية الرواية وشخصية الفرد المجيز والمجاز. ولا يشترط في الإجازة قبول الشخص المجاز. أما أهم الكتب التي ذكرت إجازات المحدثين فهي:
  ١. بحار الأنوار، حيث أشار العلامة المجلسي في المجلد ١٠٤. ١٠٧ من كتاب «بحار الأنوار» إلى موارد منها.
  ٢. ذكر الحر العاملي في خاتمة كتابه «وسائل الشيعة» بعض الموارد من هذه الإجازات ضمن بيان طرقه إلى هذه الأحاديث.
  ٣. المسلسلات في الإجازات، للسيد محمود المرعشي، وهي التي تبيّن إجازات مشايخ حضرة آية الله المرعشي النجفي.
  ٤. الدررية إلى تصانيف الشيعة. أشار العلامة أبا بزرگ الطهراني إلى عشرات كتب الإجازات.

١. مقباس الهدایة في علم الدرایة، ج ٣، ص ١١٣، ١١٤.

وهناك طرق أخرى في تحمل الحديث<sup>١</sup> وهي:

١. المناولة: وهي أن يضع الأستاذ كتابه المصحح في متناول يد الطالب للإستفادة منه.
٢. الكتابة: وهو أن يكتب الشيخ بعض الأحاديث بخط يده لأشخاص معينين.
٣. الإعلام: وهو أن يعلم الشيخ الطالب بأن الحديث الفلاني هو روایتي وسماعي من الشيخ الفلانى.
٤. الوصية: وهي وصيّة أحد الشيوخ برواية حديثه بعد موته، أو سفره.
٥. الوجادة: وهي أن يقف الإنسان على كتاب، أو حديث بخط استاذه (راويها)، ويطمئن بصحتها، ويرويها على هذا الأساس.

وهذه الأقسام في «تحمل الحديث» تصدق في النقل عن الأئمة عليهم السلام أيضاً.  
وأصحاب الأئمة عليهم السلام - في أغلب الموارد - كان لديهم سمع لبعض الأحاديث منهم عليهم السلام وهناك بعض العبارات التي تبيّن هذه الطريقة (السماع) من التحمل مثل:  
«قال الصادق عليه السلام»، «عن الصادق عليه السلام»، «سمعت الرضا عليه السلام» «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام»، أو «سألت أبي جعفر عليه السلام»، أو «قلت لأبي عبد الله عليه السلام»، «أخبرني عن أبي الحسن الأول عليه السلام» و....

### الإصطلاحات الشائعة الأخرى بين المحدثين

بالإضافة إلى الإصطلاحات المتعلقة بالكنى والألقاب وكذلك الإصطلاحات المتعلقة بطرق التحمل، هناك عبارات أخرى تتعلق بهذا القسم من الإصطلاحات منها:

#### الطبقة

إن مصطلح الطبقة تعني الجماعة المتساوين في السن، وملاقات الشيخ مثل: الصحابيّين ابن مسعود، وأبي بن كعب أو مثل محمد بن مسلم وزراره؛ قال المامقاني:

١. راجع: الرعاية في علم الدرایة، ص ٢٧٨ - ٣٠٣؛ مقباس الهدایة في علم الدرایة، ج ٣، ص ١٣٥ - ١٨٧؛ محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ١٨٩ - ١٩٢.

«والطبقة في الإصطلاح عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ فهم طبقة ثم بعدهم طبقة أخرى وهكذا مأخوذة من طبقة البناء لكونهم في زمان واحد... ومن المطابقة لموافقة بعضهم بعضاً في الأخذ من شيخ واحد».<sup>١</sup>

### علم الطبقات

وهو من جملة علوم الحديث التي يمكن من خلاله معرفة طبقات الرواية، وزوال اللبس والإبهام، ومعرفة التدليس في الحديث، لأنه قد يحدث وجود راوين في طبقة واحدة من لحاظ آخر يكونا من طبقتين مختلفتين. كما هو الحال في الصحابي انس بن مالك فإنه في طبقة «العشرة المبشرة»، أما من جهة السن فهو في الطبقة التالية. ويمكن تشخيص طبقة الراوي عن طريق ولادة الراوي أو وفاته، وكذلك عن طريق الرواة الذين يقلون عنهم، وهو أمر يحتاج إلى تخصص وخبرة. وهناك طرق متنوعة عند علماء الشيعة في تعين الطبقات. وقد ذكر العلامة محمد تقى المجلسى إثنا عشر طبقة وذلك في شرح مشيخة الصدوق وهي كما يلى<sup>٢</sup>:

١. الطبقة الأولى: الشيخ الطوسي، والنجاشي و...
٢. الطبقة الثانية: الشيخ المفيد، ابن الغضائري و...
٣. الطبقة الثالثة: الشيخ الصدوق، أحمد بن محمد بن عيسى و...
٤. الطبقة الرابعة: الشيخ الكليني وأصحابه.
٥. الطبقة الخامسة: محمد بن يحيى وأحمد بن إدريس وعلي بن إبراهيم و...
٦. الطبقة السادسة: أحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن عبد الجبار وأحمد بن محمد بن خالد و...
٧. الطبقة السابعة: الحسين بن سعيد والحسين بن علي الوشائ و...

١. مقاييس الهدایة، ج ٣، ص ٤٨

٢. روضة المتقين، ج ١٤، ص ٣٢٣، شرح رجال الفقيه

٨. الطبقة الثامنة: محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى وأصحاب موسى بن جعفر عليهم السلام.
  ٩. الطبقة التاسعة: أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.
  ١٠. الطبقة العاشرة: أصحاب الإمام الباقر عليه السلام.
  ١١. الطبقة الحادية عشر: أصحاب الإمام علي بن الحسين عليه السلام.
  ١٢. الطبقة الثانية عشر: أصحاب الإمام الحسين والحسن عليهم السلام والإمام علي عليه السلام.
- وقد ذكر العلامة السيد حسن الصدر طبقات أخرى في كتابه «نهاية الدراسة».<sup>١</sup>

### العدّة

المقصود من العدّة: هنا هم مجموعة من مشايخ الراوي، والذي يستطيع من خلالهم نقل الأحاديث من الطبقات العليا مثل «عدة الكليني»، حيث يروي الكليني عن مشايخه بواسطتهم كما هو الحال في الرواية التالية:

«عدة من أصحابنا، عن أحمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن جعفر بن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير ووهيب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن الله علمني: علم مكنون مخزون لا يعلمه إلا هو، من ذلك يكون البداء وعلم علّمه ملائكته ورسله وأنبيائه فتحن نعلم». <sup>٢</sup>

يروي الكليني بواسطة العدّة عن ثلاثة أشخاص هم: «أحمد بن محمد بن عيسى»، و«أحمد بن محمد بن خالد البرقي»، و«سهل بن زياد»، فعدّة الكليني بالنقل عن «أحمد بن محمد بن عيسى» هم: «محمد بن يحيى العطار، علي بن موسى، داود بن كورة، أحمد بن ادريس، علي بن إبراهيم القمي». أما عدته بالنقل عن «أحمد بن محمد بن خالد» فهم: «علي بن إبراهيم، علي بن محمد بن عبد الله بن أذينة، أحمد بن محمد بن أمية، علي بن الحسن» أما عدته عن «سهل بن زياد» فهم: «علي بن

١. السيد حسن الصدر، نهاية الراية، ص ٣٤٤ - ٣٥٣

٢. الأصول من الكافي، ج ١، ص ١٤٧، كتاب التوحيد، باب البداء، الرواية ٨

محمد بن علّان، محمد بن أبي عبد الله، محمد بن الحسن، محمد بن عقيل الكليني».١ ولكنها في بعض الموارد ينقل عن غير هؤلاء الثلاثة بواسطة العدة.

وهناك عبارات أخرى، مثل: «ثلاثة وأربعة وخمسة»، وهي في بعض الأحيان تستخدم للدلالة على أفراد خاصين مثل قول الفيض الكاشاني: «وكثيراً ما يتكرر في أوائل أسانيدهما حماد والحلبي هؤلاء الخمسة هكذا: «علي بن إبراهيم عن أبيه ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان، جميعاً عن ابن أبي عمر وأنا أكتفي عن تعدادهم بالخمسة».٢

### الأصل والكتاب

يطلق الأصل في كلام المحدثين على مجموعة من الروايات المأخوذة عن طريق السمع من الإمام عليه السلام دون واسطة، وقد يطلق عليه أيضاً تعبير «مجرد كلام المعصوم»، ولم يأت فيها ذكر اسماء الرواة أو بعض الشروح التوضيحية، أما إذا جاءت هذه المجموعة من الأحاديث مقترنة باسماء الرواة، ولم تؤخذ عن المعصوم بصورة مباشرة، وربما يكون فيها شرح وتوضيح فيطلق عليها في هذه الحالة «الكتاب».

وتطلق كلمة «الأصل» كثيراً على كل واحد من «الأصول الأربعمائة»، لأنها «مجرد كلام المعصوم عليه السلام» قال العلامة المامقاني: «المعروف في ألسنة العلماء، بل كتبهم ان الأصول الأربعمائة جمعت في عهد مولانا الصادق عليه السلام كما عن بعض وفي عهد الصادقين عليهم السلام كما عن آخر».٣

وقال العلامة الحلبي أيضاً: «وروى عنه من الرجال ما يقارب أربعة آلاف رجل... وغيرهم من أعيان الفضلاء كتب من أجوبة مسائله أربعمائة مصنف سموها أصولاً».٤

٢. المصدر السابق، ص ٣٤

١. الفيض الكاشاني، الوافي، ج ١، ص ٣٣

٣. مقباس الهدایة، ج ٣، ص ٢٠

٤. المعتبر في شرح المختصر، ج ١، ص ٢٦، المقدمة

وكذلك قال الشهيد الأول: «اتفاق الأمة على طهارتهم أهل البيت ... مع توادر الشيعة إليهم والنقل عنهم مما لا سبيل إلى إنكاره حتى أن أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام كتب من أجوبته مسائله أربعمائة مصنف لأربعمائة مصنف دون من رجاله المعروفيين أربعة آلاف رجل من أهل العراق والجaz وخراسان والشام».١

### المَشِيخَةُ وَالْمَشِيقَةُ

المقصود من «المَشِيقَة» بفتح الميم وسكون الشين وفتح الياء، هم شيوخ الراوي وناقل الحديث، حيث يقوم (الراوي) بنقل مروياته عن طريقهم؛ ولذلك فان المقصود من مشيخة الصدوق: هم الرواة الذين يروي الشيخ الصدوق روایاته عن طريقهم. أما «المَشِيخَة» بفتح الميم وكسر الشين، فهي إسم مكان، اي الموضع الذي يذكر فيه كل راوٍ شيوخه، قال الشيخ محمد رضا المامقاني: «المشيخات بفتح الميم وسكون الشين أو كسرها هي الكتب التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم».٢

### المُسْتَدِرُكُ

المقصود من المستدرك هو كل كتاب حديسي دون من أجل تكميل كتاب آخر، وعلى نفس الاسلوب وفي نفس الموضوع. وهدف المؤلف من تأليفه هو زيادة المعلومات في هذا المجال العلمي. كما هو الحال في الكتاب القيم «مستدرك الوسائل» الذي جمع فيه المحدث «النوري» الروايات الفقهية، أو «مستدرك الصحيحين» للحاكم النيسابوري.

### الْمُسَنَّدُ وَالسَّنْنُ

المقصود من «الْمُسَنَّد»، هو مجموعة من الأحاديث، الهدف منها هو جمع الروايات على أسماء الرواة في طبقة الصحابة مثل: «مسند أحمد بن حنبل»، حيث جاءت

١. ذكرى الشيعة في احكام الشريعة، ج ١، ص ٥٨

٢. مستدركات مقباس الهدایة، ج ٦، ص ٢٥٥

الروايات فيه مصنفة على أساس أسماء الصحابة المعروفيين، وقد بدأ بمسند أبي بكر،  
مسند عمر بن الخطاب، مسند عثمان بن عفان، مسند علي بن أبي طالب، مسند ابن  
محمد طلحة، مسند أبي الزبير، مسند أبي اسحاق سعد بن أبي وقاص، مسند سعيد  
بن زيد، مسند عبد الرحمن بن عوف الزهري، مسند أبي عبيدة بن الجراح و... وكان  
عدد روايات الصحابة في هذا المسند كما يلي:

أبو بكر: ٨١ رواية.

عمر بن الخطاب: ٣١٦ رواية.

عثمان بن عفان: ١٦٢ رواية.

علي بن أبي طالب رض: ٨١٩ رواية.

عبد الله بن عباس: ١٧١٠ رواية.

عبد الله بن مسعود: ٨٩٩ رواية.

أبو هريرة: ٣٨٦٢ رواية.<sup>١</sup>

أما «السنن»: فهو مجموعة من الأحاديث مصنفة على أساس الموضوعات وليس  
طبقاً لأسماء الرواية كما هو الحال في سنن النسائي، ابن داود....

### الإسناد

المقصود من «الإسناد» هو رفع الحديث إلى قائله سواء كان معصوماً أو غير معصوم،  
قال الشهيد الثاني: «الإسناد: رفع الحديث إلى قائله من نبي أو إمام أو ما في معناهما». <sup>٢</sup>  
وإسناد الحديث من افتخارات المسلمين ولم تكن شائعة في الأمم الأخرى.

### النوادر

«النوادر» جمع «نادر» وله معنيان: المعنى الأول - المعنى المقبول - هو كل كتاب أو  
باب حديسي يشمل مجموعة من الروايات ذات مواضيع متعددة لتنضيط تحت باب

١. راجع: المسند للإمام أحمد بن حنبل، المجلد الأول والثاني والثالث.

٢. الرعاية في علم الدراسة، ص ٥٣

خاص لقلتها مثل: باب النوادر من كتاب «فضل القرآن» في كتاب الكافي،<sup>١</sup> والذي يشمل ٢٨ روایة بعضها صحيح وعتبر. قال المامقاني في نقل كلام «المولى الوحيد» «وأما النوادر فالظاهر أنه ما اجتمع فيه أحاديث لا تنضبط في باب لقلته بأن يكون واحداً أو متعدداً لكن يكون قليلاً جداً». وقد يطلق لفظ النادر على الرواية التي يرويها الراوي عن طريق غير معروف ومشهور. قال العلامة المامقاني في رد القول الذي يذهب إلى أن معنى النادر هو ما قلت روایته وندر العمل به: «ويردّه وضوح كون الجملة من الأخبار المسطورة في باب النوادر شائع الرواية والعمل، فان ذلك قرينة على أن المراد بالنوادر ما ذكره الوحيد، لا ما ذكره هذا البعض، ويؤيد ذلك أنَّ كتاب «نوادر الحكمة» للثقة الجليل محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري كتاب ممدوح معتمد عليه، مدحه الصدوق (رحمه الله) وغيره».٣

٢. مقياس الهدایة، ج ٢، ص ٦٢٧، باب النوادر

١. الأصول من الكافي، ج ٢، ص ٣١

٣. المصدر السابق

### النتيجة

هناك طرق متعددة في تحمل ونقل الحديث منها طريقة «السماع»، أي سماع الراوي للحديث من الأستاذ، والقراءة أو العرض، حيث يقوم الراوي بقراءة الحديث أمام الأستاذ وإقراره عليه بعد سماعه منه، أما الإجازة فهي ترتبط بإجازة الرواية من الشيخ تلميذه. وإن لكل منها مراتب متعددة. وهناك اصطلاحات شائعة أخرى بين المحدثين مثل: الطبقة، وهي مجموعة من الرواة المتقاربين في السن ولقاء المشايخ، والعدة وهم مجموعة من شيوخ الراوي، وكذلك الأصل والكتاب حيث أن الأصل يختص بكلام المعصوم عليه السلام المنقول دون واسطة عن طريق السمع.

أما الكتاب فيشمل الرواية بالإضافة إلى اسم الراوي وشرح المتن. أما المشيخة فهي محل ذكر الراوي لشيوخه، والمستدرك وهو تكميل وتممة لكتاب حديسي سابق. والمسند وهو مجموعة من الروايات مصنفة على أساس الرواية، والسنن هي مجموعة من الروايات مجموعة على أساس الموضوعات، والإسناد هو رفع الحديث إلى قائله، أما النوادر فهي مجموعة من الروايات ذات مواضيع متعددة لا تندرج تحت باب من الأبواب.

### الأسئلة

١. عَرَفْ «السماع» وبيَّنْ أقسامه.
٢. عَرَفْ «القراءة» وأذْكُرْ قسمين منها.
٣. عَرَفْ «الإجازة»، وأذْكُرْ الاختلاف بينها وبين «المناولة» و«الكتابة».
٤. عَرَفْ اصطلاح «الطبقة» و«العدة».
٥. بيَّنْ الاختلاف بين «السنن» و«المسند».
٦. بيَّنْ الفرق بين الشاذ والنادر.

## البحث

١. بالاستعانة باحدى مجلدات كتاب مرآة العقول، عين كلمة «سمعت» والموارد المشابهة لها.
٢. اذكر الموارد التي وردت فيها كلمة «أخبرنا» في أحد أجزاء الكافي وعِين العبارات المشابهة لها.
٣. اذكر الموارد التي ذكرت فيها كلمة «القراءة» في أحد أجزاء وسائل الشيعة مع المناقشة.
٤. اذكر خمسة وعشرين مورداً من صور الإجازات وذلك بالإستعانة بكتاب إجازات البحار في المجلدات الأخيرة.
٥. اذكر خمسة موارد من الروايات تبدأ بعبارة «عدّة» وذلك بالإستعانة بكتاب الكافي وعِين أسماء هذه العدّة.
٦. اذكر عشرة أمثلة من روایات مستدرک الوسائل مع ذكر موضوعها.
٧. بين الروايات النادرة في أحد أبواب الكافي من حيث عددها، والمواضيع التي تتناولها، وصحة سندتها.

## المصادر

١. مرآة العقول، محمد باقر المجلسي؛
٢. الكافي، الشيخ الكليني؛
٣. وسائل الشيعة، الحر العاملي؛
٤. بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي؛
٥. مستدرک الوسائل، المحدث النوري.



## ١٥

### شروط قبول الرواية

من جملة المباحث المتعلقة بتشخيص الرواية المعتبرة، هو دراسة شرائط وأوصاف الراوي عند المحدثين، قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص: «إن معرفة من تقبل روایته ومن ترد من أهم أنواع الحديث واتّمها نفعاً... لأن بها يحصل التمييز بين صحيح الرواية وضعيفها».<sup>١</sup>

ومن هنا، فإن الشروط التالية تعتبر ضرورية بالنسبة إلى الراوي من أجل قبول روایته، وإن لم يكن هناك اتفاق على بعض هذه الشروط. أما أهم هذه الشروط فهي:

#### ١. الإسلام

المشهور بين المحدثين هو أن يكون الراوي مسلماً عند التحديد بالرواية، واعتبر الشهيد الثاني إن شرط الإسلام هو من جملة الشرائط المتفق عليها بين جميع الأصوليين والمحدثين، حيث قال: «اتفق أئمة الحديث، والأصول الفقهية، على اشتراط إسلام الراوي حال روایته، وإن لم يكن مسلماً حال تحمله، فلا تقبل روایة الكافر، وإن علم من دينه التحرّز من الكذب لوجوب التثبت عند خبر الفاسق».<sup>٢</sup>

١. الرعائية في علم الدراسة، ص ١٠٨؛ مقياس المداية، ج ٢، ص ٩

٢. الرعائية في علم الدراسة، ص ١٨١

فطبقاً لرأي الشهيد الثاني لابد أن يكون الراوي، مسلماً حال أداء الرواية عن النبي ﷺ، أو الأئمة عليهم السلام، وإن لم يتَّصف بهذه الصفة حال تحمل الحديث؛ والكافر لا يمكن القبول بروايته، وإن حصل الإطمئنان بصدقه في بعض الموارد وأشار إلى الآية «...إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌٰ يَتَبَيَّنَ أَنَّ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَلٍ فَتُضِبِّحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَذْرِمِينَ»<sup>١</sup>، وهي تدل على التحرز والإبعاد عن خبر الفاسق. أما العلامة المامقاني فيعتقد أن مثل هذا الاتفاق الذي اشار اليه الشهيد الثاني في مورد عدم قبول رواية الكافر يكون مقبولاً بالنسبة للكافر من غير أهل القبلة، أي اليهود والنصارى. أما بالنسبة إلى الكافر من أهل القبلة أمثل: المجسمة والخوارج والغلاة و... فلم يتحقق مثل هذا الاتفاق.<sup>٢</sup> ثم ان النهي في الآية الشريفة جاء بسبب جرأة الفاسق على الذنوب والكذب ولكنه قد يتحرز عن الكذب في بعض الموارد، وكذلك فان دليل الأولوية ليس كافياً في هذه المسألة، أي بما ان خبر الفاسق ليس مقبولاً فالأولى عدم قبول خبر الكافر؛ لأنه ربما يكون النهي عن قبول خبر الفاسق هو إرشاد إلى أن كلامه لا يمكن الإعتماد عليه.<sup>٣</sup>

## ٢. البلوغ

وهو الشرط الثاني الذي ذكره الشهيد الثاني بعد شرط الإسلام، أي بلوغ الراوي عند الأداء ونقل الرواية، فمن هذه الجهة لا يكون خبر غير البالغ معتبراً وحججاً. إن عنوان غير البالغ يشمل الصبي المميز وغير المميز، ولا شك في عدم قبول رواية الأخير. أما بالنسبة إلى عدم الإعتماد على رواية الصبي المميز الذي يتمكّن من التمييز بين المنافع والمضار فليس قطعياً، وقد انقسم العلماء والمحدثون إلى رأيين في هذه المسألة، قال العلامة المامقاني: «أما المميز ففي قبول خبره، قوله: فالمشهور عدم

١. الحجرات، ٦  
٢. مقباس الهدایة في علم الدراسة، ج ٢، ص ١٤

٣. المصدر السابق، ص ١٦

القبول، بل قيل انه المعروف من مذهب الأصحاب وجمهور العامة، وحکي عن جمع من العامة، القبول إذا افاد خبره الظن وظاهر بعض الأواخر من أصحابنا الميل إلى موافقهم مطلقاً، أو إذا افاد الإطمئنان». <sup>١</sup>

أما الشهيد الثاني فقد ذهب إلى عدم حججية روایة الصبی بصورة مطلقة؛ لأنه يرى ان روایته تعتبر مصداقاً لحادیث «رفع القلم»، حيث دلّ هذا الحدیث على رفع المأخذة من الصبی، قال: «فلا تقبل روایة الصبی... مطلقاً لارتفاع القلم عنهما الموجب لعدم المؤاخذة المقتضي لعدم التحفظ من ارتكاب الكذب على تقدير تمیزه ومع عدمه لا عبرة بقوله». <sup>٢</sup>

وفي مقابل رأي الشهید الثاني الذي لا يقبل روایة الصبی مطلقاً هناك من يعتقد، بحججية خبر الصبی الممیز، <sup>٣</sup> فكما يصح الإقتداء بصلاته وقبول قوله في الطهارات والشهادات، كذلك يقبل قوله في نقل الروایات أيضاً فيما إذا تحققت فيه شرائط الأخرى. والظاهر ان هذا الاستدلال غير تام؛ لأن الإقتداء بالصبی في صلاته وقبول كلامه في الطهارات والشهادات ليس مورد اتفاق المحدثین والفقهاء، وحتى لو قبلنا بمثل هذا القول فان تطبيق ذلك على مورد قبول روایته ليس صحيحاً، لانه نوع من أنواع القياس.

### ٣. العقل

وهو الشرط الثالث من شرائط قبول الروایة. ومن هنا فلا تقبل روایة السفیه والمجنون. وهذا الشرط محل إتفاق جميع المحدثین؛ لأن الوثوق والإطمئنان بخبر المجنون ليس صحيحاً. وقد أكد الشهید الثاني على هذا الأمر فقال: «فلا تقبل روایة... المجنون مطلقاً». <sup>٤</sup>

١. المصدر السابق، ص ٢٢ ٢. الرعایة في علم الدرایة، ص ١٨٣

٣. مقباس الهدایة، ج ٢، ص ٢٣

٤. الرعایة في علم الدرایة، ص ١٨٣

وكذلك ورد في روايات رفع القلم<sup>١</sup> عدم مؤاخذة البالغ، كما في الروايات التالية:

١. عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتى تسعه أشياء: الخطاء والنسيان وما أكرهوا عليه وما لا يعلمون وما لا يطيقون...<sup>٢</sup>.

٢. عن علي عليه السلام انه كان يقول في المجنون والمعتوه الذي لا يفيق، والصبي الذي لم يبلغ، عمدها خطأ، تحمله العاقلة وقد رفع عنهم القلم.<sup>٣</sup>

فالمجنون لا يعتبر قوله حجّة ما لم يتمثل للشفاء. أما بالنسبة للجنون الإدواري فيقبل قوله في حال كونه عاقلاً وسليماً وتحقق الشرائط الأخرى، ومن هنا فلا تقبل الرواية إذا كان الراوي في حالة السكر وكذلك المغمى عليه حتى يشفى.

#### ٤. الإيمان

المقصود من الإيمان بالنسبة للرواية هو الإعتقاد بامامة الأئمة المعصومين عليهم السلام بالإضافة إلى الإسلام. وهذا الشرط يعتبر ضرورياً عند طائفة من محدثي الشيعة، ولذلك فلا تقبل رواية المخالفين وطائف الشيعة الأخرى. وقد اشار العلامة المامقاني إلى أن صفة الإيمان في الراوي قد اشترطها بعض محدثي الشيعة فقال: «الرابع: الإيمان والمراد به كونه إمامياً إثنى عشرياً، وقد أعتبر هذا الشرط جمع منهم الفاضلان والشهيدان وصاحب المعلم... ومقتضاه عدم جواز العمل بخبر المخالفين ولا ساير فرق الشيعة».<sup>٤</sup>

والظاهر إنّ هذا الشرط ليس ضرورياً دائمًا؛ ولذلك فلم يعتبره جمع من المحدثين كالشيخ الطوسي الذي يرى: إنّ أخبار غير الإمامية تقبل إذا لم تختلف روايات الأصحاب، ولذلك فقد تم العمل بروايات بعض محدثي العامة أمثال حفص بن غياث ونوح بن دراج و... وكذلك محدثي الفرق الشيعة الأخرى أمثال: الفطحية،

١. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٢٩٥، الباب ٥٦، جملة ما عفى عنه.

٢. المصدر السابق، الرواية الأولى

٣. المصدر السابق، ج ١٩، ص ٦٦؛ باب ٣٦، كتاب القصاص

٤. مقابس الهدایة في علم الدراءة، ج ٢، ص ٢٥

الواقفية و... وهذا في حالة عدم مخالفة روایاتهم مع روایات الأصحاب. قال العلامة المامقاني: «وخالف في ذلك الشيخ في محکي العدة، حيث جوز العمل بخبر المخالفين إذا رروا عن أئمتنا إذا لم يكن في روایات الأصحاب ما يخالفه... لما روى عن الصادق ع: انه قال: إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حکمها فيما روى عننا فانظروا إلى ما روه عن علي فاعملوا به».١.

## ٥. عدالة الراوي

ذهب البعض إلى أن العدالة هي من جملة شرائط قبول روایة الراوي. والظاهر إن مثل هذا الشرط ليس ضروريًا ولا هو مورد إتفاق المحدثين، إضافة إلى ذلك فإنه لم يتم الإتفاق على معنى العدالة بين المحدثين، فهناك من يعتقد أن العدالة هي: الاجتناب عن الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر، فيما وسّع البعض الآخر من دائرة العدالة فأعتبر المروءة من لوازم العدالة.٢

وأشار الشهید الثانی إلى رأي الجمهور في اشتراط العدالة في الراوي فقال: «ثانياً شرط العدالة وجمهورهم على اشتراط عدالته لما تقدم من الأمر بالثبت عند خبر الفاسق».٣

وبعد أن بين الشهید الثانی قول الجمهور في النهي عن قبول خبر غير العادل يستدل على أن الآية تدل على النهي عن قبول خبر الفاسق؛ لأن الذي يستفاد من مفهوم الآية أن العدالة هي شرط من الشروط ثم قال: إن الآية دالة على مانعية قبول خبر الفاسق، وليس شرطية العدالة في الراوي، ويمكن إثبات عدم فسق الراوي عن طريق أصله عدم الفسق.٤

١. المصدر السابق، ص ٢٦؛ وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٦٤، الرواية ٣٣٢٧٦

٢. مقباس الهدایة، ج ٢، ص ٣٢

٣. الرعاية في علم الدراسة، ص ١٨٣

٤. المصدر السابق

ولم يعتبر الشيخ الطوسي وبعض المحدثين العدالة شرط من شروط الراوي،<sup>١</sup> بل يكفي حصول الإطمئنان على صدور الرواية من المعصوم عليه السلام، ولذلك فيمكن القبول برواية بعض الرواة الفساق، أو الذين لا يأمن خطأهم إذا كانوا موثوقين في رواياتهم وأحاديثهم، لأن العدالة الالزمة في الرواية متوفرة فيهم، والفسق العملي لا يمنع من قبول رواياتهم، وإن كان مانعاً من قبول الشهادة، ثم أنه يمكن القبول برواية خبر الفاسق بعد التثبت، والتتأكد من عدم كذبه والإطمئنان بذلك طبقاً لآية النبأ. وقد ذهب العلامة المامقاني إلى أن هذا القول هو أنساب الأقوال وأقواها فقال: «فقول الشيخ هو الأقوى».<sup>٢</sup>

وكذلك فان شرط العدالة في حالة الاشتراط - طبقاً لرأي بعض المحدثين - لا يعني ترك جميع المعاichi، بل لابد من توفر شروط ثلاثة، قال الشهيد الثاني في هذا المجال: «وليس المراد من العدالة كونه تاركاً لجميع المعاichi، بل بمعنى كونه سليماً من أسباب الفسق التي هي فعل الكبار، والإصرار على الصغار وخوارم المروءة... وضبطه لما يرويه بمعنى كونه حافظاً له متيقظاً، غير مغفل، إن حدث من حفظه ضابطاً لكتابه، حافظاً له من الغلط والتصحيف والتحريف، إن حدث منه عارفاً بما يختل به المعنى... وفي الحقيقة اعتبار العدالة يغنى عن هذا؛ لأن العدل لا يجازف برواية ما ليس بمضبوط».٣

وطبقاً لهذا التعريف فان الشهيد الثاني لم يعتبر «الضبط» من شروط الراوي كما ذهب إليه بعض المحدثين<sup>٤</sup> لأن الضبط عنده يعتبر جزءاً من عدالة الراوي، كما انه نهى أن تكون بعض الشروط ضرورية كما ذهب إلى ذلك بعض المحدثين، قال العلامة المامقاني في هذا الخصوص: «وقد بقي هنا أمران... الأول: انه لا يشترط في الخبر غير ما ذكر من الشروط وقد وقع التنصيص في كلماتهم على عدم اشتراط امور،

١. عدة الأصول، ج ١، ص ٣٨٠؛ مقياس الهدایة، ج ٢، ص ٢٥

٢. مقياس الهدایة، ج ٢، ص ٤٣

٣. الرعایة فی علم الدراسة، ص ١٨٥

٤. مقياس الهدایة، ج ٢، ص ٤٣

للأصل وجود المقتضي وعدم المانع، أحدهما: الذكورة... الحرية... البصر... عدم القرابة...  
القدرة على الكتابة... العلم بالفقه والعربيّة... معروفة النسب».١

وكذلك فإن الشهيد الثاني يرى عدم شرطية بعض هذه الأمور من قبيل: الرجلة،  
الحرية، العلم بالعربيّة وعدم اعتبار البعض الآخر مثل: البصر، وعدد الرواية؛ قال: «أولاً:  
في ما لا يشترط فيه، ولا يشترط في الراوي: الذكورة.... ولا الحرية.... ولا العلم بفقه  
وعربيّة. لأن الغرض منه الرواية لا الدراية وهي تتحقق دونهما... ثانياً: ما لا يعتبر وكذا لا  
يعتبر فيه: البصر... ولا العدد بناءً على اعتبار خبر الواحد».٢

### النقل بالمعنى

من جملة الأسئلة التي طرحتها علماء الحديث بالنسبة للرواية هي: هل يجوز نقل  
الحديث بالمعنى وفي حالة الجواز، من هم الأشخاص الذين يحق لهم النقل بالمعنى  
وتحت أي شرائط؟

والظاهر إن الرأي الصحيح في هذه المسألة هو أن الراوي إذا لم يكن عارفاً بجميع  
اللفاظ الحديث، ولكنه يعرف محتوى الرواية ويتمكنه نقل هذا المعنى بغير الألفاظ  
التي وردت فيها الرواية، ففي هذه الحالة يحق له «النقل بالمعنى»، أما إذا لم يكن  
مطلعاً على مطاليل ألفاظ الحديث الصادرة عن المعصوم عليه السلام، ولا يمكنه إيصال المعنى  
بصورة صحيحة، فلا يحق له النقل بالمعنى في هذه الحالة، وعلى الراوي أن ينتقل  
الحديث بنفس الألفاظ التي سمعها، قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص: «في  
الرواية بالمعنى... أوّلاً من لا يعلم: ومن لا يعلم مقاصد الألفاظ، وما يحيل معانيها، ومقادير  
التفاوت بينها، لم يجز له أن يروي الحديث بالمعنى، بل يقتصر على رواية ما سمعه باللّفظ  
الذي سمعه بغير خلاف. ثانياً من علم: فأما من علم بذلك جاز له الرواية بالمعنى».٣

١. المصدر السابق، ص ٥٣ - ٥٠.

٢. الرعاية في علم الدراية، ص ١٨٦ - ١٨٨.

٣. المصدر السابق، ص ٣١٠.

وقد ذهب العلامة المامقاني إلى أن الرأي الأول هو أتم الأراء في هذه المسألة، أي جواز ذلك في حال القطع ببيان المعنى، وذلك من بين ذكر ثمانية أقوال في هذه المسألة فقال: «إنما وقع الخلاف في أن العالم بذلك عالماً باللفاظ ومدلولاتها ومقصادها كله هل يجوز له النقل بالمعنى أم لا على أقوال: أحدها: الجواز إذا قطع بأداء المعنى وعدم سقوطه بذلك عن الحجية وهو المعروف بين أصحابنا... ثانيها: المنع منه مطلقاً... ثالثها: التفصيل بالجواز في النقل بالمرادف والمنع في غيره... رابعها: التفصيل بين الحديث النبوى وغيره بجواز نقل غير النبوى بالمعنى والمنع في النبوى... خامسها: تجويز النقل بالمعنى للصحابى دون غيره... سادسها: الجواز لمن نسي اللفظ دون غيره... سابعها: عكس السادس؛ ثامنها: الجواز فيما كان موجبه علمًا والمنع فيما كان موجبه عملاً...».<sup>١</sup>

والظاهر إن أفضل الأقوال في هذه المسألة هو القول الأول؛ لأن سيرة الأصحاب في زمن الأئمة عليهم السلام كانت جارية - في أغلب الموارد - على قراءة الحديث وروايته عن طريق الحفظ، وليس عن طريق متن الكتاب، ولأنهم كانوا قادرين على اتصال المعنى تماماً، فلم ينهاهم الأئمة عليهم السلام عن هذا العمل، ثم إن هذا الأمر يطابق العرف في كل لغة، والذي يقتضي بان وظيفة المتكلم هو اتصال مفاد الكلام ومحتواه، وإن غير بعض ألفاظه؛ ولهذا السبب حكيم بجواز ترجمة الحديث والقرآن، بل أنها تعتبر من الأمور الحسنة والمحمودة.

وهناك بعض الروايات اشارت إلى جواز النقل بالمعنى، منها:

عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن ابن أبي عمر عن ابن أذينة عن محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: اسمع الحديث منك فأزيد وأنقص به، قال: إن كنت تزيد معانيه فلا بأس.<sup>٢</sup>

١. مقياس الهدایة في علم الدراسة، ج ٣، ص ٢٢٧ - ٢٣١

٢. الأصول من الكافي، ج ١، ص ٥١، كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث، الرواية ٣

وقد استفاد العلامة المجلسي جواز النقل بالمعنى من هذا الحديث ضمن إشارته إلى بعض المعاني الأخرى، فقال: «قوله عليه السلام إن كنت تريد معانيه: أي إن كنت تقصد حفظ معانيه فلا تختل بالزيادة والنقصان، فلا بأس بان تزيد وتنقص في العبارة وقيل: إن كنت تقصد وتطلب بالزيادة والنقصان، أفاده معانيه فلا بأس؛ وعلى التقديرين يدل على جواز نقل الحديث بالمعنى...».<sup>١</sup>

كما أشار الإمام الصادق عليه السلام في الحديث الأول إلى أن الزيادة والنقصان إذا لم تختل بها المعاني ويتغير بها المحتوى فلا مانع من روایتها بالمعنى، ومن الواضح، فإن مثل هذا الأمر لا يتيسّر لكل أحد، بل هو للمحدثين المطلعين والمحترفين في هذا المجال فقط. أما في الوقت الحاضر، حيث إن جميع الأحاديث مدونة ومحفوظة في الكتب الروائية، فلابد من نقلها وروایتها بتمام الفاظها بدقة، والإجتناب عن نقلها بالمعنى، إلا إذا لم يكن بالإمكان التوصل إلى متن وألفاظ الرواية.

والنقطة الأخرى هي أن النقل بالمعنى يجوز في بعض الموارد المتفق عليها، والظاهر ان هذا الأمر لا يشمل الأدعية، لأن قراءتها بالصورة التي هي عليها أمر تعبدى، وقد كان ديدن الرواة على نقل العبارات المأثورة عن الأئمة عليهم السلام نصاً.

تقاطيع الحديث

ومن الأسئلة الأخرى المثارة في هذا المجال هو «تقطيع المتن»، حيث إن هناك إختلاف في الآراء في هذه المسألة، فالبعض يرى جواز هذا الأمر، في حين ذهب آخرون إلى عدم جوازه ويعتقدون إنه لابد من نقل الحديث بجميع حياثاته. والظاهر أن تقطيع الحديث يجوز في بعض الموارد، وذلك عندما يكون الحديث مشتملاً على مواضيع متعددة، ويمكن نقل كل قسم من أقسامه بصورة مستقلة. ومن الواضح فإن مثل هذا الأمر لا بد أن يقوم به الخبراء بالحديث، وعليهم أيضاً أن يذكروا الحديث تماماً عند نقله لأول مرة، ويجوز تقطيع الحديث عند نقله مرة أخرى بعد

ان يُشار إلى نصّه الكامل في الهاشم، قال العلامة المامقاني في هذا المجال: «انه قد وقع الخلاف بين العلماء في تقطيع الحديث واختصاره برواية بعض الحديث الواحد دون بعض على أقوال: أحدها: المنع مطلقاً... ثانية: المنع ان لم يكن هذا المقطع قد رواه في محل آخر أو رواه غيره تماماً... ثالثها: الجواز مطلقاً... الرابع: وهو التفصيل بالجواز ان وقع ممّن يعرف تمييز ما تركه منه عمّا نقله وعدم تعلقه به، بحيث لا يختل بالبيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه فيجوز حينئذ وان لم تجز الرواية بالمعنى؛ لأن المروي والمتروك حينئذ بمنزلة خبرين منفصلين. والمنع ان وقع ذلك من غير العارف وهذا القول هو الأظهر». <sup>١</sup>

### آداب تعلم الحديث

يعتبر حديث المعصومين عليهم السلام الثقل الثاني بعد القرآن، وعلى كل مسلم القيام بتعلمه في حال الإمكان.

وعلى المتعلم أن يتحلى بمجموعة من الآداب في هذا المجال، منها:

١. تصحيح النية في طلب العلم والإبعاد عن الأغراض الدنيوية، قال الإمام الصادق عليه السلام: «من أراد الحديث لمنفعة الدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب». <sup>٢</sup>
٢. أن يسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق في هذا العمل والإعانة عليه.
٣. أن يبذل قصارى جهده في تحصيله والإبعاد عن الكسل في طلبه.
٤. الإهتمام بتعلم الأحاديث «العلمية السنده».
٥. مدارسة أهل العلم للتوصل إلى فهم الروايات.
٦. أن يجعل الأحاديث التي تعلمها قدوة له في حياته.
٧. تجليل وتكرير شيخه وأستاذه الذي سمع منه الحديث.
٨. كتابة ونشر ما تعلم من علم.

١. مقباس الهدایة، ج ٣، ص ٢٥٤ - ٢٥٦

٢. الاصول من الكافي، ج ١، ص ٤٦

٩. فهم ومعرفة العلوم التي تعلمها والتعمق فيها.
١٠. تحصيل العلوم الأدبية التي تكون مقدمة للوصول إلى فهم الأحاديث.

### آداب بيان ورواية الحديث

حديث المعصوم عليه السلام هو امتداد للوحى، وان نقله وروايته آداب خاصة، فمن المناسب للراوى أن يتعلم جميع هذه الآداب والعمل بها بدقة كاملة.<sup>١</sup> ومن هذه الآداب:

١. أن يتظاهر ويتعطر عن رواية الحديث.
٢. الجلوس في مكان مناسب عند التحديث (منبر و...) مع الوقار والسكينة مواجهًا قبلة.
٣. أن يدعو الجميع للسكتوت والإستماع عند التحديث والرواية وأن يتكلم بصوت معتدل.
٤. الشروع باسم الله والثناء عليه والصلوة على النبي صلوات الله وآله وسلامه والمعصومين عليهم السلام.
٥. الإبتعاد عن التحديث بحضور أستاذه وشيخه.
٦. أن لا يمتنع من التحديث إن طلب منه ذلك، وإن كان طالب الحديث غير صحيح النية.
٧. الحرص على بيان الحديث ونشره وروايته من أجل الثواب ورضى الله سبحانه وتعالى.
٨. عقد المجالس من أجل كتابة الحديث، وتحث الآخرين على الكتابة.
٩. عدم الغفلة عن تعظيم الله إذا ذكر عند قراءة الحديث، وكذلك النبي صلوات الله وآله وسلامه والمعصومين عليهم السلام.
١٠. أن يحسن الثناء على شيخه وتكريمه، ومدحه وأن يذكر الكتاب الذي نقل منه الأحاديث ذاكراً المؤلف بإحترام.
١١. أن يحدث المستمعين بما يتناسب مع إدراكم وفهمهم.
١٢. الإجتناب عمّا لا تتحمله العقول من الأحاديث، أو ذكر العام الذي لم يرد في متن الحديث تخصيصه.
١٣. الإبتعاد عن التحديث بالروايات الضعيفة من ناحية المتن، أو الذي يوجد فيها إجمال الوضع.

١. راجع: مقباس الهدایة، ج ٣، ص ٢٧٩، المقام الخامس، آداب التحديث والمحدث.

١٤. ذكر الأحاديث الصحيحة بصورة كاملة مع سلسلة السند.

١٥. الإكثار من رواية الثقات.

### آداب كتابة الحديث<sup>١</sup>

إن كتابة الحديث من الأمور المهمة وله عدة آداب، منها:

١. كتابة الحديث مع ذكر السند والمصدر.

٢. كتابة كل حديث بصورة واضحة متمايزةً عن الآخر، وأن يجعل بينهما فاصلة.

٣. التحرّز من كتابة «الله» في آخر السطر في الكلمات المركبة مثل «عبد الله بن فلان»، أو «عبد الرحمن بن فلان»؛ لأن الذي يبدأ بالسطر يقرأ الله بن فلان.

٤. أن يتبع عن كتابة «الله» في أول السطر في الكلمات، مثل «رسول الله ﷺ» «نبي الله ﷺ» حتى لا تكون موهمة للقارئ.

٥. المحافظة على ذكر الثناء عند كتابة كلمة «الله» وأسماء الأئمة عليهم السلام.

٦. المحافظة على كتابة الثناء بصورة كاملة عقب ذكر اسم الله والمعصومين عليهم السلام وتكرار هذا الأمر كلما تكررت هذه الأسماء، والإبعاد عن استخدام الكلمات المختصرة إن أمكن ذلك.

٧. من اللازم تكرير المحدثين بعد ذكر أسمائهم، كأن يقول: «رضي الله عنه» أو «رحمه الله» و....

٨. من الضروري كتابة سند ومتن الحديث بصورة صحيحة، ولهذا فإن تطبيق المكتوب مع النص الأصلي يعتبر أمراً لازماً.

٩. كتابة الحديث بصورة كاملة، والإجتناب عن التقطيع والنقل بالمعنى في حال الإمكان.

١٠. جمع وكتابة الروايات في كل موضوع في محلها المناسب، مع وضع العنوان المناسب لكل موضوع.

١. راجع: مقياس الهدایة، ج ٣، ص ٣٠٣.

### النتيجة

من شرائط قبول الرواية: الإسلام، البلوغ، العقل، الإيمان والعدالة. وبعض هذه الموارد لا تعتبر ضرورية عند بعض المحدثين. ويجوز النقل بالمعنى إذا تمكن الراوي من إيصال معنى ومحفوظ الحديث، وكذلك يجوز تقطيع الرواية لأهل الفن والخبرة في هذا المجال. ومن اللازم رعاية بعض الأداب عند تعلم أو رواية أو كتابة الأحاديث.

### الأسئلة

١. ناقش اعتبار خبر الصبي المميز، وبين القول الصحيح في هذه المسألة.
٢. إلى أي شرط من الشروط المعروفة يرجع ضبط الراوي في حالة الضرورة ولماذا؟
٣. عرف النقل بالمعنى، واذكر القول الصحيح مع الأدلة، ضمن بيان الأقوال في هذه المسألة.
٤. بين الموارد التي يجوز فيها تقطيع الحديث.
٥. اذكر آداب نقل الحديث بإختصار.
٦. اذكر أهم آداب كتابة الحديث.

### البحوث

١. ناقش ضرورة شرط تحقق الإيمان عند الراوي في رأي الموافقين والمخالفين في كتاب مقياس الهدایة و... مع النقد.
٢. بين معنى العدالة التي هي من جملة شروط تحمل الحديث من زاوية رأي المخالفين والموافقين في كتاب مقياس الهدایة و...
٣. ناقش حديث الغدير في المصادر الروائية، وبين الموارد التي نقل فيها بالمعنى.
٤. بين موارد النقل بالمعنى في روایات من لا يحضره الفقيه وذلك بالاستعانة بالهؤامش التي ذكرها الأستاذ الغفارى.

## ٢٠٤ دروس في علم الدرایة

٥. ما هو مقدار النقل بالمعنى في رواية كل من: ابن مسعود، أبي الدرداء وأنس بن مالك؟ وما هي المواضيع التي تناولتها هذه الروايات؟
٦. اذكر بعض الأمثلة من تقطيع الحديث في «كتاب الطهارة» من كتاب وسائل الشيعة.

### المصادر

١. من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق؛
٢. وسائل الشيعة، الحر العاملي؛
٣. بحار الأنوار، العلامة المجلسي؛
٤. المسند، أحمد بن حنبل؛
٥. الكافي، الشيخ الكليني؛
٦. مقباس الهدایة، العلامة المامقانی.

## المصادر العامة

١. آقا بزرگ، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، دار الأضواء، بيروت.
٢. ابن الجوزي، الموضوعات.
٣. الصدوق، محمد بن علي، معاني الأخبار، انتشارات إسلامي، قم، ١٣٦١ ش.
٤. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين، من لا يحضره الفقيه، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٣ق.
٥. ابن سعد، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، ١٣٨٠ق.
٦. ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٦ق.
٧. أبو الحسين، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ١٤٠٤ق.
٨. الأميني النجفي، عبد الحسين، الغدير في الكتاب والسنّة والأدب، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، قم، ١٤١٦ق.
٩. احمد بن حنبل، مسند احمد بن حنبل، دار صادر، بيروت.
١٠. ارديبلي (المقدس الارديبلي)، أحمد، مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، جامعة المدرسین، قم، ١٤٠٣ق.
١١. الاصفهاني، الراغب، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: نديم المرعشلي، دار الكتاب العربي.
١٢. أمين، إسماعيل بن محمد، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، دار إحياء التراث، بيروت.
١٣. أمين، حسن، دائرة المعارف الشيعية، دار التعارف، بيروت، ١٤١٨ق.
١٤. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١ق.
١٥. البرقي، أحمد بن محمد بن خالد، المحاسن.

## ٢٠٦ دروس في علم الدراسة

١٦. تهانوي، محمد علي، *كتاف إصطلاحات الفنون*، دار قهرمان للنشر.
١٧. الجوهرى، إسماعيل، *صحاح اللغة*، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧ق.
١٨. الحر العاملى، محمد بن الحسن، *الجوواهر السننية في الأحاديث القدسية*، نشر يس، ١٤٠٢ق.
١٩. الحر العاملى، محمد بن الحسن، *وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة*، المكتبة الإسلامية، طهران، ١٣٩١ق.
٢٠. الحكيم، محمد تقى، *الأصول العامة للفقه المقارن*، دار الأندلس، بيروت، ١٤٠٩ق.
٢١. الحلى، جعفر بن الحسن، *المعتبر في شرح المختصر*، مؤسسة سيد الشهداء، قم، ١٣٦٤ش.
٢٢. الحميري، عبد الله، *قرب الإسناد*، تحقيق: مؤسسة آل البيت، قم، ١٤١٣ق.
٢٣. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، *تاريخ بغداد*، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٤. الخوئي، السيد ابو القاسم، *معجم رجال الحديث*، بيروت، ١٤٠٣ق.
٢٥. ديارى، محمد تقى، *پژوهشی در باب اسرائیلیات در تفاسیر قرآن*، دفتر پژوهش و نشر سهوردي، طهران، ١٣٧٩ش.
٢٦. الذهبي، شمس الدين، *ميزان الاعتلال*، دار المعرفة، بيروت.
٢٧. رباني، محمد حسن، دانش درایةالحدیث، جامعة «علوم اسلامی رضوی»، مشهد، ١٣٨٠ش.
٢٨. الزبيدي، مرتضى، *تاج العروس من جواهر القاموس*، منشورات دار مکتبة الحياة، بيروت.
٢٩. السبحانى، جعفر، *أصول الحديث وأحكامه في علم الدراسة*، مركز مديرية الحوزة العلمية، قم، ١٤١٢ق.
٣٠. شأنه چي، مدير کاظم، درایة الحديث، دفتر انتشارات اسلامي، قم، ١٣٨٠ش.
٣١. شأنه چي، مدير کاظم، علم الحديث، دفتر انتشارات اسلامي، قم.
٣٢. الشوشتري، محمد تقى، *الأخبار الدخلية*.
٣٣. الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراسة، مکتبة آية الله التجفی، قم، ١٤٠٨ق.
٣٤. الصدر، السيد حسن، *تأسیس الشیعة لعلوم الإسلام*، منشورات الأعلمی.
٣٥. الصدر، السيد حسن، *نهايةالدرایة في شرح الوجیزة*، تحقيق: الشيخ ماجد الغرباوي، نشر المشرع.
٣٦. الصدقى، محمد بن علي، *علل الشرائع*، مکتبة الداوري، قم.
٣٧. الطبرسي، الفضل بن الحسن، *مجمع البيان في تفسير القرآن*، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٨ق.
٣٨. الطريحي، فخر الدين، *مجمع البحرين*، المکتبة المرتضوية، طهران، ١٣٩٥ق.

٣٩. الطوسي، محمد بن الحسن، الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٤٦٣ش.
٤٠. الطوسي، محمد بن الحسن، العدة في أصول الفقيه، تحقيق: محمد رضا الاتصاري، منشورات ستاره، قم.
٤١. الطوسي، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، منشورات الصدوق، ١٤١٧ق.
٤٢. العاملي، الحسن، معالم الدين في الأصول، دفتر تبليغات (مكتب الإعلام)، قم، ١٣٦٥ش.
٤٣. العاملي، محمد بهاء الدين، الوجيزة في علم الدراسة، منشورات المكتبة الإسلامية، قم، ١٣٩٦ق.
٤٤. العسقلاني، ابن حجر، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٥. العسكري، السيد مرتضى، القرآن الكريم وروايات المستشرقين، المجمع العلمي الإسلامي، طهران، ١٤١٦ق.
٤٦. الغفاری، علی اکبر، تلخیص مقابس الهدایة، جامعۃ الإمام الصادق، طهران، ١٣٦٩ش.
٤٧. الكاشاني، محسن الفیض، الوفی، مکتبة الإمام أمیرالمؤمنین علیہ السلام، اصفهان، ١٤١١ق.
٤٨. الكلینی، محمد بن یعقوب، الكافی (الأصول، الفروع)، تصحیح: علی اکبر الغفاری، دار کتب الإسلامية، طهران، ١٣٨٨ق.
٤٩. کنی، الملا علی، توضیح المقال.
٥٠. المامقانی، عبدالله، مقابس الهدایة في علم الدراسة، مؤسسة الـ بـ لـ اـ حـ يـ اـ التـ رـ اـ ثـ، قـ مـ، ١٤١١ق.
٥١. المامقانی، محمد رضا، مستدرکات مقابس الهدایة في علم الدراسة، نشر المؤلف، قم، ١٤١٣ق.
٥٢. المجلسی، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار علیہم السلام، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٤٠٣ق.
٥٣. المجلسی، محمد باقر، مرآة العقول في شرح أخبار الرسول، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٦٣ش.
٥٤. المجلسی، محمد تقی، روضة المتلقین في شرح من لا يحضره الفقيه، بنیاد فرهنگ اسلامی، طهران، ١٤٠٦ق.
٥٥. المحقق القمي، ابو القاسم، قوانین الأصول، الطبعة الحجرية، تبریز، ١٣١٦ش.
٥٦. الترمذی، محمد بن عیسی، سنن الترمذی، دار احیاء السنّة النبویة، بيروت.

## ٢٠٨ دروس في علم الدراسة

٥٧. مسلم، صحيح (بشرح النووي)، دار القلم، بيروت، ١٤٠٧ق.
٥٨. مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسمى الكتب والفنون، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ق.
٥٩. المظفر، محمد رضا، أصول الفقه، دار النعيم، النجف، ١٣٨٦ق.
٦٠. معرفة، محمد هادي، التمهيد في علوم القرآن، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٢ق.
٦١. مكي العاملي، ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، تحقيق: آل البيت، قم، ١٤١٩ق.
٦٢. مؤدب، سيد رضا، علم الحديث، پژوهش در مصطلح الحديث یا علم الدراسة، احسن الحديث، ١٣٨٧ش.
٦٣. مؤدب، سيد رضا، علم الدراسة تطبيقي، انتشارات مركز جهانی علوم اسلامی، ١٣٨٢ش.
٦٤. نجمي، محمد صادق، سيری در صحیحن، دفتر انتشارات اسلامی، قم، ١٣٧٩ش.
٦٥. النووي، المحدث، مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث الاسلامی، ١٤٠٧ق.